جامعـــة امحمد بوقرة- بومـــــــــرداس-

كلية الحقوق – بودواو-

قسـم العلـوم السياسية

الإستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

دراسة مقارنة بين فترتي أوباما وترامب

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: سياسات خارجية

إعداد الطالبين:

جمال مقراني

توفيق القريشي

إشـــــراف :

د. عبد الحميد مشري

لجنة المناقشة:

د. مراد حجاج	رئيسا
د. عبد الحميد مشري	مشرفا ومقررا
أ. عمر سعداوي	مناقشا

السنة الجامعية: 2017-2018

شكر وعرفان

- الشكر أولا لله عز وجل الذي أنعم علينا بتوفيقه من أجل إتمام هذا العمل.

- نوجه شكرنا ثانيا للأستاذ المشرف "الدكتور عبد الحميد مشري" الذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته وتوجيهاته طيلة مراحل إنجاز هذا البحث.

- الشكر موصول أيضا للأستاذ الدكتور مراد حجاج لموافقته على أن يكون رئيسا للجنة مناقشة هذه الدراسة.

وكذا للأستاذ عمر سعداوي على قبوله أن يكون مناقشا لهذا البحث.

- الشكر الوافر موصول أيضا لجميع أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية الحقوق. بجامعة بومرداس.

كما نشكر كل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا البحث.

إهداء

إلى والدينا الكرام الأحياء منهم والأموات

إلى كل من علمنا منذ مراحل تعليمنا الأولى فى الابتدائى

إلى وصولنا لهذا المستوى

خطة الدراسة

- **مقدمة**
- **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الثالث: الخلفية النظرية والفكرية المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية

المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية ضمن أطروحات المفكرين الأمريكيين

المبحث الثالث: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول: الأهداف العامة للسياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الثاني: الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

المبحث الرابع: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

المطلب الأول: الوسيلة الاقتصادية

المطلب الثاني: الوسيلة العسكرية

المطلب الثالث: الوسيلة الدبلوماسية

المطلب الرابع: الوسيلة الثقافية

المطلب الخامس: الحرب على الإرهاب

المطلب السادس: التدخل بدعوى نشر الديمقراطية وحقوق الانسان

❖ **الفصل الثاني: الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط من أوباما إلى ترامب**

المبحث الأول: عوامل الثبات والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية بين فترة أوباما وترامب

المطلب الأول: السمات الرئيسية لسياسة أوباما الخارجية اتجاه الشرق الأوسط

المطلب الثاني: السمات الرئيسية لسياسة ترامب الخارجية اتجاه الشرق الأوسط

المبحث الثاني: حدود الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا من خلال إدارة الرئيسين أوباما وترامب

المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا في ظل إدارة أوباما

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا في ظل إدارة ترامب

المبحث الثالث: حدود الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران من خلال إدارة الرئيسين أوباما وترامب

المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة أوباما

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة ترامب

المبحث الرابع: حدود الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية من خلال إدارة الرئيسين أوباما وترامب

المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة أوباما

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة ترامب

❖ **خاتمة واستنتاجات**

مقدمة

تعتبر السياسة الخارجية الحقل الأبرز في الدراسات الدولية، وذلك لكونها هي الواجهة التي تتحرك ضمنها الدول لتنفيذ وتحقيق مصالحها الخارجية.

وتتحكم السياسة الخارجية في الصورة الأوضح لنمطية السلوك الخارجي للدولة، حيث تعتبر توجهاتها وسلوكياتها الخارجية هي الحكم على مدى نجاحها أو فشلها في أدائها وبعدها الدولي.

ويزداد الأمر تعقيدا إذا ما تعلق الأمر بالسياسة الخارجية الأمريكية، حيث تتميز بالتعقيد والتداخل وكثافة المحاور والتوجهات، وتعدد متغيرات القوة وأساليب التأثير (الناعمة والصلبة) نظرا لحجم نفوذها وامتداد عمقها الاستراتيجي إلى مختلف المناطق الحيوية في العالم، وسعيها للهيمنة والسيطرة من أجل تعزيز المكانة الأمريكية وزعامتها للنظام الدولي.

لقد كانت ومازالت منطقة الشرق الأوسط محل تركيز استراتيجي لرؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، فقد حظيت هذه المنطقة بأهمية كبيرة لدى صانع القرار السياسي الأمريكي أثناء مرحلة الحرب الباردة إذ تبلورت فيها مجموعة مصالح منها: احتواء النفوذ السوفييتي في المنطقة، واستمرار تدفق النفط العربي بأسعار معقولة وتفضيلية، ودعم المواقف السياسية الإسرائيلية، والحفاظ على مختلف المصالح الأمريكية في المنطقة.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، ظهر مصطلح النظام الدولي الجديد، فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم، فاستمرت جهودها الداعية للسيطرة على الشرق الأوسط عبر وسائل وأدوات كان أبرزها: التدخل العسكري المباشر وفرض الحلول السلمية غير المتوازنة على الدول العربية المعنية بقضية الصراع العربي الإسرائيلي.

وقد مثلت منطقة الشرق الأوسط أحد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية سواء في فترة حكم الرئيس باراك أوباما أو في الفترة الراهنة لحكم الرئيس دونالد ترامب.

فلقد حمل وصول باراك أوباما إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من التغييرات في محتوى التوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية، خصوصا مع تراجع المكانة القيمية والأخلاقية لهذه الدولة على المستوى العالمي، نتيجة لانعكاس سنوات حكم الرئيس الأسبق جورج بوش الابن الذي

خاض حروبا استباقية ووقائية في بقاع بعيدة عن الأراضي الأمريكية الأمر الذي أدى إلى عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية.

وعليه فقد سعى أوباما عن طريق حزمة من الوعود التي حاول تجسيدها من خلال سياسة خارجية تهدف إلى تغيير صورة أمريكا المشوهة عالميا، وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط وهذا بإنهاء حربي العراق وأفغانستان، الأمر الذي هلل له العديد من السياسيين والمتتبعين والمهتمين بالعلاقات الأمريكية – الشرق أوسطية بتفاؤل كبير بالحديث عن مستقبل يحمل شراكة أكبر وتعاونا أكثر يخدم كل الأطراف، ويدعم إيجاد تسوية سلمية لأقدم صراع في المنطقة ألا وهو الصراع العربي الإسرائيلي.

ولكن ما ميز فترة الرئيس أوباما هو التراجع الكبير للدور الأمريكي في إدارة مجموعة من القضايا الدولية والإقليمية ومنها قضايا ومسائل متعلقة بمنطقة الشرق الأوسط على غرار القضية الفلسطينية، الملف النووي الإيراني إضافة إلى تعقد مسارات الأزمة السورية واليمنية.

ولكن بصعود دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة تجسدت أكثر الوعود الانتخابية لهذا الأخير على الأقل في المدى القصير، الراغبة أساسا في تجاوز فترة الانحسار والتراجع، عن طريق تغيير توجهات السياسة الخارجية الأمريكية لاسترجاع الهيمنة والقيادة العالمية.

وبخلاف كل المصالح الاستراتيجية الثابتة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، كأمن إسرائيل أو النفط أو التحالفات السياسية والعسكرية، بات التوجه الأمريكي إزاء الصراعات التي تشهدها هذه المنطقة بحاجة إلى تحديث مستمر وإعادة قراءة وفقا لتغيرات الرؤية لدى الإدارة الأمريكية من ناحية، والتطورات الميدانية للصراعات على أرض الواقع من ناحية أخرى.

أهمية الدراسة:

إن أهمية الموضوع تكمن في كونه سيسلط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة مهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة من ناحية غناها وموقعها الاستراتيجي، فقد حظيت منطقة الشرق الأوسط بأهمية كبيرة لدى صانع القرار السياسي الأمريكي أثناء الحرب الباردة وبعدها.
لهذا فإنه من المهم جدا الاهتمام بمعرفة السياسة التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وكيفية تعاملها مع التحولات السياسية المتسارعة التي تحصل في منطقة الشرق الأوسط من خلال محاولة

التعرف على حقيقة الأهداف الأمريكية في هذه المنطقة ومعرفة أيضا حدود الاستمرارية والتغير في سياستها الخارجية والتي يقترح البحث تناولها من خلال دراسة مقارنة وتحليلية بين فترتي أوباما وترامب.

إشكالية البحث:

لقد حاول باراك أوباما من خلال سياسته الخارجية تجاه الشرق الأوسط إدارة مجموعة من القضايا الإستراتيجية بما يخدم مصالح الأمن القومي الأمريكي، ولكن التراجع والإنحسار كان مصير أوباما وسياسته في المنطقة.

ولكن بصعود ترامب إلى سدة الرئاسة بدأ في تجسيد وعوده الانتخابية الراغبة أساسا في تجاوز فترة الإنحسار والتراجع التي شهدتها السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما عن طريق تغيير توجهات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط خاصة ما تعلق بملفات الأزمة السورية، والتعامل مع إيران وملف القضية الفلسطينية لاسترجاع الهيمنة والقيادة على المنطقة والدفاع عن مصالحها الجيوبوليتيكية والإستراتيجية وعلى أمن وتفوق إسرائيل في المنطقة.

وعليه فإن دراستنا ستحاول الإجابة عن الإشكالية التالية:

ماهي حدود الإستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أبرز ملفات وقضايا الشرق الأوسط من خلال إدارة الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تم الاستعانة ببعض الأسئلة الجزئية:

- ماهي الأسباب الكامنة وراء إخفاق الرئيس أوباما في تجسيد وعوده المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط خصوصا في السنوات الأخيرة لحكمه؟
- ماهي توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهدي كل من أوباما وترامب تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التفاعلات والتحولات السياسية الحاصلة بهذه المنطقة؟
- ما موقف أمريكا من إيران ودورها في منطقة الشرق الأوسط خصوصا في سوريا خلال فترتي الرئيسين أوباما وترامب؟
- إلى أي حد يمكن للرئيس ترامب أن ينجح في تسوية ملف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مقارنة بسلفه أوباما وإلى ماذا ترمي تحقيقه ما يصطلح عليه بصفقة القرن؟

هذه الأسئلة كان لابد من طرحها لتفكيك الإشكالية الجوهرية للموضوع بالشكل الذي يساعد على تقديم تحليل ومقارنة أكثر دقة وموضوعية.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة وكذا الأسئلة الفرعية المرتبطة بها وضعنا الفرضيات التالية:

- إن جوهر ومرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط لا يتغير بتغير الرؤساء.
- تسعى السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط إما للحفاظ على الوضع القائم أو تغييره بما يتماشى ومصالح الأمن القومي الأمريكي.
- عرف الدور الأمريكي في الشرق الأوسط تراجعا وانحسارا في عهد الرئيس أوباما.
- يواجه الرئيس الأمريكي ترامب العديد من الرهانات والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على سياسته في الشرق الأوسط.

الإطار المنهجي للدراسة:

في موضوع دراستنا للاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في مقارنة بين فترتي أوباما وترامب استوجبت الدراسة الإعتماد على أكثر من منهج لتوظيفه كلما استدعت الضرورة إلى ذلك، ومن هنا فقد تم الإعتماد على:

1. المنهج الوصفي من أجل وصف ماهية السياسة الخارجية الأمريكية ومحدداتها وأدوارها وأهدافها لفهم دوافع ووسائل التوجه الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.
2. المنهج التحليلي الجيوبوليتيكي الذي ساعد في رصد أهم دوافع التوجه الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط: دوافع سياسية واقتصادية وعسكرية وذلك لأن وصف الظاهرة وحدها ليس كافيا دون إجراء تحليل لمضامينها.
3. المنهج المقارن من أجل توضيح أوجه التماثل والإتفاق والتباين والإختلاف في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بين فترتي أوباما وترامب، وتوصيفها وتحليلها إلى مستوى الإيضاح والتجريد النظري، وتوضيح حدود الإستمرارية والتغير فيها والوصول إلى استنتاجات يمكن قبولها.

حدود الدراسة:

من أجل ضبط الموضوع منهجيا وحتى يتسنى لنا معالجته علميا تم رسم المجال الزماني والمكاني للموضوع من خلال :

- **المجال الزماني:** تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من جانفي 2009 وهو الشهر الذي نصب فيه باراك أوباما رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية شهر ماي 2018 وهو التاريخ الذي لايزال يمارس فيه الرئيس دونالد ترامب مهامه رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية.
- **المجال المكاني:** تتناول هذه الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ليشمل الملفات والحالات التي تم اختيارها وهي سوريا، إيران وفلسطين.

مبررات اختيار الموضوع:

إن مبررات اختيار الموضوع، يرجع بعضها إلى عوامل موضوعية وأخرى ذاتية.

- **عوامل موضوعية:** يمكن تلخيصها في أهمية الدراسة التي تحاول فهم وتفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أبرز قضايا الشرق الأوسط في ظل التغيرات والتحولات الحاصلة في هذه المنطقة، وكذا ارتباط هذه السياسة بصانع القرار الأمريكي متمثلا أساسا في مؤسسة الرئاسة بالتركيز على عوامل الثبات والتغير لهذه السياسة من خلال الرئيسين أوباما وترامب. بالإضافة إلى حداثة الموضوع وأصالته الأكاديمية.
- **عوامل الذاتية:** اهتمام شخصي بقضايا الشرق الأوسط ومواضيع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذه المنطقة وتفاعلاتها المختلفة التي تؤثر مباشرة في المنطقة العربية والإسلامية وعلى رأسها قضية فلسطين.

أدبيات الدراسة:

حظيت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط باهتمام عديد الباحثين والمفكرين المشتغلين في حقل السياسة والعلاقات الدولية لما لهذه المنطقة من أهمية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية وارتباطها بمصالحها الكبيرة فيها ولكن تناول الدراسة الحالية لموضوع مقارنة هذه السياسة من خلال فترة حكم الرئيسين أوباما وترامب يعد موضوعا حديثا وجديدا ويشهد باستمرار تحولات متسارعة خصوصا مع وصول الرئيس ترامب للحكم ومباشرة تنفيذ وعوده التي قدمها في حملته الانتخابية. ومن أهم الأدبيات التي اعتمدنا عليها لطرح الإشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة وكذا بلورة الفرضيات نذكر ما يلي:

- أحمد عبد الأمير الأنباري، ***السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية وتطوراتها بعد أحداث التغيير (2010 – 2014)***، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، 2018). تناول الباحث في الفصلين الأول والثاني من هذه الدراسة، أهداف ووسائل السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية ووسائل تنفيذ هذه السياسة. بينما تناول في الفصل الثالث من الدراسة الموقف الأمريكي من أحذاث التغيير التي شهدتها الدول العربية بعد العام 2010. ليختم بإبراز ما تمثله منطقة الشرق الأوسط من أهمية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية لارتباطها بمصالحها الحيوية وأمنها القومي.
- زياد العلي علي، ***آسيا الواعدة: الاستراتيجية الأمريكية في القارة الآسيوية***، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، 2016). تضمنت الدراسة مقدمة وأربع فصول بالإضافة إلى الخاتمة فقد خص الفصل الأول للاستراتيجية الأمريكية حيال منطقة شرق آسيا، أما الفصل الثاني فقد تناول دراسة الاستراتيجية الأمريكية حيال منطقة آسيا الوسطى، أما الفصل الثالث فقد تناول دراسة الاستراتيجية الأمريكية حيال منطقة جنوب آسيا واختتمت الدراسة بموضوع الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي مركزة على إيران والعراق وسوريا والمملكة العربية السعودية وفلسطين.
- شكلاط وسام " باراك أوباما والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بين ثنائيتي التراجع والإنحسار " في ***الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية***، تحرير، هادي الشيب وسميرة ناصري، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017). وقد تناولت الباحثة في هذا المقال العلمي السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما تجاه قضايا الشرق الأوسط ثم قراءة تقييمية في الأسباب الكامنة وراء إخفاق السياسة الخارجية الأمريكية لأوباما في الشرق الأوسط لتختتم بدراسة الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية بين حكم أوباما وترامب.
- صالحي أسماء " السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب اتجاه منطقة الشرق الأوسط بين الثابت والمتغير " في ***الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية***، تحرير، هادي الشيب وسميرة ناصري، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017). وقد أبرزت الباحثة في هذه الدراسة الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، لتوضح فيما بعد ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس ترامب لتحاول الدراسة في النهاية أن تبين توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب اتجاه منطقة الشرق الأوسط من خلال إبراز موقفها اتجاه الملف النووي الإيراني والأزمة السورية والخليجية.

صعوبات الدراسة:

- **ذاتية:** المعاناة الدائمة من تفاصيل الحياة وما تحمله في ثناياها من هموم يومية وانعكاس ذلك على عمل الباحث في مدة زمنية محدودة من أجل إنجاز البحث.
- **أكاديمية:** بما أن الموضوع جديد فقد عانينا من قلة المصادر التي تعرضت للموضوع وبخاصة ندرة الرسائل الجامعية التي تخص موضوع الدراسة والتي كان من الممكن أن تعيننا في إعداد هذه الدراسة.

تقسيم الدراسة:

تم تناول هذه الدراسة وفق خطة منهجية تضمنت مقدمة وفصلين وخاتمة حيث تعرضت الخطة لأهمية الموضوع والإشكالية والفرضيات والمناهج البحثية المستعملة أما فصولها فقد تم تفكيكها إلى مجموعة مباحث ومطالب.

حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية في الشرق الأوسط وذلك ضمن إطار أربع مباحث، فقد تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية الأمريكية، بينما تناول المبحث الثاني مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية لتتم دراسة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المبحث الثالث وليختتم الفصل بدراسة وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

ليتم بعد ذلك تناول موضوع الإستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط من أوباما إلى ترامب في الفصل الثاني من هذه الدراسة وهذا من خلال أربع مباحث أيضا بداية بدراسة عوامل الثبات والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بين فترتي أوباما وترامب. ثم تتم دراسة حدود الإستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا وإيران والقضية الفلسطينية من خلال إدارتي أوباما وترامب في المباحث الثاني والثالث والرابع تباعا.

وتنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن النتائج والإستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال ما طرح من إشكالية وفرضيات.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمى والنظرى للسياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط

إن معرفة الأهداف التي تتبناها السياسة الخارجية لأي دولة، ووسائل تنفيذها، والمؤسسات المعنية بصنع هذه السياسة، ومعرفة الكيفية التي يتم بها صنعها، والعوامل المؤثرة فيها، والقوى الأكثر تأثيرا في هذه العملية، توفر للباحث معرفة أسباب تبنيها لأهدافها ووسائل تنفيذها، كما أنها توفر إمكانية التحليل الدقيق لتوجهاتها ومواقفها تجاه القضايا التي تعنى بها.

ولهذا تناول المبحث الأول لهذا الفصل مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية وتطورها التاريخي وكذا الخلفية النظرية والفكرية المفسرة لها' بينما تناول المبحث الثاني المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بصنع السياسة الخارجية الأمريكية حيال القضايا الدولية بشكل عام، وتجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، ومن هم صانعوا هذه السياسة، ودور ودرجة تأثير كل منهم، بينما تناولنا في المبحث الثالث الأهداف التي تسعى لتحقيقها الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، وماهي المؤثرات والمحددات التي تعمل على تحديد الرؤية الأمريكية تجاه القضايا ذات الصلة بالمصلحة القومية الأمريكية، وحرصها على تأمين ما تعده جوهر أهدافها في المنطقة، والمتمثل بتأمين الحصول على النفط وضمان أمن إسرائيل. أما المبحث الرابع فقد تناولنا فيه وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية وكيفية توظيفها بما يحقق لها أهدافها المرغوبة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية الأمريكية:

تقوم السياسة الخارجيّة على مبدأ تحقيق المصالح عبر إدراك مصادر القوّة، وتبيان الأهداف التّي تسعى النخب الحاكمة إلى تحقيقها من خلال سلوكها السياسي في البيئة الدولية، وعليه ترتبط السياسة الخارجيّة بحجم الإمكانيات الذاتيّة وحجم الطموح السياسي، إلى جانب تأثر عوامل البيئة الخارجيّة من قوى ومواقف ومتغيرات ومصالح. وتُعبّر السياسة الخارجيّة عن مجمل توجهات الدولة تجاه الدول والفواعل الأخرى، إذ يمكن أن نلمس أدوار أي دولة في السياسة الخارجية من خلال مواقفها وآرائها في السياسة العالميّة، وما يجري من أحداث وتطورات في العالم، وكيف تنظر إلى حاضرها ومستقبلها وسط كم من الأحداث المتضاربة في خضم التفاعلات الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية:

ولعلّ تحديد مفهوم السياسة الخارجيّة لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أمرٌ في غاية الصعوبة، وذلك لما تتميز به من ناحية المساحة الجغرافية الكبيرة نسبياً وكذلك من حيث المتغيرات السياسية والاجتماعية التي رافقت نشوء الولايات المتحدة منذ استقلالها عن المملكة المتحدة في 1783 حتى يومنا هذا، وما يزيد في صعوبة تحديد الإطار العام للسياسة الخارجية الأمريكية؛ هو حجم تأثيرها وفاعليتها على الساحة الدولية وكذلك مكانتها في سلم القوى الدولية.

على هذا وللوصول إلى تصور شامل بخصوص السياسة الخارجية الأمريكية، لابدّ لنا من التطرق للمسار التاريخيّ والعوامل المتعددة التي رافقت نشوء الولايات المتحدة قبل أن نبدأ برصد أهم السلوكيّات التي نستطيع من خلالها رسم نقاط أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية:

في عام 1775 كانت الولايات المتحدة راضخةً تحت الاستعمار البريطاني ذو الطابع الاستبدادي الملكيّ المتركز في السواحل الجنوبية لأمريكا الشمالية، وهو ما دفع تلك الولايات للانتفاض والثورة ضد هذا الاستعمار، حتى أعلنت استقلالها في الرابع من تموز 1776 بقيادة جورج واشنطن[1].

[1] محمد السيد سليم، ***تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين***، الطبعة الثانية، (مصر دار الأمين للطباعة و النشر والتوزيع،2002)، ص52.

بعد ثمان سنوات، وبمساعدة فرنسا وإسبانيا وهولندا، هُزمت القوات البريطانية وتم إبرام معاهدة اعترفت فيها بريطانيا باستقلال الولايات الشمالية عام 1783, وتم وضع أول دستور أمريكي في عام 1787، الذي أصبح نافذاً عام 1789 وعُينَ جورج واشنطن كأول رئيس للولايات المتحدة[1].

بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية واعتراف القوى الكبرى بها، كان لابدّ لهذه الدولة أن تتبنى سياسات خارجية محددة وخصوصاً تجاه القضايا والملفات المثارة في بيئتها المحيطة، فتبنت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين مجموعة من التوجهات العامة عبر عدّة مراحل واكبت تطورها، وكانت لكل مرحلة من هذه المراحل ميزتها وأثرها في بناء السياسة الخارجيّة الأمريكية. وللتبسيط والإيجاز سنقسم المراحل إلى أربع مراحل وهي:

1. مرحلة العزلة:

اتسمت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بالانعزالية في الفترة الممتدة من الاستقلال حتى قيام الحرب العالمية الأولى. فقد خَلُصَ القادة الأمريكيون بعد الاستقلال إلى ضرورة مفادها وجوب بناء دولة قوية قادرة على حماية استقلالها ودرء الأخطار الخارجية عنها، واعتقد الساسة الأمريكيون أنّ هذا لا يتمّ إلا عبر البناء الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي الموجّه نحو الداخل، والنأي بالنفس عن كل الملفات والمشاكل الخارجية. وهذا ما يفسر عزوف الولايات المتحدة عن الارتباط السياسي بالدول الأوربية، التي تشهد نزاعات ومشكلات فيما بينها في تلك الحقبة خوفاً من انتقال آثارها إلى الداخل الأمريكي.

لقد ظهر الاتجاه الانعزالي للولايات المتحدة مع وصول الرئيس جورج واشنطن إلى الحكم لبناء القوة الداخلية والحفاظ على الاستقلال[2]، وتكرّس هذا بشكلٍ أكبر مع وصول الرئيس الثاني للولايات المتحدة جيمس مونرو صاحب شعار "أمريكا للأمريكيين."

تمكنت الولايات المتحدة في هذه الفترة بناء استقرار داخلي وقاعدة اقتصادية لا بأس بها والتي ستشكل أحد المرتكزات الأساسية للتوجّه نحو الانفتاح على العالم الخارجي.

[2،3] المرجع نفسه ص 53.

2. مرحلة الخروج من العزلة:

نظرت الولايات المتحدة في بادئ الأمر إلى الحرب العالمية الأولى على أنها حرباً أوربية لا شأن ولا مصلحةً لها فيها، وهذا ما كفل لها ميزة التعامل مع كل الأطراف وخصوصاً من الناحية الاقتصادية التي كونت قاعدة أمريكية ثابتة إلى جانب الاستقرار الداخلي مقابل هشاشة القاعدة الاقتصادية الأوربية، وهذا بالضبط ما كون حافزاً عند الساسة الأمريكيين للتوجه نحو الانفتاح للخارج ما بين الحربين.

وفي عام 1916 اقترح الرئيس ويلسون آنذاك وساطة أمريكية لحل الخلافات الأوربية تحت شعار سلام بدون نصر، واعتبر هذا أول مؤشر على نية الولايات المتحدة بالانفتاح على الخارج، وفعلاً دخلت الولايات المتحدة الحرب في 1917 إلى جانب دول الوفاق، حيث شكل هذا التغير في السياسة الأمريكية سبباً رئيسياً لهزيمة دول المحور وبروز الدور الأمريكي على الساحة الخارجية[1].

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وبروز نجم الولايات المتحدة، أعلن الرئيس ويلسن المبادئ الأربعة عشر الشهيرة، التي تناولت مواضيع حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية وحرية التجارة وفكرة إنشاء تنظيم دوليّ. وعلى هذا النحو خرجت الولايات المتحدة الأمريكية بذكاءٍ من عزلتها التي استمرت منذ استقلالها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، محققةً حجم سياسي من خلال دورها في إنهاء الحرب وحجم اقتصادي من خلال التقليل من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم بعد الحرب[2].

3. مرحلة السعي نحو الهيمنة العالمية:

على غرار السلوك الذي اتبعته الولايات المتحدة فترة الحرب العالمية الأولى، فإنها نأت بنفسها إلى حدٍ كبير في خضم الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتدخّل في الحرب بشكل مباشر ولم تبادر بأيّ سلوكٍ عسكريٍّ تجاه أي طرف رغم استعدادها للحرب، إلى أن جاءت حادثة "بيرل هاربر" التي ضمنت للولايات المتحدة تأييد الرأي العام الأمريكي للدخول في الحرب، ليتوسع الرد على اليابان بعد ذلك إلى مستوى تحويل دفة الحرب لصالح بريطانيا والدول المتحالفة.

---

[4] مصطفى صايج، ***السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية: التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000 – 2008***، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية. (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007.) ص 43.

[5] المكان نفسه.

وكما هو الحال في المرة الأولى، فإنّ الولايات المتحدة خرجت بوزن دولي واقتصادي هام جعل منها دولة متأهلة لتوسيع سياستها الخارجية والانتقال من العزلة إلى الانفتاح، لكن وبذات الوقت برز نجم الاتحاد السوفيتي كقاعدة للاشتراكية العالمية مقابل القاعدة الرأسمالية الأمريكية، ما شكل بنية جديدة للنظام الدولي الذي انتقل من التعددية القطبية إلى القطبية الثنائية.

تسببت المصالح المتضاربة وبروز الدولتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) كقوى عظمى وحيدة ومتنافسة على قيادة العالم، بنشوء ما اصطلح عليه بمرحلة الحرب الباردة التي استمرت حتى انهيار الاتحاد السوفيتي في تسعينات القرن الماضي، في تلك الفترة انفتحت الولايات المتحدة على العالم بشكل كبير، حيث رافق هذا الانفتاح وجود مجموعة من المصالح المتشعبة للسياسة الخارجية الأمريكية على رأسها احتواء المدّ الشيوعيّ والسعيّ للهيمنة العالمية[1].

لقد تجلّت سياسات الولايات المتحدة الرامية إلى الهيمنة العالمية بشكلٍ واضح مع وصول الرئيس هاري ترومان إلى السلطة من خلال التغييرات التي اتخذها في السياسة الخارجية الأمريكية التي تناولت فكرة الحاجة إلى حماية جميع الأحرار في العالم، وهو التفسير الأيديولوجي للمساعدات الأمريكية التي عُرفت بمبدأ ترومان والتي بدأت بتقديم المساعدات لتركيا واليونان عام 1947.

فيما بعد وإضافة إلى مبادئ ترومان فقد نتج ما اصطلح عليه بسياسة الاحتواء التي سعت للوقوف في وجه المد الشيوعي، وقد تجلت بشكلٍ واضح من خلال خطة مارشال لإعادة بناء القارة الأوربية والمساعدة في إعمار ما دمرته الحرب والتي توجهت بحقيقتها إلى فرض النفوذ الأمريكي على أوربا الغربية وجعلها مناطق نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية[2].

وفي الفترة الممتدة بين 1963- 1969 انقسمت السياسة الأمريكية نتيجة حرب فيتنام إلى تيارين أُطلِق عليهم؛ الصقور والحمائم، حيث يدعو تيار الصقور إلى مواصلة التدخّل الأمريكي في الشأن الدولي واحتواء المد الشيوعيّ، في حين يدعوا تيار الحمائم إلى السلام وإيجاد صيغ من التوافق بين العملاقين.

مع وصول ريتشارد نيكسون من الحزب الجمهوري إلى سدة الرئاسة تم إتباع سياسة الوفاق بين القطبين والوصول فيما بعد إلى فكرةٍ مفادها؛ أنّه يمكننا العيش بسلام، وعلى هذا بدأت سياسة تخفيض

[6] خالد المصري، محاضرات في السياسة الخارجية، الأكاديمية السورية الدولية

[7] المكان نفسه

التسليح من قبل الطرفين لإظهار حسن النيّة التي ما لبثت أن انهارت مع التدخّل السوفيتي في أفغانستان.

ومع وصول الديمقراطيّ جيمي كارتر إلى السلطة انتهجت السياسة الأمريكية فكرة الترغيب والترهيب من خلال الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية، والتهديد بعدم قبول المساس بأيّ من المصالح الأمريكية في العالم من ناحية أخرى، وهنا ظهر ما عُرِف بمبدأ كارتر الذي جاء فيه: "تَعْتَبر الولايات المتحدة الأمريكية أية محاولة سوفييتية تستهدف السيطرة على منطقة الخليج اعتداء على مصالحها الحيوية، وستقوم برد هذا العدوان بشتى الوسائل لديها بما في ذلك القوة المسلحة."

في آخر مراحل الحرب الباردة ومع عودة الجمهوريين إلى الرئاسة مع رونالد ريغان، بدأت السياسة الخارجيّة تؤسس لرؤية عالمية أحاديّة قائمة على فكرة نشر النموذج الأمريكي بالجمع بين القوة العسكرية ونشر مبادئ السلام والديمقراطية الرأسمالية، وهذا مع وضع المصالح القومية الأمريكية فوق كل اعتبار، يقول ريغان: "أريد إعادة الاعتبار لأمريكا بعدما أنتقص منها جيمي كارتر."

4. مرحلة الهيمنة على العالم وأحداث الحادي عشر من سبتمبر :

مع انهيار المعسكر الشرقي بدأت معالم الانفراد في السيطرة على العالم وفرض النموذج الأمريكي ، فكان لابدّ لأمريكا أن تؤكد للعالم أنها الدولة الأعظم المهيمنة على الشؤون الدوليّة ، وبالتالي تم فتح مرحلة جديدة من الاستراتيجية الأمريكية بإعلان الرئيس جورج بوش الأب عن قيام النظام العالمي الجديد الذي يخلو من الإرهاب ويسعى للعدالة والمزيد من الأمن، ويتيح لأمم العالم شرقه وغربه وشماله وجنوبه أن تزدهر وتعيش معاً بانسجام، وتكرس هذا أكثر مع قدوم كلينتون ،الذي بنا سياسته فيما يُعرف باستراتيجية "الالتزام والتوسع" على أعمدة ثلاث هي الحفاظ على الهيمنة الحربية الأمريكية في العالم ،وتحقيق الرخاء الاقتصادي وتعزيز وترويج ديمقراطيات السوق الحرّة في العالم[1].

وفي عام 2001 شَّكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بداية مرحلةٍ جديدةٍ في تاريخ العلاقات الدوليّة، إذ أنها حملت إلى الولايات المتحدة واحدة من أسوأ الأحداث في تاريخها منذ حادثة بيرل هاربر، فقد تلقَّت الولايات المتحدة ضربة استهدفت أبرز رموزها الاقتصادية والسياسية والعسكرية

[8] نسيمة طويل " السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في المفهوم والتطور والمقاربات النظرية " في ***الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية***، تحرير، هادي الشيب وسميرة ناصري، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017) ص 14

والأمنية، وبالتالي وضعتها أمام مرحلة صعبة كدولة عظمى ومُهيْمنة على النظام العالمي، ونتيجةً لذلك أعلنت الولايات المتحدة الحرب بكل الوسائل المتاحة على ما وصفته بالإرهاب العالمي وعلى كل من له صله أو علاقة به أو بأفكاره.

وعلى هذا قامت السياسة الخارجيّة الأمريكية زمن بوش الابن على أربعة مبادئ رئيسية هي[1]:

- استثنائية القوة العسكرية الأمريكية
- الحرب الاستباقية
- نشر الأفكار الديمقراطية
- استخدام القوة، وذلك لمجابهة أربعة أخطار تمثّلت؛ بالإرهاب العالمي والدول المارقة والدول الفاشلة وأسلحة الدمار الشامل.

عند دراسة السياسة الخارجيّة الأمريكية نرى مجموعة من المبادئ الأساسية التي لازمتها منذ الاستقلال ووجهت سلوكها الخارجي إلى يومنا هذا. إلا أنّ دراسة تطور السياسة الخارجية الأمريكية ما بين الفترات السابقة تكشف بوجود فترات متقطعة يمكن وصفها بالبرغماتية، أو بمرحلة استعادة القوة يكون فيها لشخصية الرئيس والجوانب النفسية عموماً لمستها الخاصة في هذا المجال، فنراهم في هذه الفترة يكرّسون معظم اهتماماتهم حول قضايا الاقتصاد والأمن الداخليَين أكبر مما يكرسونه لقضايا الأمن الدوليّة، فيرون أنّ الاهتمام بالسياسة الخارجية يكون في إطار خدمة المصالح والمتطلّبات الداخلية، ويتجلى هذا بشكلٍ أكبر عند الساسة الديمقراطيين.

ولعل أبرز مثال على ذلك، هي سياسة كلاً من الرئيسيَن؛ بيل كلينتون وباراك أوباما حينما وجه كلاً منهما من خلال أسلوبه الميّال للحلول الوسط التي تنال رضا معظم الأطراف، معتمدين على المفاوضات، والاتفاقيات الدولية وميلهم نحو العمل المشترك تحت المظلة الدولية ورعاية المؤسسات الدولية المشتركة كالأمم المتحدة وحلف الناتو.

فعامل شخصية الرئيس ذو دور هام في التأثير على السياسة الخارجية خصوصاً إذا ما اقترن ذلك مع سلطات واسعة يخوّل بها الرئيس في ميدان السياسة الخارجية، فيلعب نمط شخصيته المركّبة من مجموعة من الحاجات المميّزة كالحاجة إلى الإنجاز، الحاجة إلى القوة والسيطرة.... دوراً هاماً في تحديد سلوك الأفراد وبالتالي سلوك صنّاع القرار الخارجي للدول .

[9] المرجع نفسه ص ص14-15

المطلب الثالث: الخلفية النظرية والفكرية المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية.

1. الطرح الواقعي تفسير السياسة الخارجية الأمريكية:

يرى الواقعيون أن الدول هي الوحدات الأساسية المكونة لعالم العلاقات الدولية، هذه الدول كيانات عقلانية تتصرف بشكل واع لتأمين بقائها وتعظيم مصالحها القومية، اعتمدت الواقعية على مفاهيم خاصة لفهم تعقيدات السياسة الدولية وتفسير السلوك الخارجي للدول (القوة، المصلحة، هاجس الأمن والبقاء وأخلاقيات السلوكيات الدولية).

- **المصلحة والبراغماتية في السياسة الخارجية الأمريكية:**

إن المصلحة هي الهدف الأول والأسمى في صياغة القرار الخارجي الأمريكي، حيث يعد مبدأ ثابتا من مبادئ السلوك الخارجي، ويمثل الفكر البراغماتي المرجعية الأساسية للسياسات الأمريكية المعاصرة على الصعيد الخارجي والعلاقات الدولية، من خلال تغلغل هذا الفكر في العقيدة الأمريكية، أو ما يسمى الأطروحة الأمريكية (الدين، الاقتصاد والسياسة)، هذه العقيدة ترتكز على المنفعة والنجاح والتفوق وحتى الهيمنة[1].

وما يؤكد المصلحة في السياسة الخارجية الأمريكية التعامل الواقعي والمصلحة القومية في نعامل الإدارة الأمريكية على الصعيد الخارجي فأساس هذه السياسات هي المنفعة المادية المباشرة سواء اقتصاديا أو سياسيا، والأولوية القصوى لدى صانع القرار الأمريكي هي ضمان الهيمنة والزيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية[2].

تعتبر أطروحتا (نهاية التاريخ وصدام الحضارات) الأطروحتان الفكريتان الأبرز اللتان تحكمان السياسة الأمريكية المعاصرة في نسر الديمقراطية والليبرالية، وهما من جهة أخرى فكر براغماتي يمرر الخطاب السياسي الأيديولوجي الأنسب للريادة الأمريكية على العالم، ولتهميش كل ثقافة مغايرة وتضئيلها، وبالتالي ضمان استمرار مرحلة اللاعدو في العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

[10] ميثاق مناحي العيساوي، ***البراغماتية في الفكر السياسي الأمريكي***، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، معهد العلوم السياسية، 2011، ص72.
[11] المرجع السابق، ص 74.

- **القوة في السياسة الخارجية الأمريكية:**

إن زيادة مصادر قوة الدولة تعتبر من أساسيات السياسة الخارجية الناجحة، وتؤكد الواقعية في هذا الصدد أن القوة العسكرية هي المصدر الأهم من هذه المصادر والأكثر فعالية في تحقيق الدولة لأهدافها.

انتهجت الولايات المتحدة أسلوب استخدام القوة الصلبة أو التهديد في ظل الثنائية القطبية، حيث كانت الأسلوب الأمثل لتجاوز الأزمات الدورية التي كانت تنتسب بين المعسكرين الغربي والشرقي.

وفي ظل الأحادية القطبية وتفردها بالهيمنة لجأت الولايات المتحدية لمصادر قوتها الناعمة لتعزيز هذا التفرد والزعامة العالمية، وذلك بتوظيف المعطيات الثقافية والفكرية المتعلقة بأسلوب الحياة الأمريكية، وكان هذا التغيير – في نمطية القوة المستخدمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية– أهم سبب للتغيير في نمطية النسق الدولي وظهور متغيرات جديدة نظرية وواقعية جعلت مفهوم القوة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي يتحول من تمجيد القوة الصلبة إلى استخدام أنواع أخرى من القوة[1].

وفي ظل تصاعد قوى جديدة منافسة للزعامة الأمريكية على العالم مثل الصعود الصيني اقتصاديا، واستعادة الدور الروسي سياسيا، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف مفهوم جديد للقوة يدمج بين القوة الصلبة والناعمة يعرف بالقوة الذكية، والذي يمكنها من تحقيق الأهداف بأحسن الطرق وأقل التكاليف.

وقد استخدمت الولايات المتحدة قوتها الذكية في مواجهة تحديات السياسة الخارجية المعاصرة، أو تلك التحديات التي لا تحمل طابعا عسكريا كإنقاذ الاقتصاد الأمريكي بعد الأزمة المالية العالمية 2008م، ومواجهة بروز قوى جديدة على الساحة الدولية، ومحاولة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وأزمة الطاقة وغيرها من التحديات التي يصعب التعامل معها من خلال القوة العسكرية[2].

[1] جوزيف ناي، ***مفارقة القوة الأمريكية***، ترجمة محمد توفيق البيجرمي، ط1 (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص35.

[2] سامي حيدر ، ***"دور القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية"***، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، معهد العلوم السياسية، 2016، ص15.

- **الأمن والأخلاق في السياسة الخارجية الأمريكية:**

تعتمد الولايات المتحدة في تسيير شؤونها على مقاربة ذات طرفين هما (الأمن- الأخلاق)، حيث تقتضي الأخلاق مجموعة من المعايير ترفعها الولايات المتحدة في تعاملاتها الدولية مثل الحرب العادلة، التدخل الإنساني، الحرب ضد الإرهاب...إلخ ومفاهيم أخرى صاحبت الزعامة الأمريكية للعالم[1].

لكن الأمن الأمريكي فوق كل الاعتبارات الأخلاقية والشعارات التي تنادي بها الولايات المتحدة لأن الأمن الأمريكي يجعل الكيان الصهيوني المخترق الأول لكل معطيات الأخلاق الإنسانية، وحليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية.

نفس الاعتبار الأمني منع الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل –ولدواعي إنسانية- في سوريا حيث تقتضي الحسابات الاستراتيجية في المنطقة عدم التدخل المباشر لوقف المجازر والإبادات الجماعية ضد الشعب السوري والتي تمارسها أطراف متعددة المصالح في سوريا.

ولا تسود الأخلاق في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي عندما يتعلق الأمر بتحقيق المصالح الأمريكية، فالاستراتيجية المثالية – وحتى وإن لم تكن أخلاقية- هي التي تحافظ على صياغة العالم وفق الرؤية الأمريكية له، أي أن تسمح باستخدام القوة بأنواعها وفي كل الامتدادات الجغرافية التي تهدد المصالح الأمريكية، ورفض أي تنوع ثقافي أو حضاري لأنه سيلغي المشروع الأمريكي بعرض النموذج الديمقراطي الليبيرالي باعتباره الطرح المثالي لإعادة بناء الدول الفاشلة.

2. الطرح الليبيرالي وتفسير السياسة الخارجية الأمريكية:

تؤكد النظرية الليبيرالية تعدد سبل التعاون الدولي، فالدول لا تنشغل فقط بالصراع والمنافسة وزيادة القوة بل كذلك تحاول بناء مجتمع عالمي مبني على السلم والعدالة.

يعتبر الرئيس الأمريكي ويدرو ويلسون أبرز المساهمين في نشأة الأفكار الليبيرالية وذلك من خلال مبادئه الأربعة عشر والتي أهم ما جاء فيها[2]:

---

[1] أحمد البان، "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط"، في الموقع الإلكتروني (www.Islamonline.net)، (2018/01/08).

[2] نورتون فريش، ريتشارد ستيفنز، ***الفكر السياسي الأمريكي***، ترجمة هشام عبد الله، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991)، ص250.

أ- إزالة الحواجز أمام حرية التجارة.

ب-تأسيس عصبة الأمم لتحقيق السلام الدولي.

ت-التكامل والاستقلال السياسي للدول الكبيرة والصغيرة.

تتجلى مضامين الفكر الليبيرالي في العديد من توجهات السياسة الخارجية الأمريكية سواء أثناء الحرب الباردة أو في إطار النظام أحادي القطبية[1]:

- اعتماد مبدأ السلام الديمقراطي وذلك بنشر الديمقراطية واعتماد حجة نشر الحرية وحقوق الإنساني كذرائع للتدخل العسكري بدعوى إنسانية، كما حدث في أفغانستان والعراق.
- اعتماد الدبلوماسية الاقتصادية على صيغة المساعدات المالية المشروطة للدول الغير ديمقراطية، حيث ربطت المساعدات بمشروطية سياسية تساهم في صياغة نظام دولي جديد يحقق مصالحها، ولا علاقة له بأي سلام عالمي.

3. الطرح البنائي في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية:

تصف البنائية بتركيزها على دور الهوية والثقافة في تشكيل الفعل السياسي للدولة، كما يولي البناؤون أهمية كبيرة للطريقة التي يحقق بها الفاعلون مصالحهم، من خلال تسيير المصالح على أساس الهويات الاجتماعية للأفراد أو الدول ذات الصلة بها، حيث يقول ألكسندر وانتد Alexander Wentd " الهويات هي أساس المصالح"[2].

كما يؤكد البنائيون على دور العوامل المعيارية والقيمية والاجتماعية في تفسير السياسة الدولية، كما يهتم هؤلاء بالخصوصيات الثقافية والهوية والمصلحة.

تطبيق الأفكار البنائية على السياسة الخارجية الأمريكية يجد تفسيرا له منذ الحرب الباردة، حيث كان أساس الصراع بين الولايات المتحدة ثقافيا وقيميا، ولقد وجدت الولايات المتحدة مبررا له من فرضية حماية الهوية الوطنية الأمريكية[3].

---

[1] جهاد عودة، ***النظام الدولي نظريات وإشكاليات***، (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2000)، ص54.

[2] محمد شلبي، "دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية"، من أوراق المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، المغرب، في الموقع الالكتروني www.cmiesi.moiacmeseis. (2018/01/15).

[3] المرجع السابق.

بعد نهاية الحرب الباردة، تزايد الاهتمام بالعوامل الثقافية في مقاربة العلاقات الدولية، وحصر انتصار الولايات المتحدة والمعسكر الغربي على القطب الشيوعي في صراع استراتيجي كان جوهره انعكاسا لانتصار ثقافي للقيم الليبيرالية والديمقراطية[1]، غير أنه في الحقيقة بداية لنمطية نظام دولي جديد مبني على السيادة الأمريكية عسكريا، اقتصادية، وحتى ثقافيا.

وتصب التدخلات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحالي، في خانة الدفاع عن القيم الغربية وحمايتها من التطرف والإرهاب، وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وما إلى ذلك من الأخطار المعيارية والقيمية، التي يبدع الاستراتيجيون الأمريكيون في إيجادها في كل مرة، والنماذج متعددة مثل: الحرب الأمريكية على العراق، أفغانستان.

[1] نزار العزاوي، ***"الثقافة والقوة الناعمة"، حروب الأفكار في السياسة الخارجية***، مركز برق للأبحاث والدراسات، في الموقع الإلكتروني: barqrs.com/barq/. (2018/01/15).

المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

إن معرفة المؤسسات التي لها دور في صنع السياسة الخارجية، وتحديد أهدافها، وسعيها إلى تحقيقها، توفر لنا مدخلا صحيحا لفهم السياسة الخارجية الأمريكية. بهذا المعنى، أشار نعوم تشومسكي إلى " إذا كنا نود أن نفهم أي شيء عن السياسة الخارجية الأمريكية، فمن المفيد أن نبدأ بتقصي البنية الاجتماعية المحلية: من يصوغ السياسة الخارجية، وماهي المصالح التي يمثلها هؤلاء الناس؟ وما هو المصدر المحلي لقوتهم؟ أحد الظنون المعقولة هو أن السياسة التي تنشأ سوف تعكس المصالح لأولئك الذين يصممونها " [1].

ومن أجل تسليط الضوء على هذه المؤسسات ودورها في صنع السياسة الخارجية سيتم تناولها وفقا للآتي:

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية:

1. المؤسسة التشريعية:

تتمثل المؤسسة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية بالكونغرس الذي يتألف من مجلس الشيوخ ومجلس النواب وله دور كبير في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ويتم ممارسة هذا الدور بواسطة[2]:

- صلاحية إصدار القوانين التي تصبح نافذة بعد مصادقة الرئيس الأمريكي عليها، ومنها القوانين المتعلقة بالعلاقات الإقتصادية الخارجية، والقوانين التي تقدمها الولايات المتحدة للدول الأجنبية، والمنظمات الدولية.

- صلاحية إعلان الحرب، ولهذا فالرئيس الأمريكي يجب عليه الحصول على موافقة الكونغرس إذا أراد إعلان الحرب[3].
- اشتراط موافقة مجلس الشيوخ على المعاهدات التي تعقدها السلطة التنفيذية، وتعيين كبار الموظفين كالوزراء والسفراء والقناصل بحسب ما نصت عليه المادة (2) الفقرة (2) من الدستور الأمريكي.

---

[1] نعوم تشومسكي، ***حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية***، ترجمة: عمر الأيوبي (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984)، ص 11.

[2] أحمد باسل البياتي، دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية، ***قضايا سياسية***، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ع1، 2001، ص ص 180-181.

[3] Karen, O., Connor and Larry, J., Essentials of American Government and Change, Longman, 2004, pp. 176-177.

- تقييد سلطات الرئيس في استخدام القوات المسلحة خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية[1] .

2. مؤسسة الرئاسة:

بحسب الدستور الأمريكي فإن للرئيس عدد من الصلاحيات الدستورية تجعل منه العنصر الأساس في صنع السياسة الخارجية، كما عززت المحكمة الإدارية العليا بأحكامها مكانة الرئيس في هذا الجانب، إذ أنها أقرت للسلطة التنفيذية حقها في وضع التفاصيل للتشريعات العامة، كما أنها أقرت مبدأ شرعية التفويض التشريعي، الذي لم يكن معروفا حتى العام 1935[2].

كما ضمن الدستور للرئيس الأمريكي دوره المميز في إدارة شؤون البلاد الداخلية والخارجية بالإشارة إلى أنه رئيس السلطة التنفيذية، والقائد العام للقوات المسلحة، وهو الرئيس الأعلى للجهاز الإداري، وهو ممثل الدول قبالة الدول الأخرى[3].

وبسبب هذه الصلاحيات فقد أدى رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية أدوارا كبيرة في صنع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية وتنفيذها، غير أن الدستور قيد هذه الصلاحيات بمشاركة الكونغرس وإسهامه في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه الصلاحيات.

3. وزارة الخارجية:

لوزارة الخارجية دور كبير وأساس في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وفي تنفيذه. فهي تعد إحدى أبرز الوزارات في هذا المجال، وفي إدارة العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

ويعد وزير الخارجية منذ تأسيس وزارة الخارجية في العام 1789، الموظف الأعلى في الحكومة والمستشار الأول للرئيس في السياسة الخارجية [4].

4. وزارة الدفاع:

تعد وزارة الدفاع الأمريكية واحدة من المؤسسات التي لها دور مهم في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ومما عزز هذا الدور المكانة التي تحتلها القوة العسكرية في السياسة الأمريكية.

---

[1] Constitution of the United States, Article II, Section 2.

[2] عامر هاشم عواد، ***دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة***،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص88

[3] المرجع نفسه ص ص 88-89.

[4] إميل هوبنر، ***النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية***، ترجمة:عدنان عباس علي، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009) ص 57.

بهذا المعنى عبر زبغنيو بريجينسكي عن دور المؤسسة العسكرية في دعم المكانة القيادية للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الدولي بقوله: " أمريكا حافظت على مكانتها القيادية في توظيف آخر الإكتشافات العلمية للأغراض العسكرية ووسعتها، فأوجدت بذلك مؤسسة عسكرية لا ند لتفوقها التكنولوجي وهي المؤسسة القادرة على الوصول بشكل مؤثر إلى أي نقطة في العالم[1].

5. مجلس الأمن القومي:

تم إنشاء مجلس الأمن القومي في العام 1947، وهو أحد أهم الهيئات التي يعتمد عليها الرئيس الأمريكي في القضايا ذات الصلة بالأمن القومي والسياسة الخارجية. ويضم هذا المجلس الرئيس الأمريكي ونائبه، ووزير الدفاع، ووزير الخارجية، ووزير المالية. كما يحضر اجتماعات هذا المجلس بصفة استشارية، رئيس أركان القوات المسلحة ومدير وكالة المخابرات المركزية. ويتم تعيين رئيس مجلس الأمن القومي من قبل الرئيس الأمريكي دون الحاجة إلى أخذ موافقة الكونغرس.

والهدف من إنشاء هذا المجلس تقديم المشورة للرئيس في القضايا المتعلقة بتنسيق السياسات الداخلية والخارجية والعسكرية مما لها علاقة بالأمن القومي الأمريكي. وقد أخذ مستشار الأمن القومي وبشكل متزايد دورا مؤثرا داخل المجلس[2].

6. مجلس الأمن الداخلي:

هو مجلس تم الإعلان عن إنشائه بتاريخ 20 سبتمبر 2001 [3] يضم هذا المجلس الرئيس الأمريكي ونائبه، ووزير الدفاع، وزير العدل، وزير الخزانة، وزير الصحة والخدمات الإنسانية، وزير النقل، مدير الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ، مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي، مساعد الرئيس لشؤون الأمن الداخلي، وأي مسؤول يدعوه الرئيس لحضور المجلس[4].

ويتمثل دور هذا المجلس فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، بتقاريره التي يقدمها للرئيس، والتي يحدد فيها مصادر الخطر والتهديد الخارجي الذي يواجه الولايات المتحدة الأمريكية

---

[1] زبغنيو بريجينسكي، ***رقعة الشطرنج الكبرى***، ترجمة: أمل الشرقي، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص 38.

[2] إميل هوبنر، ***مرجع سابق***، ص 167.

[3] محمد مصطفى كمال، أحداث سبتمبر والأمن القومي الأمريكي، ***السياسة الدولية***، القاهرة، ع 147، (يناير 2002)، ص 55

[4] محمود محمد، الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من سبتمبر، ***السياسة الدولية***، القاهرة، ع 147، (يناير2002)، ص ص 82-83

ومصالحها، فهذا المجلس له عدد من الموظفين في معظم السفارات والمكاتب التجارية الأمريكية. كما أنه يعمل على تصنيف تلك الأخطار من جهة شدتها وأيها أكثر خطرا على الولايات المتحدة الأمريكية[1] .

المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية:

تمثل المؤسسات غير الرسمية جانب آخر، إلى جانب المؤسسات الرسمية، في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، فهذه المؤسسات من أحزاب، جماعات ضغط، ورأي عام ومراكز فكر لها تأثيرا واضحا ودورا كبيرا في هذه العملية.

1- الأحزاب السياسية:

إن دور الأحزاب كمنظمات انتخابية يمثل جوهر الغرض للحزب السياسي والأساس الذي يستند إليه معظم المختصين في تعريفهم للأحزاب السياسية، والحزب السياسي هو ائتلاف مجموعة الأفراد الذين يسعون للسيطرة على الحكومة عن طريق خوض الانتخابات وتحقيق الفوز. ويضم الحزب السياسي مجموعة من أصحاب المناصب والمرشحين، والناشطين، والناخبين الذين يتعاطفون معه والذين يسعون لانتخاب أشخاص للمناصب العامة ممن يعملون تحت تسمية الحزب.

ويعرف الحزب السياسي بأنه منظمة ترعى المرشحين للمناصب السياسية تحت اسمه، كما يمكن تعريفه بأنه" مجموعة من الأفراد متحدين بمسعاهم الموحد مستهدفين تحقيق الصالح العام على أساس مبادئ موحدة اتفقوا عليها[2].

على الرغم من أن الدستور الأمريكي لا يتضمن أي إشارة إلى الأحزاب السياسية، إلا أنها تسهم في الحكومات الديمقراطية عن طريق الوظائف التي تؤديها للنظام السياسي، وأهم أربعة وظائفها هي تسمية المرشحين للمناصب العامة، وضع خيار التصويت في الانتخابات، اقتراح برامج حكومية بديلة، تنسيق العمل للمسؤولين الحكوميين[3].

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة في العالم – باستثناء بريطانيا التي كانت الأحزاب فيها تتحرك داخل البرلمان فقط– تشهد تأسيس الأحزاب السياسية بمعناها الحديث، إذ أن إدارة الرئيس جورج واشنطن

[1] تميم حسين كاظم التميمي، ***الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية بعد 11 أيلول 2001***، أطروحة دكتوراه، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية ،2009)، ص ص 82-83.

[2] حميد حنون خالد، ***الأنظمة السياسية***، (بغداد: مكتبة السنهوري، 2012)،ص ص 156-157.

[3] Group of Researchers, Dynamics of Democracy, Third Edition, Atomic Dog Publishing, 2004, pp. 140-141.

شهدت تأسيس أول هذه الأحزاب. غير أن هذه الأحزاب كانت تنظيما غير متماسك، ويغلب عليه سمة اللامركزية، والأهمية كانت للتكتلات داخل الكونغرس[1].

2- جماعات الضغط والمصالح:

يمكن تعريف جماعات المصالح بأنها "هيئة منظمة من الأفراد الذين يتقاسمون بعض الأهداف والذين يحاولون التأثير على السياسة العامة"[2] . وهذه الجماعات تجمعهم المصالح الكبيرة وإن اختلفت مواقفهم الحزبية وسياستهم[3]. أما جماعات الضغط فهي" مجموعة كبيرة من الجماعات العرقية ووجهات النظر السياسية هي مؤسسات طوعية غير مأجورة بصورة عامة"، تحاول توظيف جميع الوسائل المتاحة لها للحصول على قرارات مفضلة لديها[4]. ووفقا للقانون الأمريكي، فإن ممارس الضغوط هو فرد أو منظمة مهمتهما "التأثير في إقرار قانون ما أو إبطاله"، وهما يحصلان على المال لهذه الغاية". وتمارس هذه الجماعات تأثيرها في إقرار القوانين المحلية، والتأثير في انتخاب أعضاء الكونغرس، وعلى الأحزاب والسياسيين، مستخدمين عدة وسائل منها التبرعات المالية. وحتى العقد الأخير من القرن الماضي تم تسجيل أكثر من (80) ألف ممارس للضغوط في واشنطن، تتركز معظم اهتماماتهم على قضايا ذات طابع محلي[5].

تؤثر جماعات الضغط والمصالح في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير، هذا التأثير يتم عبر تأثيرها في السلطة التنفيذية بواسطة الضغط على الرئيس، أما تأثيرها على السلطة التشريعية فهو بواسطة ممارسة الضغط على أعضاء الكونغرس وكسب ولائهم لها. ومن الأمثلة الواضحة في هذا المجال هو اللوبي اليهودي، الذي أحسن التعامل مع نقاط الضعف والقوة في المجتمع الأمريكي. ففي الوقت الذي عمل على توظيف نقاط الضعف لمصلحته، فإنه تجنب التصادم مع مراكز القوة، والعمل على التنسيق معها[6].

---

[1] إميل هوبنر، ***مرجع سابق***، ص 77

[2] Group of Researchers, Dynamics of Democracy, op,cit, p. 320

[3] معجم مصطلحات الإعلام، ط 2(القاهرة: دار الكتاب المصري، 1994)، ص 76.

[4] أحمد زكي بدوي، ***مرجع سابق***، ص 77

[5] جانيس تيري، ***السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الإهتمامات الخاصة***، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص ص 55-56.

[6] أمين مصطفى، ***العلاقات الأمريكية الصهيونية بين النشأة ومفاوضات التسوية***، (بيروت: دار الوسيلة للنشر والتوزيع، 1993)، ص ص 139-159.

فهو يمتلك تأثيرا سياسيا كبيرا إذ أن أصوات الناخبين اليهود لها أهمية كبيرة لدى مرشحي الرئاسة الأمريكية بسبب قوتهم التأثيرية في الانتخابات، وهذه الأهمية تأتي من[1]:

1- يتركز وجودهم بأعداد كبيرة في عدد الولايات المهمة مثل نيويورك، نيوجرسي، ماساشوستس، ميريلاند، كاليفورنيا، وفلوريدا، وهذه الولايات تمتلك (180) صوت انتخابي من أصل (270) صوت يحتاجها مرشح الرئاسة للفوز.
2- النسبة العالية في المشاركة في الانتخابات التي تصل إلى (90%).
3- الدعم المالي الذي يقدمه اليهود الأمريكيون لمرشحي الرئاسة.

فضلا عن مشاركته السياسية الواسعة في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ومنها ارتفاع عدد الأعضاء اليهود في الكونغرس، وتوظيفه سياسيا في مجمل السياسة الأمريكية[2].

كما يكتسب اللوبي اليهودي قوته التأثيرية في الكونغرس من كون البعض من أعضاء الكونغرس هم صهاينة مسيحيون، وكون عدد من موظفي الكونغرس هم من المؤيدين لتوجهاته وأهدافه[3].

وبسبب هذا التأثير، يبدو أن اللوبي اليهودي له إسهام واضح في تحديد توجهات السياسة الخارجية الأمريكية والقرارات التي تتخذها اتجاه القضايا التي تحظى باهتمام هذا اللوبي، ومنها وفي مقدمتها قضية الصراع العربي- الإسرائيلي. وفي سعيه لتحقيق أهدافه، فإنه يحاول إظهار تأثير، ونفوذه في محاولة لكسب تأييد الرأي العام من خلال الترويج لفكرة ما يقوم به هو لخدمة المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط[4].

وفيما يتعلق بدور اللوبي في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فيمكن التعرف على جزء منه من خلال الدور الذي تمارسه اللجنة الأمريكية- الصهيونية للعلاقات العامة إيباك، ففي مجال تأثيرها على الكونغرس يصف بول قندلي، عضو سابق بالكونغرس، تأثير إيباك على أعضاء الكونغرس بقوله " فما إن يذكر هذا الاسم أمام أي شخص في الكابتول هيل (أي مبنى الكونغرس في

[1] عبد الرحمن عوني، ***التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر***، (عمان: دار الفكر، 2010)، ص 319.
[2] المرجع نفسه، ص 317.
[3] جون ميرشايمر وستيفن والت، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، ***دراسات عالمية***، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ع66، (2008)، ص ص 31-32.
[4] أمين مصطفى، ***مرجع سابق***، ص 139.

واشنطن) ممن يتعاطون سياسات الشرق الأوسط، حتى يتجهم وجهه، إن لم نقل يمتقع، فايباك هي صاحبة السلطة الغالية بين المجموعات الضاغطة (اللوبيات) في واشنطن". وفي تقرير لها في العام 1987 وصفت صحيفة نيويورك تايمز ايباك بأنها " غدت قوة رئيسية في رسم سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وأصبحت المنظمة على جانب من القوة يمكنها من التأثير على اختيار المرشح الرئاسي لرجال إدارته[1].

أما في مجال تأثيره على السلطة التنفيذية، فاللوبي اليهودي يسخر جميع إمكانياته لدعم مرشح الرئاسة ممن يرون فيه أكثر تأييدا لأهدافهم وتطلعاتهم، فالرئيس الأمريكي له الدور الأساسي في صنع السياسة الخارجية وتحديد أولوياتها.

ومن الوسائل التي تتبعها جماعات الضغط والمصالح لتحقيق أهدافها هي[2]:

1- ممارسة التأثير على صانعي القرار بواسطة تبرعاتهم المالية في الحملات الانتخابية.
2- "ترسيخ جذور اللوبي"، فهو يمرر طلباته إما بشكل مباشر إلى عضو الكونغرس الممثل عن دائرة انتخابية معينة، أو عن طريق وسائل يتم إملائها بطريقة أو أخرى على الأفراد، لإيصالها إلى هذا العضو، ولدفعه اتجاه تبنيها وتحقيق الأهداف المرجوة منها.
3- توثيق العلاقات مع صانعي القرار بواشنطن، فهذه المنظمات بلغ عدد مكاتبها أو من يمثلها في واشنطن نحو (14) ألف منظمة.
4- الحملات الإعلامية لتأييد مرشحي الانتخابات.
5- التظاهرات والاحتجاجات.

في قبالة هذا التأثير لا نرى تأثيرا عربيا يذكر في عملية صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، والأسباب عدة من أبرزها أن الدول العربية منقسمة في مواقفها تجاه قضاياها، وكثرة الخلافات فيما بينهما، ولهذا فإن صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية لا يأخذون في حساباتهم المصالح العربية، إذ أنهم يعتقدون الخطاب العربي هو موجه لإرضاء الداخل[3].

---

[1] بول فندلي، ***الخداع***، ترجمة محمود يوسف زايد، ط 5، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2005)، ص 115.

[2] إميل هوبنر، ***مرجع سابق***، ص ص 72-75.

[3] فواز جرجس، ***السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها ؟***، ط 2،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 161.

3- الرأي العام ووسائل الإعلام:

يعتقد معظم الأمريكيين أن وسائل الإعلام لها نفوذ كبير على الرأي العام في الولايات المتحدة. وهنالك من يصف الراي العام الأمريكي بأنه "شامخا متعاليا فوق هامات رؤساء الجمهورية وحكام الولايات وفوق مجلس الكونغرس والمجالس التشريعية للولايات، وفوق المؤتمرات والجهاز الحزبي الواسع العظيم أنه يقف باعتباره المصدر الأعظم للسلطة والسيد الذي يرتجف الخدم أمامه رعبا وهلعا"[1].

ويشكل الرأي العام قوة تأثيرية لها أهميتها التي يحرص صانع القرار على معرفة السياسات التي تحظى بقبوله، والحرص على إدامة الحوار معه. فمن الناحية النظرية، يمكن الرأي العام أن يساعد على إحداث تغيير جذري في السياسات الخارجية، أو يشكل قيدا عليها[2].

وتمكن اللوبي اليهودي بفضل سيطرته شبه التامة على وسائل الإعلام المختلفة الترويج لأفكاره ومشاريعه، وإيجاد المقبولية لها داخل المجتمع الأمريكي. وبفضل هذه الوسيلة يعمل اللوبي اليهودي على توجيه الرأي العام الأمريكي للتعاطف مع/ وتبني المطالب التي تخدم إسرائيل. كما أن نشاطه يتكثف في أثناء الحملات الانتخابية لانتخاب الرئيس، وكذلك الحملات الانتخابية لانتخاب أعضاء الكونغرس، مما يعني السيطرة على مراكز صنع القرار، ومن ثم ضمان حصول الدعم المطلوب لإسرائيل على جميع الصعد، مستفيدا من معرفته بنقاط القوة والضعف في المجتمع الأمريكي، وحسن توظيف هذه المعرفة لمصلحته، عبر استغلاله مراكز الضعف، وعدم التصادم مع مراكز القوة والعمل على استرضائها[3].

ويتفق المراقبون على أن تصورات الرأي العام وصناع السياسة بخصوص الدول العربية والشرق الأوسط تتشكل بفعل التغطية الإخبارية التي تقدمها وسائل الإعلام، لا سيما وأنها تعد فاعلا رئيسا في الشؤون السياسية منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى الآن. والجدول رقم (1) يبين عدد وسائل الإعلام حتى العام 2007.

[1] أوستن روني، ***سياسة الحكم***، ترجمة: حسن علي الذنون، (بغداد: المكتبة الأهلية، 1964)، ص 285.
[2] آسيا الميهي، الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية، ***السياسة الدولية***، القاهرة، ع 127، (1997)، ص 87.
[3] أمين مصطفى، ***مرجع سابق***، ص ص 130-139.

الجدول رقم (1): عدد وسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية حتى العام 2007

ت	الوسيلة	العدد
1	صحيفة يومية	1470
2	النسخ المطبوعة من الصحف اليومية	55 مليون نسخة
3	صحيفة أسبوعية ونصف أسبوعية	8200
4	مجلة ودورية	نحو 13000
5	إذاعة مسموعة تعود ملكيتها إلى مختلف السلطات الحكومية	750
6	إذاعة مسموعة لا تعمل من أجل الربح التجاري تعود ملكيتها إلى مختلف السلطات الحكومية	2200
7	محطة تجارية ومحلية جزء مهم من ملكيتها يعود لشركات الإعلام الكبرى	14846
8	إذاعة مرتبة ثلاثة أرباعها يعمل من أجل الربح التجاري	1739
9	محطة تلفزيونية تبث برامجها مستخدمة الكابلات	11100

المصدر: إميل هوبنر، مصدر سبق ذكره، ص 119-120

4- مراكز الفكر:

تمارس مراكز الفكر التي تعد أحد أهم السمات الرئيسية للمجتمع الأمريكي، دورا مؤثرا في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، هذا التأثير اكتسبه من طبيعة النظام اللامركزي الذي يوفر الفرصة والقنوات للمشاركة في صنع القرار، وكذلك بسبب كون الولايات المتحدة الأمريكية فاعل رئيس في العلاقات الدولية[1].

ومن المهام الأساسية التي تؤديها مراكز الفكر هي[2]:

1- صناعة الأفكار والأهداف والوسائل التي لها علاقة بالسياسة الخارجية، فهي تعمل على توفير أفضل الخيارات لتحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ووسائل تنفيذها.
2- توفير الموظفين ممن يتمتعون بكفاءة علمية وعملية في مجال السياسة الخارجية.

[1] كريم القاضي، مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية، ***ملف الأهرام الإستراتيجي***، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة في www.ahram.org.eg
[2] المكان نفسه.

3- توفير الدعم للسياسة الأمريكية، أو معارضتها في حال أضرت بالمصالح الأمريكية، عن طريق عدد من الأنشطة التي تقيمها كحلقات النقاش التي تجمع عدد من موظفي الإدارة الأمريكية، مع عدد من باحثي المراكز والأكاديميين وأصحاب الشركات الكبيرة.

4- لها دور في صناعة الرأي العام داخل المجتمع الأمريكي، بما تصدره من كتب، تقارير، مقالات، والظهور في وسائل الإعلام المختلفة.

5- التدخل بشكل مباشر في بعض القضايا الدولية كمؤسسة فاعلة بالتنسيق مع الإدارة الأمريكية لتحقيق نتائج معينة، ومن الأمثلة على ذلك، الدور الذي لعبه المركز الأمريكي للسلام بإجراء مفاوضات غير رسمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما قام بتدريب بعض موظفي الإدارة الأمريكية على كيفية إدارة المفاوضات بين الطرفين.

وفيما يتعلق بدور هذه المراكز في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، فهناك عدد من المراكز التي تعنى بالمصالح الأمريكية في هذه المنطقة، ومن هذه المراكز معهد المشروع الأمريكي، ويتضمن برنامج الشرق الأوسط في المعهد قضايا عديدة منه[1]:

1- الاهتمام بالاستراتيجية الأمريكية في المنطقة ومتابعتها.

2- توفير الطرق الملائمة لإحداث التحول نحو الديمقراطية في دول المنطقة.

3- محاربة الإرهاب.

4- التوصل إلى تسوية للصراع العربي- الإسرائيلي، وبما يضمن الحفاظ على المصالح الأمريكية والإسرائيلية.

[1] كريم القاضي، ***المرجع نفسه***.

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية ضمن أطروحات المفكرين الأمريكيين:

1. السياسة الخارجية الأمريكية ضمن أطروحات هنري كيسنجر:

يعد هنري كيسنجر وزير الخارجية الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية، أشهر من كتب في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تعد مؤلفاته الأشهر والأكثر دقة في وصف السلوك الخارجي الأمريكي.

من أشهر أطروحات كيسنجر ما حواه كتابه "هل تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن 21" حيث أكد فيه أن استمرار الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي أمر يتعلق بفعالية السلوك الخارجي لها وأن طريقة تعاملها العالمية هي من ستحدد نوع المستقبل، وأن التحدي الأول الذي تواجهه الولايات المتحدة هو أن تدرك تفوقها بشرط أن تدير سياستها الخارجية كما لو أنها تعيش في عالم مليء بمراكز القوى، هذا ما يجعل الولايات المتحدة حسب كيسنجر تجد شركاء في تقاسم أعباء الريادة العالمية[1].

يؤكد كيسنجر على فكرة الشراكة والائتلاف لحل الأزمات العالمية حيث يؤكد على ضرورة وضع تعريف جديد للمخاطر المشتركة وبالتالي الوصول إلى إيجاد غايات مشتركة، وهذا لن يكون إلا بتجاوز الخصومات وتصفية آثار الحرب الباردة، ويقصد بذلك إعادة دور روسيا وإشراكها في السياسة الدولية[2].

يعد كتاب هنري كيسنجر الأخير "النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ"، طرحا لأفكار جديدة تتعلق بصيرورة النظام الدولي ومستقبله، حيث يطرح كيسنجر فكرة عدم التطابق بين النظام الاقتصادي العالمي، حيث يسود التعاون والتبادل من حيث مظاهر التدفق الحر للسلع ورؤوس الأموال، وبين النظام السياسي الدولي حيث تتعارض المصالح الوطنية والقومية للدول، فالنظام الاقتصادي العالمي أصبح معلوما، في حين بقي النظام السياسي قائما على مبدأ الدولة[3].

كما يؤكد على ضرورة بناء نظام عالمي جديد لا يعتمد على قطب واحد، ومن هذا المنطق يرى أن النظام العالمي الجديد ستتقاسم فيه كل من الولايات المتحدة والصين الريادة، في حين يؤكد أن روسيا لا تزال بعيدة من حيث معطيات القوة للتدخل في حسابات معادلة القيادة العالمية.

---

[1] هنري كسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2002)، ص299.

[2] كيسنجر ***مرجع سابق***، ص327.

[3] هنري كسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة فاضل حكتر، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2014)، ص225.

بصفة عامة يؤكد هنري كيسنجر أن النظام العالمي بالقيادة الأمريكية في عصرنا الحالي يعاني من أزمة حقيقية، والدليل على ذلك كثرة الاضطرابات والحروب التي تنتشر في العديد من مناطق العالم[1]، ويقترح كبديل لأزمة النظام العالمي فكرة توازن القوى، كما يضع على عاتق الإدارة الأمريكية إقامة سياسة توازن قوى من خلال إشراك الصين في قضايا السياسة العالمية.

حيث يقول هنري كيسنجر: "من شأن دور أمريكي هادف أن يكون ضروريا غير أن النظام العالمي لا يمكن إنجازه من قبل بلد واحد متحرك"[2].

كما يؤكد كيسنجر على فكرة سابقة هي ضرورة التوجه الأمريكي في السلوك الخارجي نحو مبادئ الدبلوماسية الهادئة، مشيدا بالدبلوماسية الآسيوية وحل الأزمات بين دول آسيا دون اللجوء إلى الحلول العسكرية.

2. السياسة الخارجية الأمريكية ضمن أطروحات جوزيف ناي:

من أشهر كتابات جوزيف ناي مساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية الأسبق كتابه حول " مفارقة القوة الأمريكية"، الذي حاول فيه تشخيص السياسة الخارجية الأمريكية وذلك بإعادة صياغة مفاهيمها حول المصلحة الوطنية، حيث ميز بين نوعين مختلفين من السياسة الخارجية، الأولى تبنى على القيم والثانية على المصالح، مؤكدا على المصالح المتعلقة بالسلامة الأمنية للولايات المتحدة وأولويتها مثل منع شن هجوم على الولايات المتحدة الأمريكية، ومنع بروز مهتمين في آسيا معادين للقوة الأمريكية بالإضافة إلى ضمان سلامة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية[3].

لكن يؤكد كذلك على ضرورة إيجاد النوع الأول من السياسة الخارجية المبني على المصالح الإنسانية، حيث يجب أن تضطلع الولايات المتحدة بتعزيز حقوق الإنسان، الديمقراطية، التنمية الاقتصادية، حيث يؤكد ناي على ذلك قائلا: " إن المصالح الإنسانية هامة أيضا لحياتنا وسياستنا الخارجية"[4].

[1] كيسنجر، ***مرجع سابق***، ص267.
[2] كيسنجر، ***مرجع سابق***، ص363.
[3] جوزيف ناي، مفارقة القوة الاقتصادية، ***مرجع سابق***، ص165.
[4] ناي، ***مرجع سابق***، ص249.

يتطرق ناي أيضا لأولويات السياسة الخارجية الأمريكية في عصر العولمة العالمي، وإعادة ترتيب أهداف السياسة الخارجية وفق دور الشرطي العالمي التي تلعبه الولايات المتحدة، مع ضرورة أخذ – مقومات القوة الأمريكية– بعين الاعتبار وكفايتها للقيام بالأوار المنوطة بها.

يؤكد جوزيف ناي بدوره على فكرة التعددية في القضايا ذات الطبيعة التعاونية لأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تستطيع تسيير المصالح العالمية دون مساعدة البلدان الأخرى، خاصة في القضايا المشتركة ذات الأبعاد العالمية مثل: البيئة، التنمية[1]،... .

كما حوى كتاب جوزيف ناي " القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية" مجموعة من الأفكار الهامة في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية وفق معطيات القوة الناعمة: حيث يستعرض ناي مجموعة من عناصر القوة الناعمة الأمريكية، حيث تحوي الولايات المتحدة 62% من أهم العلامات التجارية العالمية في العالم، وهي أكثر دولة تستقطب المهاجرين بالإضافة إلى كونها مصدر الأفلام والبرامج التلفزيونية، وكلها عناصر جاذبة للحياة ونمط المعيشة الأمريكية[2].

ورغم تعدد مصادر القوة الأمريكية الناعمة، إلا أن إتقان استخدامها يعد أكثر أهمية، حيث لاحظ تراجعا في الاهتمام الأمريكي باستثمار القوة الناعمة مع مرور السنين، وينصح ناي صانعي السياسة الخارجية الأمريكية بتحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، حيث اقترح _ للاستثمار في مصادر القوة الناعمة_ التركيز على الاتصال الاستراتيجي من خلال الاتصالات اليومية والعلاقات الدائمة مع الشخصيات (المنح الدراسية والمبادلات الأكاديمية والتدريب والمؤتمرات)[3].

3. السياسة الخارجية الأمريكية ضمن أطروحة زيجينيو بريجنسكي:

يعتبر زيجينيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، من أكثر منتقدي السياسة الخارجية الأمريكية خاصة في تورطها في حرب العراق، أو ما يصطلح عليه أيضا بحرب الخليج، حيث وجه نقدا واضحا للسياسة الخارجية الأمريكية في عهدي كل من جورج بوش الأب وبيل كلينتون وجورج بوش الابن، واعتقد أن هؤلاء الرؤساء الثلاثة هم من ضيعوا فرصة الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة المطلقة

[1] ناي، ***مرجع سابق***، 287.
[2] جوزيف ناي القوة الناعمة وسيلة في السياسة الدولية، ***مرجع سابق***، ص135.
[3] ناي، ***مرجع سابق***، ص212.

على العالم، رغم نظرته المتشائمة للوضع أكد على وجود فرصة ثانية لاسترجاع المكانة الأمريكية شرط ألا تدخل في أي حرب مباشرة مع إيران.

وإمعانا في تشاؤمه حول المستقبل، نظر بريجنسكي لحرب عالمية ثالثة أطرافها هي الصين وروسيا من جهة ومن جهة ثانية الولايات المتحدة الأمريكية، وستنتهي بنهاية قوتين كبيرتين تزاحمان الزعامة الأمريكية على العالم، نهاية الحرب ستكون إعلان عن انفراد حقيقي ومطلق للولايات المتحدة الأمريكية على العالم[1].

آمن بريجنسكي بالافتراض القائل إن الزعامة الأمريكية على العالم لن تكتمل وتبقى مفتوحة ما لم تعززها بالسيطرة على أوراسيا التي هي بمثابة الفراغ الجيو استراتيجي المتمم لسيطرتها العالمية، حيث يقول بريجنسكي:

" إن أوراسيا هي الجائزة الجيوليتيكية الرئيسية فأوراسيا هي القارة الأكبر في العالم وهي المحور في مجال الجيوبوليتيكية وتسيطر على القوة التي تتحكم في أوراسيا على اثنين من مناطق العالم الثلاث الأكثر تقدما أوراسيا في مجال الإنتاجية الاقتصادية[2]".

آخر مؤلفات بريجنسكي حول السياسة الخارجية الأمريكية هو كتاب " رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية" أكد فيه أن قوة الولايات المتحدة الأمريكية مهمة لاستقرار النظام العالمي، لكن ذلك يرتبط باستمرار التوافق المجتمعي داخل الولايات المتحدة الأمريكية.. مؤكدا أن انتهاء دور أمريكا في العالم يمكن أن يتسبب في فرض عالمية الحل في نظر بريجنسكي وإعادة التنظيم العالمي وفق المصالح الأمريكية ويقترح لذلك أطروحتين[3]:

1- الولايات المتحدة لم تعد القوة الإمبراطورية العالمية.

2- الفوضى المحتملة يمكن تجنبها من خلال تشكيل تحالف دولي يضم بدرجة متفاوتة الصين وروسيا، وأن تصبح الصين الشريك الرئيسي للولايات المتحدة في احتواء الفوضى العالمية.

---

[1] شبكة النبأ، "عصر بريجنسكي، الحرب الثالثة في الأفق"، في الموقع الإلكتروني (www.annabaa.org/arabic/strategicissue.com)، (29 جانفي 2018).

[2] بريجنسكي، ***مرجع سابق***، ص ص25-30.

[3] ريجينيو بريجينسكي، رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمي، ترجمة فاضل جكتر، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2011)، ص52.

كما يتطلب تحقيق الاستقرار ومحافظة الولايات المتحدة على تواجدها العسكري في الشرق الأوسط بأي وسيلة، لأن انسحاب القوات الأمريكية من العالم الإسلامي سيؤدي إلى حروب جديدة (إسرائيل ضد إيران، والسعودية ضد إيران، ومصر ضد ليبيا) ويقدم بريجنسكي في الأخير الاستراتيجية المثلى لمحافظة الولايات المتحدة على دورها الأساسي في النظام العالمي من خلال[1]:

- إثارة الفوضى والحرب في المنطقة والاعتماد على قوة الصحوة الديمقراطية العالمية.
- إعلان الحرب على الإرهاب وتحويل العبء على روسيا والصين ورسم دور أساسي لهما في المنطقة (الشرق الأوسط).
- زيادة الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط.

[1] المرجع نفسه ص52.

المبحث الثالث: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية:

تتحدد أهداف السياسة الخارجية لأية دولة بما يحدده واضعو هذه السياسة وأصحاب القرار الناقد فيها. فأما أن تكون أهدافا عالمية، وأما أن تكون أهدافا محدودة إقليمية وداخلية، وهذا يعتمد على تطلعات الدولة، وما تتوافر عليه من إمكانيات، وقدراتها على توظيف هذه الإمكانيات لتحقيق أهدافها المرغوبة لديها.

المطلب الأول: الأهداف العامة للسياسة الخارجية الأمريكية:

تتسم السياسات الخارجية الأمريكية بأنها لا تتقيد باستراتيجيات وتكتيكات محددة، إنما تتنوع بحسب البيئة الدولية وأوضاعها الحاكمة. فأوضاع الحرب الباردة وما رافقها من توازنات دولية تختلف عن أوضاع ما بعد تفكيك الاتحاد السوفييتي والتوازنات الدولية التي أعقبت هذا الحدث، والتي تميزت بانفراد أمريكي بالشؤون الدولية، بفضل ما تمتلكه من مقومات أهلتها لذلك، كامتلاكها للقوة العسكرية، والأفضلية الاقتصادية، والتكنولوجيا المتقدمة، وبفارق كبير عن منافسيها[1].

وحدد واضعو السياسة الخارجية الأمريكية في بدايات نشوء الدولة الأمريكية سياسة تهتم بالقارة الأمريكية. هذا التوجه الذي جسده مبدأ مونرو في العام 1823. وهناك من يرى بأن السياسة الخارجية الأمريكية تراوح دائما بين الانطواء والانبساط، تبعا لعوامل عدة تحدد أي الاتجاهين متقدم على الآخر. فالانطواء يذهب الاهتمام بالشؤون الداخلية مع عدم إهماله للعلاقات الخارجية التي تكون طبيعية، وهي تعد مرحلة إعادة التقييم لما سبق والتهيؤ للانفتاح على الخارج مرة أخرى. أما الانفتاح فهو يستند إلى دور فعال في الشؤون الدولية، مستعينا بكافة الوسائل المتاحة الاقتصادية، والعسكرية، والثقافية، والدبلوماسية وغيرها[2].

وبالنتيجة النهائية وفرت سياسة العزلة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية، في سياستها الخارجية فرصا كبيرة لبناء الدولة الأمريكية، وتجنيبها الخوض في التفاعلات السياسية الدولية التي كانت مسيطر عليها من قبل القوى الأوروبية، كما وفر الموقع الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية تحقيق أهداف سياسة العزلة، إذ بحكم بعدها وعزلتها وفر لها حماية من تدخلات القوى الأخرى. غير أنها أدركت ضرورة تبني

---

[1] شذى زكي حسن، النظام الإقليمي العربي بين إشكاليات الواقع والتدخلات الإقليمية والدولية، ***مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، جامعة المستنصرية، بغداد ع 36 (كانون الأول، 2011)، ص 37.

[2] ناصيف يوسف حتي، ***القوى الخمس الكبرى والوطن العربي***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 21.

توجه جديد يتناسب مع قدراتها وأكد هذا التوجه الرئيس الأمريكي الأسبق ودرو ولسون في العام 1918 بإشارته إلى المرحلة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية وما تتطلبه من سياسة خارجية تقوم على الانفتاح في العلاقات الدولية، ولعب دور القيادة العالمية، ذلك " إن الولايات المتحدة بلغت مرحلة النضوج المتكامل، وقد ولت أيام عزلتها من غير رجعة ... بانفتاح عهد جديد، وعلى ما يبدو فإن علينا وحدنا من الآن قيادة العالم". وبرز هذا التوجه في السياسة الخارجية الأمريكية بشكل كبير بدخولها الحرب العالمية الثانية في العام 1941، وهو ما أشر رغبة أمريكية في تبني سياسة كونية تتناسب مع مصالحها وأهدافها. وكان دخولها الحرب قد عزز من مكانتها العالمية بعد خروجها من الحرب منتصرة، وتمتلك قدرات عسكرية تقليدية وانفردت بامتلاكها السلاح النووي، فضلا عن القدرات الاقتصادية والتكنولوجية، خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية منتصرة عسكريا، وقوية اقتصاديا شجع مخططي السياسة الخارجية إلى المضي قدما في سياسة الانفتاح في الشؤون العالمية، ولعب دور رئيس في تشكيل تفاعلات السياسة الدولية[1].

وقد أشار نعوم تشومسكي إلى الفوائد الكبيرة التي حققتها الولايات المتحدة الأمريكية بفضل انتهاجها لسياسة الانفتاح في الشؤون الدولية، إذ أشار إلى ذلك بقوله "لقد نجحت السياسة الخارجية الأمريكية التدخلية... في خلق اقتصاد كوني تعمل فيه المؤسسات الأمريكية بحرية وتجني أرباحا كبيرة"[2].

وقد أعلن زيغنيو بريجنسكي، بعد تسلمه لمنصبه مستشار الأمن القومي الأمريكي، خطته التي تقوم على[3]:

1- تحقيق الأمن القومي الأمريكي عسكريا.
2- تعزيز العلاقات مع الحلفاء الرئيسين وتشجيع التعاون مع دول أوروبا الغربية واليابان.
3- التعامل بإيجابية مع التحدي الاقتصادي- الاجتماعي بين الشمال والجنوب.
4- تحسين العلاقات بين الشرق والغرب.
5- حل النزاعات الإقليمية ومنها النزاع في الشرق الأوسط.

[1] إياد عبد الكريم مجيد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب إفريقيا بعد الحرب الباردة: نيجيريا أنموذجا، أطروحة دكتوراه، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2008)، ص ص 13-15.

[2] نعوم تشومسكي، ***مرجع سابق***، ص 96.

[3] زبيغنيو بريجنسكي، بين عصر أمريكا والعصر التكنتروني، ترجمة: محجوب عمر، (بيروت: دار الطليعة، 1980)، ص 14.

ومن الجدير بالذكر، أن الرغبة في حل النزاع في منطقة الشرق الأوسط إنما هو لأجل تحقيق الاستقرار، والاستقرار المقصود إنما يعني استقرار موازين القوى القائمة آنذاك والتي تخدم المصالح الأمريكية، والتي تكفل حصول الغرب على الطاقة وخاصة نفط المنطقة وضمان المصالح الأخرى.

6- الاستمرار بجهود حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إذ تعدها والإرهاب التهديد الأكبر عليها وعلى الأمن والسلم في العالم. كما إنها تعد هذه الأسلحة تشكل تهديدا مباشرا لأنها القومي، الذي ترى أعلى درجات خطورته في البرنامج النووي الإيراني.

7- تأكيد القيم الأمريكية والالتزام بالدفاع عن حقوق الإنسان.

وبعد التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل من القضايا المعقدة، ليس فقط من جهة مناقشة كيفية اكتشافها، والعمل على عدم استخدامها، وإنما في كيفية الحصول عليها واستخدامها.

وبشكل عام تبنت الولايات المتحدة الأمريكية عدة أهداف أساسية في الشرق الأوسط لمرحلة الحرب الباردة وإلى الآن، والتي تتمثل بـ:

1- منع أي قوة في المنطقة من الظهور باعتبارها قوة مهيمنة.
2- ضمان الحصول على موارد الطاقة.
3- التوصل إلى سلام دائم بين إسرائيل والدول المجاورة لها، بما فيها السلام مع الفلسطينيين.

وقد وفرت مرحلة ما بعد الحرب الباردة فرصة كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية لاستثمار مكاسب المرحلة وتحقيق الهيمنة الأمريكية على العالم بشكل أكبر مما كان في ظل الحرب الباردة، لاسيما إنها أصبحت القوة العظمى الوحيدة، إذ إنها برزت كقوة عظمى عسكريا، وقوة اقتصادية مهيمنة، وهو ما أتاح لها الانفراد بالشؤون الدولية كقطب أو حد، وتعزيز مكانتها الدولية[1].

ومن أجل استثمار هذه الفرصة تبنت الولايات المتحدة الأمريكية خطابا يدعو إلى أن تكون سياستها الخارجية ذات طابع عالمي، إذ عبر عن هذا التوجه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب بقوله " تخامرنا رؤية لشراكة قائمة على التشاور، والتعاون والعمل الجماعي، سيما من خلال المؤسسات الدولية

[1] Nicholas Kitchen, ***After the Arab Spring : power shift in the Middle East***, The London School of Economics and Political Science, p. 53.

والإقليمية، يوحدها المبدأ وحكم القانون ... إنها ترنو إلى نشر الديمقراطية وانعاش الرفاهية وتوطيد السلم وخفض التسلح". وفي المعنى نفسه تحدث الرئيس الأمريكي الأسبق بيك كلينتون بقوله" لا جناح أن هدفنا العظيم توسيع وتعزيز المجتمع الدولي المستند إلى ديمقراطيات السوق الحرة ... فدأبنا اليوم توسيع دائرة الأمم ذات المؤسسات الحرة ..."[1].

إن مرحلة ما بعد الحرب الباردة دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لتبني سياسة خارجية جديدة تنسجم مع الواقع الجديد، وطبيعة التحديات والمخاطر التي تواجهها. فبينما كانت سياستها الخارجية في مدة الحرب الباردة تتركز حول كيفية التعامل مع الخطر السوفيتي، وكسب مناطق نفوذ جديدة، مستعينة لتحقيق ذلك باستخدام مختلف الوسائل، فإنها في المدة التي تلت انتهاء الحرب الباردة حرصت على اتباع سياسة خارجية جديدة تنسجم مع المخاطر التي تهدد أمنها القومي كالإرهاب الدولي، انتشار أسلحة الدمار الشامل، والدول التي أسمتها ب" محور الشر" و " الدول المارقة" التي تعارض توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ولا يمكن معها تأمين مصالحها.

إن هدف تحقيق الهيمنة الأمريكية على العالم يعد هدف جوهري وأساس في سياستها الخارجية بعدما قررت التخلي عن سياسة العزلة، وتحقيق القيادة الأمريكية للعالم. بهذا المعنى، أشار هنري كيسنجر في العام 1977 إلى ضرورة تأمين الأمن القومي الأمريكي، والحفاظ على بقاء الولايات المتحدة الأمريكية أقوى دولة في العالم، إذ أشار إلى "إن من أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية هو تحقيق الأمن القومي ... وأن الأمن القومي يقوم على دعائم عدة من أهمها أن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية الأقوى أمة في العالم"، وفي المعنى نفسه تحدث الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب في العام 1991 عن ضرورة العمل على إقامة نظام دولي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتأكيده على أن الفرصة مؤاتية لتحقيق هذا الهدف. هذا التوجه في السياسة الخارجية الأمريكية أكده بريجينسكي إذ أشار أن هده السياسة الخارجية الأمريكية يتمثل بـ "منع تطو أية قوة تهيمن على العالم أو معادية للولايات المتحدة، ومن أجل القضاء على احتمال قيام قوة دولية سياسية أو اقتصادية أو عسكرية مناهضة للولايات المتحدة يجب السعي لدمج كل منطقة أوروبا وآسيا مرورا بروسيا إلى الصين واليابان والهند في نظام أمني"[2].

---

[1] هنري كيسنجر، ***الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا***، ترجمة: مالك فاضل البديرين، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995)، ص ص 525-526.

[2] أحمد باسل البياتي، ***مرجع سابق***، ص ص 172-173.

المطلب الثاني: الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط:

يمكن تحديد الأهداف الرئيسية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بما يلي:

أولا- تأمين إمدادات النفط:

إن تأمين الحصول على الإمدادات النفطية يمثل أحد الأهداف الرئيسة للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، إذ أن تأمين الوصول لمناطق الوفرة النفطية، والحصول عليه، يمثل هدفا له قيمة كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية، لا سيما مع انخفاض معدلاته في الكثير من المناطق في العالم، وتزايد احتياطاته في الدول العربية.

إذ شكل هدف تأمين الحصول على الطاقة وضمان أمن إسرائيل، جوهر الأهداف الأمريكية في المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية وتوليها القيادة العالمية كبديل عن بريطانيا.

بهذا المعنى، جاءت المذكرة التي أصدرتها وزارة الخارجية الأمريكية في نيسان 1944، والتي حملت عنوان "السياسة النفطية والولايات المتحدة" لتتحدث عن مفهوم "حرية الوصول إلى المصادر"، فدعت المذكرة إلى" وجوب أن تكون حرية الوصول إلى المصادر" فدعت المذكرة إلى" وجوب أن تكون حرية الوصول إلى المصادر متكافئة للشركات الأمريكية في كل مكان، وغير متكافئة بالنسبة لغيرها من الشركات ... في حين ارتفع نصيبها من نفط الشرق الأوسط ارتفاعا سريعا"[1].

فأهمية النفط في الاقتصاد، وتزايد الطلب العالمي عليه، والحاجة الأمريكية له، جعله يأتي في مقدمة الأولويات للسياسة الخارجية الأمريكية، لاسيما نفط الدول العربية الذي تستورد منه الولايات التحدة الأمريكية كميات كبيرة[2].

ولهذا فقد مثل تأمين الحصول على نفط الشرق الأوسط هدفا استراتيجيا للسياسة الخارجية الأمريكية لمرحلة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، فهو من أهم عوامل إدامة التفوق الاقتصادي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية والغرب بشكل عام، فضلا عن كونه يعد من "الموارد الحيوية للحفاظ

[1] نعوم تشومسكي، ***مرجع سابق***، ص ص 28-29.

[2] أحمد بريهي علي، اقتصاد النفط والإستثمار النفطي في العراق، (بغداد: بيت الحكمة، 2011)، ص ص 91-104.

على الأمن القومي والتي قد يؤدي حرمانها إلى استخدام القوة العسكرية عندما تقع الإمدادات في مواجهة الخطر".

هذه الأهمية التي يتمتع بها النفط العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وصفها الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر في خطاب حالة الاتحاد للعام 1980 بقوله " إن محاولة أي طرف خارجي للسيطرة على نفط الخليج الفارسي سوف تعتبر هجوما على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وسوف يجري ردع هذا الهجوم بكل الوسائل الضرورية، بما فيها القوة العسكرية"[1].

ثانيا– ضمان أمن إسرائيل:

تقوم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على دعم الدول الحليفة والصديقة لها التي تتولى حماية المصالح الأمريكية، وإحدى أهم هذه الدول وأكثرها قربا في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية هي إسرائيل، التي تعد حليفا استراتيجيا مهما للولايات المتحدة الأمريكية، كونها تقدم خدمة غاية في الأهمية للمصالح الأمريكية في المنطقة ومما مكنها من ترتيب الأوضاع في المنطقة بما يتلاءم مع مصالحها[2]. ولهذا يعد الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل جزء أساس في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وهو إلى جانب هدف الحصول على الطاقة، يمثل جوهر المصالح الأمريكية في المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن.

ولهذا فحماية إسرائيل يعد من المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وذلك كونها حليفا حيويا بالنسبة لها. وهناك من يرى أن على الولايات المتحدة الأمريكية ضمان أمن إسرائيل حتى لو تطلب ذلك تأجيل إقامة دولة فلسطين. وقد أوضح نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل، والتزام الرئيس باراك أوباما به الذي قال في أحد تصريحاته "سوف لن أتردد في ضمان أمن إسرائيل ومساعدتهم في حماية أمنهم في منطقة معادية جدا لهم"، وأنه والرئيس أوباما يمثلون سلسلة متصلة من القادة الأمريكيين المتفهمين للالتزام بأمن إسرائيل والعلاقة الاستراتيجية بين الدولتين[3].

[1] مايكل هدسون، صعود آسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط، ***المستقبل العربي***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ع 414، (آب 2013)، ص 101.

[2] كوثر عباس الربيعي، التأسيس لنهضة عربية جديدة: العرب في مواجهة الاستراتيجية الأمريكية، ***دراسات دولية***، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد ع 49، (تموز 2011)، ص 19.

[3] خطاب نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن في جامعة تل أبيب، 11مارس 2010، ص 5.

وللوبي اليهودي دور كبير في توثيق هذه الصلة وتعزيزها بفضل مؤيديه من أعضاء الكونغرس مثل ديك آرمي، الذي عبر عن جهوده في هذا المجال يقول "إن أولويتي رقم واحد في السياسة الخارجية هي حماية إسرائيل"[1].

وضمن هذا الإطار تقدم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات عسكرية لإسرائيل، بما يضمن لها تفوقا واضحا على مجمل القوة العسكرية للدول العربية.

ثالثا- نشر مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان:

شكلت قضايا نشر مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان أحد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الشرق الأوسط، وهو ما أخذ بعدا جديدا بطرحها مشروع "الشرق الأوسط الكبير"[2].

جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من السعي لنشر هذه المفاهيم في مقدمة أولويات سياستها الخارجية تجاه الدول العربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إذ أنها ترى بأن انتشار الفساد والاستبداد وضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو انعدامها وغياب أو عدم فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية من شأنها أن تنشأ بيئة حاضنة لانتشار الأفكار المتطرفة والمتطرفين، ولهذا فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع الخطط، وطرح المبادرات، وتبني البرامج المختلفة، وبما يخدم أهدافها[3].

غير أن الاهتمام الأمريكي المعلن بنشر الديمقراطية في الدول العربية شهد تراجعا لأسباب عدة، منها[4]:

1- ان نتائج الديموقراطية لم يكن مرغوبا فيها أمريكيا ذلك أنها أنتجت وصول نظما إسلامية للحكم، وحيث تشكل الحركات الإسلامية أحد أهم التحديات التي تواجه السياسة الأمريكية في الدول العربية- لما لها من مواقف رافضة للسياسة الأمريكية- فالولايات المتحدة الأمريكية فضلت الإبقاء على النظم الحاكمة المتعاونة معها ودعمها لضمان مصالحها في المنطقة.
2- حاجة الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز ما تسميه بدول الاعتدال لمواجهة وإضعاف الدول والحركات التي تصنفها الولايات المتحدة الأمريكية بأنها متشددة' كإيران، سوريا، حزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين.

---

[1] ميرشايمر ووالت، ***مرجع سابق***، ص 31.

[2] Barry M. Rubin, What Is Right Is in U.S. Interests, The Washington Quarterly, Volume 24,Number 3, 2001,p.127.

[3] شذى زكي حسن، ***مرجع سابق***، ص 10

[4] ***المرجع نفسه***، ص ص 10-11

3- ضمن هذا المعنى, هناك من يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تشجع الديموقراطية في الدول التي هي خارج سيطرتها بهدف " انتزاعها من نفوذ القوى الأخرى المنافسة أو المناوئة لها", في حين أنها لا تشجع الديموقراطية في الدول التي لها نفوذ وسيطرة عليها, لأنها تتعارض مع مصالحها, إذ أنه بقدر" ما يعمل تشجيعها على الديموقراطية في المناطق الخارجة عن سيطرتها على فتح ثغرة تساعدها على الدخول إليها"، فإنه يعمل في الدول التي تخضع لها بشكل مطلق" على فتح ثغرة في نظام سيطرتها نفسه, وهي في الحالة الأولى تربح على حساب غيرها, وهي في الحالة الثانية تخسر من سيطرتها المطلقة لحساب قوي مناوئة لها قد تكون دولية أو إقليمية أو اجتماعية محلية".

المبحث الرابع: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط:

تعتمد الدولة في حركتها تجاه العالم الخارجي وسائل عدة، اقتصادية، عسكرية، دبلوماسية وثقافية ووسائل أخرى.

المطلب الأول: الوسيلة الاقتصادية:

الوسيلة الاقتصادية هي إحدى أهم الوسائل التي تستعملها الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ سياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط. فالدولة توظف امكانياتها الاقتصادية لتحقيق الهيبة والدور الدولي المؤثر لها، وبما يوفر لها فرصا تفضيلية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. وهي في توظيفها لهذه الوسيلة تعتمد عدة صيغ، منها[1]:

1- تقديم المساعدات الاقتصادية:

وهي أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، والتي تأخذ احدى الصيغ الآتية:

- التأثير في توجهات السياسة الخارجية للدول الأخرى بتقديم إغراءات اقتصادية لها.
- تقديم المساعدات الضغط على الدول المستفيدة من هذه المساعدات.
- تقديم المساعدات المشروطة.

وتمثل المساعدات الاقتصادية إحدى أهم الأدوات التي تستعين بها السياسة الخارجية الأمريكية لنشر النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية. إذ أن المساعدات الأمريكية، كما يرى العديد من السياسيين والمراقبين، قد أدت الى موافقة مصر على توقيع اتفاق السلام مع إسرائيل في العام 1979. وهي أيضا أداة فعالة استعملتها الولايات المتحدة الأمريكية للتأثير في السياسات الداخلية للدول المتلقية لمساعداتها الاقتصادية من الدول العربية.

وهذه الحالة عبر عنها دين راسك، وزير الخارجية الأمريكية في إدارتي كينيدي وجونسون، في مذكرة وجهها الى الرئيس جونسون في العام 1965 المتعلقة بالمساعدات الاقتصادية الأمريكية، من جهة المنافع لمتوقع أن تحصل عليها الولايات المتحدة الأمريكية قبالة هذه المساعدات وإمكانية تطويرها، إذ عبر عنها بقوله" إن المساعدات هي طريق ذات اتجاهين:

[1] إياد عبد الكريم، ***مرجع سابق***، ص 45

فهي تفتح للدولة المستلمة لها أبواب منتجات المتبرع واستثماراته. وقبولها هو تنازل جزئي عن السيادة، فهي منفعة يمكن تطويرها بمرور الزمن لتصبح نفوذا رئيسيا"[1].

وبعد التغيير الذي حصل في مصر في العام 2011 تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية، كما في السابق، المساعدات المالية التي تقدمها للمؤسسة العسكرية المصرية للحفاظ على المصالح الأمريكية وتعزيزها.

2- المقاطعة الاقتصادية:

وهذه تعد إحدى آليات تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

3- الحظر:

يراد به فرض حظر كلي أو جزئي على صادرات الدولة، أو وارداتها، أو الاثنين معا.

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي توسعت الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام هذه الوسيلة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، مستفيدة من كونها القوة العظمى الوحيدة في العالم، وموظفة في سبيل ذلك المؤسسات المالية العالمية. إذ أن نظام ما بعد انتهاء الحرب الباردة، والذي تشكل في ظل الهيمنة الأمريكية، تميز بسمات عدة منها توظيف المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بما يخدم تطلعات الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وتعد العقوبات الاقتصادية أداة فعالة جدا كونها" علاجا قاتلا صامتا" في مواصلة الحرب بوسائل أخرى غير عنيفة. ويعبر عنها الرئيس الأمريكي الأسبق وودرو ويلسون بقوله" كلا ليس الحرب، بل شيء أخر أكثر هولا من الحرب. طبقوا هذا العلاج الاقتصادي السلمي الصامت القاتل ولن تعود هناك حاجة الى القوة. المقاطعة هي البديل عن الحرب"[3].

[1] فواز جرجس، ***مرجع سابق***، ص ص 76-77

[2] Mark Beeson, The Rise of « Neocons » and the Evolution of American Foreing Policy, University of Queensland, 2009, p. 4.

[3] جيف سيمونز، التنكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، ط 2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص63.

المطلب الثاني: الوسيلة العسكرية:

تعد الوسيلة العسكرية أحد أكثر الوسائل تأثيرا في العلاقات الدولية، إذ أن الدول، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، تجد في هذه الوسيلة ما يمكن أن يحقق لها أهدافها بالشكل المرغوب لديها، لاسيما في ظل كبير لها على باقي الدول.

ولهذا، فالوسيلة العسكرية هي احدى الوسائل الفعالة التي تستخدمها الدول لإحداث التأثير في الدول الأخرى للحفاظ على مكانتها الدولية ومصالحها وتعزيزهما، والتي تحدد الكيفية الأمثل لتوظيف هذه الأداة بما يحقق أهدافها[1].

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير على توظيف قونها العسكرية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وهو ما جعل هذه السياسة تتسم بطابع عسكري. فأهمية القوة العسكرية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تتمثل بكونها" تظل عنصرا لا غنى عنه لقوة الولايات المتحدة الأمريكية", وفي نجاح سياستها الخارجية. لاسيما إنه يعد الأكثر تقدما تكنولوجيا بين جيوش دول العالم، ويضم نحو2.5 مليون جندي، وينتشر في أكثر من 130 دولة في العالم، ويمتلك نحو10.000 رأس نووي[2].

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي الى الولايات المتحدة الأمريكية بتفوقها العسكري عالميا، وبأفضلية مريحة عن غيرها من الدول. وإذا كان هذا الإهتمام في مرحلة الحرب الباردة مبررا فإنها ولأجل تبرير استمرار نهج القوة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، كانت بحاجة الى إيجاد تهديد جديد لها، وهو ما وجدته بما أسمته بخطر "الإرهاب"، والدول المارقة. فالولايات المتحدة الأمريكية ترى في مرحلة مابعد انتهاء الحرب الباردة– بفضل ما توفر لها من أفضلية في مختلف عناصر القوة ومنها القوة العسكرية – أن هناك ضرورة بعدم الاكتفاء بمبدأ الردع والردع النووي لإجبار الخصوم بعدم التفكير بمهاجمتها، انما ترى أن ليس هناك ما يمنع من شن حرب استباقية أم شن حرب وقائية، وبما يخدم ويحسن وضعها الدولي[3].

---

[1] خليل حسين، ***قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديدن*** (بيروت: دار المنهل، 2007) ص177

[2] أحمد نوري النعيمين، ***البنتاغون الأمريكي وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية***، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع 45، (كانون الأول 2012)، ص 21.

[3] شذى زكي حسن، ***مرجع سابق***، ص 41.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى في تفوقها العسكري المميز والنوعي أداة رئيسة في دعم المكانة الدولية لها، وإطالة مكانتها في قمة النظام الدولي الى أطول مدة ممكنة[1].

وبسبب أهمية الوسيلة العسكرية وما تؤديه من أدوار في السياسة الخارجية الأمريكية، فهي تحظى بميزانية تعد الأكبر بين الموازنات العسكرية لدول العالم. ففي العام 2001 كانت ميزانية الدفاع الأمريكية نحو 317.2 مليار دولار، وفي العام 2003 كانت نحو 410.3 مليار دولار، لتصل في العام 2012 نحو 690.1 مليار دولار. هذا المستوى من الانفاق ينعكس بشكل إيجابي في إدامة تأدية الأدوار والمهام المطلوبة منها[2].

الجدول رقم (2): الإنفاق العسكري الأمريكي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الناتج الإجمالي المحلي (بالدولار الأمريكي)	نسبة الإنفاق العسكري من الناتج الإجمالي المحلي	مقدار الإنفاق العسكري (مليار دولار)
2001	10.233.900.000.000	3.1%	317.2
2002	10.590.200.000.000	3.4%	360.06
2003	11.089.300.000.000	3.7%	4103
2004	11797.800.000.000	3.9%	460.1
2005	12.564.300.000.000	4.0%	502.5
2006	13.314.500.000.000	4.0%	532.513
2007	13.961.800.000.000	4.0%	558.4
2008	14.219.300.000.000	4.4%	625.6
2009	13.898.300.000.000	4.8%	667.1
2010	14.419.400.000.000	4.8%	692.1
2011	14.991.300.000.000	4.7%	704.5
2012	15.684.800.000.000	4.4%	690.1

المصدر: أحمد عبد الأمير الأنباري، 2018[3]

[1] المرجع نفسه ص 41.

[2] أحمد عبد الأمير الأنباري، ***السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية وتطوراتها بعد أحداث التغير*** (2010-2014)، (عمان: دار الأمجد للنشر والتوزيع، 2018)، ص 59.

[3] المرجع نفسه، ص 60.

وهذا الأمر كان أكثر وضوحا أحداث 11 سبتمبر 2001, فهذا الحدث تطلب منها تحقيقا لأهداف سياستها الخارجية، توسيع وجودها العسكري ليشمل جميع المناطق ذات الصلة بالأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية.

غير ان هذا الأمر يبقى مرهونا بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية بالمحافظة على زيادة زخم تفوقها الاقتصادي.

وقد عبر بول كينيدي عن هذا التلازم بقوله" إن الإمبراطوريات تنشأ بسبب القدرة على تحقيق تراكم هائل لتحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية ولكن عند نقطة معينة من التوسع الإمبراطوري تكون تكلفة النفقات العسكرية أكبر مما يتم كسبه، وتبدأ القدرات الاقتصادية في التآكل حتى تنهار الإمبراطورية"[1].

ولعل هذا السبب مترافقا مع أسباب أخرى جعلت الولايات المتحدة الامريكية تتدخل بشكل محدود ضمن الناتو في عملية تغيير النظام ليبيا، وعدم تدخلها عسكريا في أحداث سوريا.

المطلب الثالث: الوسيلة الدبلوماسية:

يعد العمل الديبلوماسي الأداة التنفيذية لقرارات السياسة الخارجية فضلا عن المساهمة في صنعها، وهي التي تعمل على وضع خطة عمل كفيلة بتنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية. وتتمثل أهمية الوسيلة الديبلوماسية كونها تمثل الجانب التنفيذي لواضعي السياسة الخارجية. فنجاح السياسة الخارجية يتوقف على ما يتوفر عليه دبلوماسييها من مهارات دبلوماسية قادرة على تنفيذ أهداف السياسية الخارجية بالشكل المطلوب. وتتمتع وزارة الخارجية بمكانة متميزة ضمن الجهاز التنفيذي (الحكومة) يتناسب مع أهمية دورها على المستوى العالمي، ويتناسب مع كونها من أقدم الأجهزة التنفيذية في الحكومة الأمريكية، إذا أنها أنشأت في العام 1789. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أولت لهذا الجهاز دورا مهما ليتناسب مع كونها القوة الأعظم في العالم، ولها مصالح كبيرة في مختلف مناطق العالم[2].

ولوزير الخارجية دورا مميزا إذ يتفاوض ممثلا عن دولته مع الدول الأخرى ويتباحث مع ممثلي ومبعوثي الدول لدى دولته. كما أن سفارات الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف دول العالم، تمارس الدور الدبلوماسي وتمثل قناة التواصل بينها وبين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

[1] شذى زكي حسن، ***مرجع سابق***، ص 41

[2] إياد عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 50-52.

وتعمل الوسيلة الدبلوماسية مع أدوات أخرى لتحقيق الأهداف المرغوبة أمريكيا، وهو ما عبرت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس بقولها " إن الولايات المتحدة لا يمكن أن تعتمد على القوة العسكرية وحدها في مواجهة تحديات القرن 21وانه يجب عليها أن تعزز وسائلها الدبلوماسية لتصمن أن تكون لها اتصالات فعالة وبناءة مع العالم كله"[1].

المطلب الرابع: الوسيلة الثقافية:

لقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية، بواسطة توظيفها لوسائل الاتصال المتقدمة، وشبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)، ووكالات الأنباء في العديد من دول العالم، من فرض هيمنتها الثقافية على المستوى العالمي، ومن ثم فرض سياستها المرغوبة لديها. وهذا تم بفضل الوسيلة الثقافية التي لعبت دورا أساسيا في الترويج لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في العديد من مناطق العالم.

غير أن الأمر قد يكون مختلفا بعض الشيء في المناطقة العربية، اذ أن السياسة الأمريكية في هذا المجال تواجه بعض الإخفاقات، التي تجد بعض أسبابها في الآتي[2]:

1- وجود فوارق كبيرة بين الثقافة العربية – الإسلامية وبين الثقافة الأمريكية.
2- مشاعر العداء المتزايدة للسياسة الأمريكية في المنطقة.

ولهذا تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تجاوز هذه العقبات عن طريق تبني بعض البرامج للترويج للثقافة الأمريكية في المنطقة، وتحسين مقبوليتها. ومن هذه البرامج:

1. إنشاء المكتبات.
2. زيادة أعداد الكتب الأمريكية المترجمة الى اللغة العربية.
3. زيادة المنح الدراسية.
4. الزيارات الأكاديمية.
5. إنشاء الفضائيات والإذاعات.

[1] تميم حسين، ***مرجع سابق***، ص ص 107-108.

[2] محمد حمدان، الحرب الناعمة: رمزية أوباما الجديدة، مجلة حمو رابي للدراسات، بغداد، ع 4، (2012)، ص 19.

المطلب الخامس: الحرب على الإرهاب:

إن محاربة الإرهاب أصبحت بعد أحداث 11سبتمبر 2001 أحد الأشكال الرئيسية للصراع في الساحة الدولية، كونه أصبح يمثل "التهديد الأكبر للأمن الدولي", ولهذا فالإرهاب" لم يعد شكلا ثانويا من أشكال الصراع المسلح، ولكنه أصبح شكلا مستقلا بذاته، بل ربما جاز أنه أصبح بديلا للحروب التقليدية في الكثير من الحالات على الساحة الدولية"[1].

يعد موضوع الحرب على الإرهاب أحد ركائز السياسة الخارجية الأمريكية، لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001, والذي استثمرته السياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق غايات مرغوبة لديها، وكونه وسيلة ناجحة لاستخدام القوة بالشكل الذي ترغب به[2].

فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى العمل من أجل اصدار قرار مجلس الأمن المرقم (1368) في 2001/09/12[3], وهو ذات أهمية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية، والتي عبر عنها الرئيس جورج بوش الإبن بقوله" إن العقيدة القاتلة للراديكاليين الإسلاميين تمثل التحدي العظيم في قرننا الجديد. وإن حربنا ضد الإرهاب، تشبه معركة الكفاح ضد الشيوعية في القرن الأخير ولقد تم التعبير عن هذا التوجه من جانب الأمم المتحدة بإصدار القرار 1368". ومما لا شك فيه أن هذا القرار له أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في تمكينها من تنفيذ سياستها ضد الإرهاب، وتحشيد الدعم الدولي إلى جانبها.

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ أحداث11 سبتمبر 2001 الى تغيير السياسات المعادية والرافضة لها في منطقة الشرق الأوسط، ومحاولة كسر إرادتها وتطويعها بما ينسجم مع توجهاتها في المنطقة.

إذ أن الخطاب الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أشار الى تبني استراتيجية جديدة تجاه الشرق الأوسط تقوم على إحداث تغييرات شاملة، من شأنها ضمان عدم تعرض الأمن الأمريكي لهجات

---

[1] أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، ***السياسة الدولية***، القاهرة، ع 147، (يناير 2002)، ص 45.

[2] عبد الصمد سعدون، الإرهاب الدولي: المعنى والمضمون في الإستراتيجية الأمريكية، قضايا سياسية، جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، بغداد، ع 11، (2006)، ص 19.

[3] قرار مجلس الأمن (1368) في جلسته 4370 في 2001/09/12، (2001)، S/RES/ 1368

أخرى تشنها حركات إسلامية راديكالية بقيادة تنظيم القاعدة، كتلك التي حصلت في2001, والتي عدت أمريكيا بأنها تحدي كبير لأمنهم القومي. وبهذا المعنى، تكون الولايات المتحدة الأمريكية، بحسب رؤيتها، قبالة معضلة أمنية والتي تعرف بأنها " كيفية تحقيق الدول لأمنها وتجنب تهديد مصالحها وقيمها الحيوية والمركزية، مقارنة بما تمتلكه من مصادر وقدرات وامكانيات مادية في ظل نظام دولي فوضوي ذي بيئة تنافسية من دون المبالاة بأمن واستقرار الدول الأخرى"، وهو ما يتيح لها استخدام الوسائل كافة لتحقيق أهدافها[1].

وفي الوقت الذي استندت فيه الرؤية الأمريكية في محاربتها للإرهاب على أساس أن الأمن الأمريكي قيمة عليا غير قابلة للتفاوض، إلا أنها وجدت في الحرب على الإرهاب ما يمكن أن يحقق لها أهداف ذات قيمة مرغوبة لها في منطقة الشرق الأوسط.

بهذا المعنى، لم يقتصر رد الفعل الأمريكي على أنه رد ضد هجمات تستهدف أمن الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في الداخل والخارج، إنما أخذ بعدا أخر تمثل بالرد على كل من ترى فيهم الولايات المتحدة الأمريكية معادين لها ولسياستها في منطقة الشرق الأوسط.

وقد أكدت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي للعام 2002 على ما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية من مقومات القوة التي تستخدمها في محاربة الإهاب وتحقيق السلام. كما أكدت الرغبة الأمريكية بناء العلاقات الجيدة مع القوى الكبرى، والذي عدته ضروريا للحفاظ على السلام الذي يتحقق. والولايات المتحدة الأمريكية ستساعد الدول، التي تحتاج الى مساعدتها في محاربة الإرهاب. وستعمل مع الدول المتعاونة معها في عدم السماح للإرهابين تطوير قواعد محلية جديدة[2].

المطلب السادس: التدخل بدعوى نشر الديمقراطية وحقوق الانسان:

أخذ موضوع نشر ثقافة حقوق الانسان والديمقراطية أهمية بارزة في السياسة الخارجية للدول الغربية بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن.

[1] أحمد محمد أبو زيد، معضلة الأمن اليمني – الخليجي: دراسة في المسببات والإنعكاسات والمآلات، ***المستقبل العربي***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 414، (آب 2013)، ص 73.

[2] The National Secutity Strategy of the United States of America, The White House, Washington, September 2002.

وقد تم توظيف هذا الموضوع كأداة من أدوات السياسة الخارجية لهذه الدول، لتحقيق أهداف سياسة مرغوبة لديها[1].

بهذا المعنى، أكدت الولايات المتحدة الأمريكية مسؤوليتها في تعزيز الديمقراطية والحرية، والدفاع عنها ضد التهديدات التي تواجهها. هذا التأكيد جاء في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي للعام 2002 والتي جاء فيها إن الحرية تعد مطلب من مطالب الكرامة الإنسانية التي لا تقبل التفاوض، ذلك إنها حق فطري لكل إنسان في كل مكان.

وقد تعرضت الحرية على مدى التاريخ لتهديد الحرب والإرهاب، وقد تحدتها إرادات الدول القوية ومخططات الطغاة الشريرة. غير إنها اليوم لديها فرصة لتنتصر على كل أعدائها، والولايات المتحدة الأمريكية ترحب بمسؤوليتها في تولي هذه المهمة الكبيرة[2].

فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن نشر مفاهيم حقوق الأنسان والديمقراطية يساعد في حفظ السلم والأمن الدوليين[3].

غير أن واقع السياسة الخارجية الأمريكية لا يشير الى سعيها الى نشر مفاهيم حقوق الانسان والديمقراطية، إنما هي مجرد شعارات تسوق بها سياساتها في المنطقة العربية، ووسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

فالولايات المتحدة الأمريكية و حليفتها إسرائيل يعملون على أن يجري التغيير في منطقة الشرق الأوسط بما لا يمس تغيير موازين القوى في المنطقة, وبما لا يمس المصالح الأمريكية و نفوذها في المنطقة، والتأكد من عدم تأثر إسرائيل سلبا بهذه التغييرات, وهو الدور الذي يتبناه بشكل أساس اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية, عبر توظيف إمكانياته وقدراته، وتكثيف جهوده، وممارسة نفوذه في السلطتين التنفيذية و التشريعية للحصول على قرارات لمصلحة خياراته المفضلة, وهو ما يعني توجيه السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة بما يضمن تحقيق الأهداف الإسرائيلية.

[1] معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الإنساني، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص 86-88.

[2] [2] The National Secutity Strategy of the United States of America, op, cit.

[3] معمر فيصل خولي، ***مرجع سابق***، ص 75.

خلاصة الفصل الأول:

إن السياسة الخارجية الأمريكية هي انعكاس مباشر لوسائل الدولة المتاحة وفق أهدافها المسطرة ضمن الأطر العامة لمصالحها القومية. وتنفرد الحالة الأمريكية في سلوكها الخارجي وفق معطيات التميز كدولة مهيمنة على معالم السياسة الدولية العالمية.

إن التعرف على حقيقة الأهداف الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وتوجهاتها المستقبلية تطلب معرفة الآلية التي يتم من خلالها صنع السياسة الخارجية الأمريكية من جهة المؤسسات المعنية بها، والعوامل المؤثرة فيها وهو ما تناولناه بالتفصيل في هذا الفصل الأول.

إن منطقة الشرق الأوسط تمثل أهمية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية، لارتباطها بمصالحها الحيوية ولهذا يمثل تهديد هذه المصالح تهديدا للأمن القومي الأمريكي.

وقد أشرت مرحلة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدايات الاهتمام الأمريكي بالمنطقة. وطيلة عقود مثل هدف تأمين الحصول على نفط المنطقة وهدف ضمان أمن إسرائيل وتفوقها، جوهر الأهداف الأمريكية في المنطقة، فضلا عن الأهداف الأخرى التي تتفاوت درجة أهميتها بحسب طبيعة الهدف وما يمثله من مصلحة للولايات المتحدة الأمريكية. ومن هذه الأهداف ما يمثل وسيلة للتدخل بشؤون دول المنطقة ولتعزيز مصالحها في المنطقة، كهدف محاربة الإرهاب وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ذرائع للتدخل في شؤون الدول التي تعدها معادية لسياستها في المنطقة، أو كورقة ضاغطة على غيرها من الدول.

الفصل الثانى :

الإستمرارية والتغير فى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط من أوباما إلى ترامب

يحمل كل رئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المبادئ والأهداف، التي يحاول تحقيقها خلال فترة رئاسته، وتعتبر هذه الأهداف والمبادئ جزء من استراتيجية الرئيس أو الحزب الحاكم، لذلك فإن دراسة السياسة الخارجية تتطلب فهماً دقيقاً لمختلف مخرجات السياسة الخارجية من أهداف ووسائل وأدوات وعوامل ومحددات مؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، لذا فصناعة قرارات السياسة الخارجية يمكن أن تدرس في ضوء تفاعل صناع القرار وبيئتهم الداخلية، وان ما يميز قرارات السياسة الخارجية عن بقية القرارات أنها تخضع لتفاعل فريد من نوعه، ألا وهو التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية، وما يحتويه ذلك التفاعل من ضغوط مختلفة ومتعارضة.

ويتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية التي تسعى لتحقيق أكبر قدر من المصالح القومية، لاستخدام العديد من الوسائل والأدوات أهمها الدبلوماسية، والقوة العسكرية، والأدوات الاقتصادية، كما قد تلجأ إلى أساليب أخرى كالدعاية وأعمال التجسس. اون مدى توفر هذه الوسائل قد يتيح للدولة حرية وقدرة أكبر على تنفيذ أهداف السياسة الخارجية، والواقع أن أهمية أدوات السياسة الخارجية لا تتبع فقط من أهميتها لتحقيق الأهداف ولكن أيضاً من كونها عاملاً مؤثرا في مسار السياسة الخارجية. حيث أصبح القرار السياسي الخارجي يتأثر ويؤثر بكثير من العوامل والمتغيرات، حيث تلعب هذه المتغيرات دورا مؤثرا سلبياً أو ايجابياً في السلوك السياسي الخارجي، ويتوقف هذا التأثير على طبيعة هذه المتغيرات من جهة، وكيفية إدراك تأثيرها من قبل صانع القرار السياسي الخارجي من جهة ثانية، وعندما نجد أنفسنا أمام الحاجة الى دراسة السياسة الخارجية لدولة ما، نكون أمام دراسة مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية التي تلعب دورا فعالاً في شكل السياسة الخارجية لتلك الدول.

ومنذ أن أعلنت النتائج الأولية عن فوز المرشح الجمهوري "دونالد ترامب" بالانتخابات الرئاسية الأمريكية، ثار الجدل في داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها حول الطبيعة الشخصية للرئيس ترامب، ومضامين خطابه السياسي، الأمر الذي فتح الباب أمام طرح مجموعة من التساؤلات حول ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وقضاياها الأساسية. وهل هذه السياسة سوف تكون استمرار لسياسة الرئيس الجمهوري السابق جورج بوش الأبن؟ أم سوف تكون مختلفة عن تبني نهج القوة الصلبة؟ وأين تتقاطع وتختلف مع سياسة سلفه باراك أوباما؟

المبحث الأول: عوامل الثبات والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية بين فترة أوباما وترامب:

يتناول هذا المبحث السمات الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أبرز قضايا الشرق الأوسط خلال فترة أوباما والفترة الحالية لترامب.

المطلب الأول: السمات الرئيسية لسياسة أوباما الخارجية اتجاه الشرق الأوسط:

عمل الرئيس باراك أوباما على إعادة ترتيب أولويات سياسته الخارجية في الشرق الأوسط، من خلال عدم الاستمرار في جعل العراق القضية الرئيسية كما في الأعوام السابقة لحكم إدارته، لهذا عمد بصورة تدريجية إلى تخفيف الوجود العسكري الأمريكي في العراق ونقل المسؤولية الأمنية إلى العراقيين، ولكن في الوقت نفسه أخذ في الحسبان أن الوضع هناك ما يزال هشا للغاية، لذا ركز أوباما منذ بداية إدارته في البيت الأبيض على أربع قضايا رئيسية تتعلق بالجانب السياسي، هي النزاع الفلسطيني– الإسرائيلي، وفي الجانب الأمني تشمل العراق وأفغانستان والملف النووي الإيراني إلى جانب العلاقات بين بلاده والعالم الإسلامي وعمليات التنمية السياسية في الشرق الأوسط[1].

ومن أهم ما جاء في استراتيجية أوباما في الشرق الأوسط، تقليص الوجود الأمريكي في المنطقة، وممارسة ضبط النفس من الناحية الدبلوماسية. كما أن إدارة أوباما حاولت التكيف مع الحال بالشرق الأوسط، وذلك بعد فشل السياسات الأمريكية في هذه المنطقة أمام الأحداث الكبرى التي شهدتها كرفض إسرائيل تجميد الاستيطان أو الانقلاب العسكري في مصر، أو تقهقر الجيش العراقي أمام تنظيم الدولة الإسلامية[2].

وقامت الاستراتيجية الأمريكية في فترة أوباما على الحفاظ على التوازن في الشرق الأوسط بين إيران وجيرانها، وأنه بدون دور أمريكي في تحقيق التوازن بالشرق الأوسط، فإن المنطقة سوف تسعى لتحقيق التوازن الخاص بها، وأن ذلك سوف يكون عملية مزعزعة للاستقرار بها. ومن دون القيادة الأمريكية للشرق الأوسط سوف يترك مستقبل المنطقة كي تقرره الصين أو روسيا، أو لتتصارع عليه دول مثل تركيا والسعودية وإيران.

---

[1] إسلام عيادي، "***الإطار النظري للسياسة الخارجية في الشرق الأوسط*** " في الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، تحرير، هادي الشيب وسميرة ناصري، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017)، ص 56.

[2] المكان نفسه

يمكن القول أن سياسة الرئيس أوباما تجاه الشرق الأوسط على الخصوص شهدت في فترة حكمه انخراطا أقل للولايات المتحدة ونتيجة لذلك كان لها تأثيرا أقل، وأنها لم تمتلك استراتيجية أو رؤية للقيادة العالمية، وأن صورة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية أصبحت صورة قوة عظمى تعبت من تحمل مسؤولية قيادة العالم، وفي حالة تراجع، وأن ذلك يظهر بشكل أكثر وضوحا في منطقة الشرق الأوسط التي شهدت حضورا أمريكيا مكثفا في الماضي [1].

المطلب الثاني: السمات الرئيسية لسياسة ترامب الخارجية اتجاه الشرق الأوسط:

بالنظر لمضامين السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، من واقع خطاباته كمصدر التحليل وكذا ما يطلق عليه الآن بدبلوماسية تويتر التي ينتهجها ترامب من خلال تغريداته المختلفة المتعلقة بالسياسة الخارجية، فإن هناك مجموعة من عوامل التغير عن سياسة إدارة أوباما ومجموعة من عوامل الثبات، يمكن من خلال استعراضها فهم طبيعة التحولات التي تشهدها السياسة الخارجية الأمريكية بعد وصول ترامب للسلطة في نوفمبر 2016[2].

1. السمة العامة أو النزعة الأساسية التي يعمل من خلالها ترامب تعتمد على عقلية قومية بخلاف العقلية العالمية التي يستند إليها أوباما فترامب يمجد الدولة القومية ويعتبرها أساس التحرك في سياسته وأن المصالح القومية فوق كل اعتبار.

2. التعامل مع أوروبا يشهد تحولًا عن إدارة أوباما، فاستراتيجية أوباما في 2015 أكدت على ضرورة العمل مع الحلفاء في أوروبا ودعمهم بل أشارت إلى مساعدتهم فيما يتعلق بالتوسع الروسي وتأمين احتياجاتهم من الغاز والاحتياجات النفطية بدلا من الاعتماد على روسيا وذلك بتوفير تكنولوجيا الغاز الصخري" shell oil " ، في المقابل يتبني ترامب لهجة حادة بصدد أوروبا وبصدد التعاون معهم وبصدد الإنفاق العسكري لأعضاء الناتو، وبالرغم من أن إثارة هذا الأمر ليس جديدا في أروقة صنع السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن ما ذهب إليه ترامب يتجاوز التعامل السابق، بالرغم من أن هناك تعديلات في معدل الإنفاق مؤخرا يقارب الحد الذي تطلبه الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] محمد كمال، ***قراءة في رؤية امريكية لسياسة أوباما الخارجية***، السياسة الدولية، في: http// :siyassa.org.eg/News/8695.aspx (2018/02/16)

[2] سليمان يمني، ***توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب***،(القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ،2016)، ص8

3. روسيا في إدارة أوباما لم تقابل بهذا الترحيب والرغبة في التعاون بشكل واسع بل وصل إلى فرض العقوبات والتعامل معها بشكل عدائي على خلفية أزمة أوكرانيا. ولم يتم بالتنسيق معها إلا في حدود الضرورة التي تحتم عليه التنسيق ولاسيما في الشأن السوري.

4. توجه ترامب نحو الشرق الأوسط أكثر ميلًا لإسرائيل ودول الخليج على عكس التوجه نحو إيران كما كان الوضع من إدارة أوباما. كما أن التعامل مع الحلفاء من الأنظمة في المنطقة ربما يكون أبرز في سياسة ترامب، بحيث يختلف فيه عن تأخر أوباما في تعاونه مع تلك الأنظمة كالنظام المصري على وجه الخصوص وعدم إظهار عداء مباشر لثو ا رت الربيع العربي كما هو الحال مع ترامب. كما أن الموقف من القضية الفلسطينية في عهد أوباما، المعلن منها فقط، يعتبر مغاير للموقف المعادي الذي أعلنه ترامب صراحة ورفضه للتسوية الفلسطينية الإسرائيلية.

5. توجهات ترامب ضد تنظيم الدولة أكثر حدة وعنفا ورغبة في القضاء السريع بخلاف موقف أوباما الذي لم يتخذ خطوة عسكرية ضد التنظيم، وان كانت سياسة أوباما قد حققت أهدافها فيما يتعلق بحماية المصالح الأمريكية في المنطقة.

6. الإسلام السياسي حتى كمفهوم شهد تغيرا في خطاب ترامب. فأوباما كان يتعامل مع الإسلام السياسي بتعريف مستقل عن الإرهاب على خلاف ترامب الذي غالبا ما يجعلهم مترادفين. فأوباما لم يعادي كل تيارات الإسلام السياسي ويتعامل معها على أنها تنظيمات إرهابية أما ترامب فهو يُدين الإسلام السياسي ويتهم أوباما أنه ساند وصول الإخوان المسلمين للحكم.

7. يشهد الملف السوري عدة اختلافات بين توجهات ترامب، وسياسات أوباما، أولها فكرة التدخل العسكري، التي لم يقم بها أوباما ولكنه أعلن عنها في وقت من الأوقات، وهو ما يخالف موقف ترامب الذي يرفضها تماما ويري أنه يجب تركهم يحاربون بعضهم البعض دون تحمل أعباء تدخل عسكري. وثانيها، الموقف من بشار الأسد، فترامب ظهر أكثر وضوحًا بقبول الأسد وتفضيله على مشهد الفوضى الذي يخلفه وطالما أن الأسد يحارب تنظيم الدولة فهو لا يري ضرورة رحيله هذا طبعا قبل اتهامه لنظام بشار الأسد بوقوفه خلف الهجمات الكيميائية ضد شعبه. وثالثها الموقف من التدخل الروسي في سوريا فهناك معارضة، على الأقل علنية، من قبل إدارة أوباما، لكن ترامب يبدو وكأنه مرحب بهذا التدخل في ظل أنه يحارب تنظيم الدولة ويخدم أهم أهدافه في سياسته نحو الشرق الأوسط[1].

[1] المرجع نفسه ص 11

المبحث الثاني: حدود الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا من خلال إدارة الرئيسين أوباما وترامب:

يعالج هذا المبحث حدود الثبات والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية، إيران والقضية الفلسطينية من خلال إدارة الرئيسين أوباما وترامب.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا في ظل إدارة أوباما:

يمكن استعراض سياسة إدارة أوباما تجاه الأزمة السورية على مرحلتين:

1- المرحلة الأولى: منذ 2011م وحتى يونيو 20114م:

ركزت الإدارة الأمريكية في عهد أوباما على تقليل الانخراط العسكري الأمريكي في صراعات الشرق الأوسط مع الحفاظ على نهج الولايات المتحدة في دعم الحريات و الحقوق الإنسان و نشر الديموقراطية عبر الوسائل السلمية واستخدام الضغوط الدبلوماسية وسياسة فرض العقوبات الاقتصادية بالأخص مع دخول القوى الإقليمية و الدولية على خط المواجهة في سوريا كإيران(وروسيا فيما بعد ظهور تنظيم داعش)[1]، لذلك حرصت الولايات المتحدة منذ البداية على دعم المعارضة المسلحة حالة من التوازن مع النظام السوري و الحد من نفوذ إيران المتنامي في سوريا وتمدد المجموعات الموالية لها وتأكيد التزام الولايات المتحدة بأمن حلفائها في الخليج و إسرائيل.

وفي أعقاب الهجوم الكيماوي أحياء الغوطة بدمشق، بدا الرئيس أوباما في خطابه مترددا عن وضع خطة عمل واضحة المعالم تضمن دعم ومساندة الولايات المتحدة لحلفائها من المعارضة السورية، معربا عن استبعاده الحل العسكري لإنهاء الحرب الأهلية، مع تأكيده على أولوية القضاء على مخزون الأسلحة الكيمياوية لدى الجيش السوري وإن اضطره ذلك لشن ضربات محددة لهذا العرض، ورغم تأكيد إدانته للنظام السوري ووصف الرئيس بشار بالطاغية، وفي أوج التصعيد الأمريكي ضد النظام السوري جاءت المبادرة الروسية لنزع السلاح الكيماوي السوري تفاديا للضربة العسكرية المحتملة[2].

[1] Jumma Qadir husein, Critical discourse analysis of western newspapers, "articles on the alleged arming of syrian rebels and the U.S. president Barak Obama's speech on syria, anbar University journal of language & Literature, no, 16, 2014.p 21

[2] لبنى عبد الله محمد، ***السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية منذ 2011- 2014***، (برلين: المركز الديمقراطي العربي،2016). ص 18

2- المرحلة الثانية: منذ صعود تنظيم "داعش" أواخر يونيو2014 وحتى نهاية عام 2016م:

تغيرات أولويات الإدارة الأمريكية في تلك الفترة مع بروز تنظيم داعش واستيلائه على الموصل وضم الأراضي الخاضعة لسيطرته في الشرق السوري، لتقرر إدارة الرئيس أوباما إنشاء تحالف دولي للقضاء على تنظيم داعش وتقديم الدعم العسكري لقوى المعارضة المعتدلة و بالخصوص للجماعات التي تواجه التنظيم على الأرض[1]، وباتت محاربة الإرهاب و الحفاظ على المؤسسات الحكومية ومنع انهيارها موضع توافق بين الولايات المتحدة وحلفائها من جانب وروسيا على الجانب الأخر، بما يفي بحاجة الطرفين إلى التعاون، وهو ما أكده حرص الجانبين على إنشاء مركز تنسيق لتبادل المعلومات الاستخبارية فيما يخص خطوط سير الضربات الجوية للطرفين بما يضمن سلامة الطيران وتركيز الضربات على معاقل الجماعات الإرهابية.

وبالتالي كان هدف الولايات المتحدة في عهد أوباما هو إدارة الصراع السوري فضلا عن السعي لحله، مع التركيز على مكافحة الإرهاب وتزويد المعارضة المعتدلة بالسلاح، والالتزام بأمن إسرائيل ومنع وصول الجماعات الإرهابية إلى حدودها واستنزاف إيران وحزب الله في الصراع[2].

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا في ظل إدارة ترامب:

حملت تصريحات ترامب أثناء الحملة الانتخابية طابعا انعزاليا يركز على القضايا الداخلية والاقتصادية منها بالأخص لاستعادة هيبة الولايات المتحدة كقطب أوحد على الساحة الدولية الصعود الصيني وتعظيم المصالح الأمريكية من خلال مبدأ "أمريكا أولا" والذي يربط بين حضور الولايات المتحدة على الساحة الدولية وحجم المنفعة الاقتصادية والمصالح الاستراتيجية لها[3].

وفي الأشهر الأولى لتولي الرئيس ترامب السلطة بدا واضحا أن الإدارة الحالية لا تملك رؤية شاملة للتعامل مع أزمات السياسة الخارجية، وانعكس ذلك على تباين الرؤى بين الرئيس وأفراد إدارته والمؤسسات الأمنية والاستخباراتية، فمسؤولية الرئيس وأولويات عمله وثوابت السياسة الأمريكية نفسها

---

[1] مروة محمد عبد الحميد عبد الحميد، ***التغيير والاستمرار في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر***، المركز الوطني الديمقراطي، 2015، ص38.

[2] حيدر صلال، التنافس الروسي- الأمريكي في سوريا، ***مجلة العلوم السياسية والقانون***، ع 3،(2017).

[3] عمرو دراج، نبيل عودة، ***ترامب بعد مائة يوم.. المسارات والسيناريوهات***، (تركيا: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ، 2017) ص18.

تمنع تحقيق كثير من وعوده الانتخابية، وانتقاداته لسياسات سلفه أوباما، إذ أنه لا يمكن عمليا تغيير أهداف السياسة الخارجية الأمريكية جذريا، وإنما يكون تغيرا في وسائل هذه السياسة لتحقيق أهدافها.

وعل الرغم من ذلك فإن يمكن رصد تغير في أولويات السياسة الأمريكية تجاه سوريا:

شدد الرئيس ترامب على أولوية تعزيز التحالفات القائمة وبناء تحالفات جديدة لمحاربة ما أسماه "إرهاب الإسلام المتطرف" ومحوه من الخريطة، وتأكيده فيما بعد أنه الهدف الوحيد لسياسة الولايات المتحدة في سوريا[1].

مراجعة وإلغاء برامج تسليح ما يسمى "المعارضة المعتدلة" لعدم جديتها في محاربة تنظيم داعش، وهي الفصائل العسكرية التي تشكلت كرد فعل للحملة العسكرية التي يقودها الجيش السوري والميليشيات الشيعية ضد المعارضين، وترى النظام السوري هو العدو الأول وليست التنظيمات الإرهابية.

التراجع عن مطلب رحيل بشار الأسد بشكل مؤقتا واعتباره شريك محتمل في محاربة تنظيم داعش، غير أن ذلك لا يعد اعتراف بشرعية وجود بشار الأسد على رأس السلطة،

إنما يعكس ذلك محاولة الرئيس الأمريكي طمأنة الجانب الروسي بشأن تغير السياسة الأمريكية ورغبته في تجسير الفجوة بين الرؤيتين الأمريكية والروسية ودعم جهود محاربة الإرهاب والحفاظ على مؤسسات الدولة السورية من الانهيار، فالولايات المتحدة ترى أنه لا تسوية سياسية ممكنة في ضوء استمرار بشار في سدة الحكم.

التزام الولايات المتحدة بالرد المناسب على استخدام الأسلحة الكيماوية، كانت الضربة الأمريكية على مطار الشعيرات الذي يعتقد أنه كان منطلق الطائرات التي قفصت خان شيخون بمحافظة إدلب[2]، كانت تأكيدا على تنفيذ تهديدات الولايات المتحدة لما يعد تجاوزا للخطوط الحمراء التي لم تحترم من قبل في عهد الرئيس أوباما.

[1] http://share.america.gov/heres-presedent-trumps-full-speech/ (2018/02/22)

[2] برنامج "مسائية دويتشة فيله" .. ترامب يقدم على ما أحجم عنه سلفه أوباما، 7أفريل 2017، قناة دويتشه فيله.

وبالتالي يتبين من خلال قرارات ومواقف الإدارة الأمريكية الجديدة سعيها لاستعادة هيبة ومكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بدافع الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية وما يفرضه عليها دورها التاريخي في المنطقة والتزاماتها الأمنية تجاه حلفائها من دول الجوار السوري، وهو ما يتطلب في رؤية ترامب الموازنة بين الفرص والخيارات المتاحة للتدخل من ناحية، والتكلفة و المنفعة الناتجة وحجم المخاطر التي يخلفها كل خيار من ناحية أخرى، وذلك استنادا إلى مبادئ ترامب التي تعظم من شأن المتغيرات الاقتصادية والتي تخدم أجندته السياسية الداخلية بالأساس، كما أن النظرة الواقعية للإدارة تدفع باتجاه المزج بين الوسائل العسكرية و الدبلوماسية و الاعتماد على أقل حد ممكن من الانخراط العسكري كوسيلة لخدمة وتسهيل الجهود الدبلوماسية و التأثير في هيكلية توازن القوى في المنطقة.

محددات السياسة الخارجية لترامب تجاه الأزمة السورية:

على الرغم من أن خطابات ترامب تتسم بالميل نحو الانعزالية والتركيز على الملفات الداخلية استنادا إلى مبدأ "أمريكا أولا"، وانتقاده لسياسات الإدارات السابقة في دعم الحريات العامة والترويج للديموقراطية واستنزاف قدرات الجيش الأمريكي في صراعات خارجية كان من الممكن تجنبها،

غلا أن الإدارة الجديدة تبنى سياستها تجاه الشرق الأوسط في ضوء زيادة الانخراط العسكري لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة وتأكيد سيادتها في النظام العالمي كقطب أوحد.

يعكس ذلك رؤية إدارة ترامب للشرق الأوسط كنقطة ارتكاز للسياسة الخارجية الأمريكية تستطيع من خلالها مجابهة تحديات الداخل، حيث أن الرئيس ترامب يدير دفة السياسة الخارجية لخدمة الداخل الأمريكي قبل أي اعتبار آخر، وبذلك تتمثل الانعزالية– الحمائية في تعزيز المصالح الأمريكية وفرض نفوذ الولايات المتحدة وليس فرض القيم الأمريكية أو التدخل في الشؤون الدول الأخرى[1]. وبالتالي " تشير تصريحات ومواقف الرئيس ترامب إلى تغليب الواقعية في إعلاء المصالح الأمريكية و الميل نحو الاستقرار والتعاون مع الأنظمة الحاكمة لمحاربة الإرهاب[2]، ومن ثم يبدو أن التوجه الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط يتجه نحو صياغة توازنات أو على الأقل ترتيبات جيوأمنية جديدة تكون الولايات المتحدة الأمريكية فيها بمثابة حامل الميزان[3].

[1] http://www.akhbar-alkhaleej.com/14183/article/58960.html. (2018/02/22)

[2] أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط.. حدود التغيير، ***السياسة الدولية***، (يناير 2017). ص 23

[3] فراس إلياس، الترامبية الجديدة والسرق الأوسط الملتهب،(تركيا: مركز أنقرة لدراسة الأزمات والسياسات 2017)، ص 29.

تتأسس سياسة ترامب تجاه سوريا إجمالا على مقاربة رئيسية تتمثل في القضاء على" الإرهاب الإسلام المتطرف" وإسراع وتيرة العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش في الشرق السوري وبالتحديد محافظة الرقة التي تمثل معقل التنظيم الرئيسي في سوريا، وهو ما يمكن تفصيله إلى تلك المحددات:

1- إنشاء مناطق آمنة في سوريا ووقف تدفق اللاجئين لأوروبا:

هدف ترامب لإنشاء مناطق آمنة في سوريا لتخفيف الضغط على دول الجوار السوري وإعادة اللاجئين إلى بلادهم فضلا عن وقف تدفق اللاجئين إلى أوروبا أو لجوء بعضهم إلى الولايات المتحدة خاصة بعد تصاعد الأعمال الإرهابية في أوروبا.

ويعزى ذلك إلى المشكلات الاقتصادية التي تفاقمت في الدول المستقبلة للاجئين مع طول أمد الصراع، حيث تشتكي دول الأردن ولبنان وتركيا والتي تحتضن ما يقرب من5 ملايين سوري من عدم قدرتها على توفير الاحتياجات والنفقات اللازمة مع عدم التزام أطراف المجتمع الدولي بتعهداتها المالية تجاه اللاجئين.

كما أن المستوى المعيشي المرتفع في أوروبا ساهم في زحف اللاجئين إليها إما عبر البوابة التركية أو من خلال البحر المتوسط، وقد ساهم ذلك في انقسام دول الاتحاد الأوروبي حول تقاسم عبء اللاجئين وتأثير وجودهم على العمالة الوطنية وبيئة العمل بتلك بالإضافة إلى المخاوف الأمنية من اندساس العناصر الإرهابية في صفوف اللاجئين.

2- تثبيت أركان الدولة الوطنية في الشرق الأوسط بشكل عام وفي سوريا بوجه خاص:

يتخذ ترامب مواقف متشددة ضد الحركات والتيارات الإسلامية التي برز دورها إبان ما يسمى بثورات الربيع "كنتيجة لسياسة إدارة أوباما المتصالحة مع هذه الحركات ودعمه لموجة التغيير في المنطقة، حيث يرى ترامب أن الديموقراطية والتقارب مع الحركات الإسلامية أديا إلى انتشار الفوضى و عدم الاستقرار وما نجم عن ذلك من صعود التنظيمات الإرهابية مثل تنظيم داعش وجبهة النصرة وغيرها[1].

ومن ثم كان للفاعلين غير الرسميين (التنظيمات الإرهابية السنية والشيعية) دور نشط في إعادة صياغة التوازنات الإقليمية وتغيير شكل النظام الإقليمي للشرق الأوسط في ضوء الأطروحات الإيرانية والتركية

[1] أحمد سيد أحمد، مرجع سابق ص 25.

لبناء شرق أوسط إسلامية بما قد يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ويزعزع استقرار حلفائها ويشكل تهديد حقيقي لأمن إسرائيل في المستقبل.

وبالتالي يسعى ترامب إلى تأكيد مركزية الدولة الوطنية كفاعل رئيسي على الساحة الدولية والتصدي لمحاولات إسقاطها وزعزعة ثوابتها والسعي إلى استعادة سيادتها، فوجود دولة قوية في سوريا قائمة على مبدأ المواطنة وتدعيم قيم التعددية يسهم في تحقيق الأمن والقضاء على أسباب التمييز الطائفي والديني وتجفيف منابع الإرهاب في الداخل السوري وتخفيف الأعباء الاقتصادية على الدول المحيطية ومن ثم تحقيق استقرار المنطقة، بالإضافة إلى القضاء على أسباب اللجوء والهجرة إلى الدول الغربية.

3- تعزيز النفوذ الأمريكي وتقوية علاقات الولايات المتحدة مع شركائها الإقليميين وفي الداخل السوري:

تعد الساحة السورية مرآة لهياكل التحالف الإقليمية تعكس حجم المخاطر الأنية في كامل الإقليم وبالتالي كان للأزمة السورية أهمية كبرى لإدارة ترامب لإعادة ترتيب المعادلة الإقليمية وإيجاد شبكة جديدة من التحالفات وربطها بالاستراتيجية الأمريكية الجديدة لخلق إجماع إقليمي تجاه مهددات استقرار المنطقة، وكانت القمة العربية الإسلامية- الأمريكية في الرياض علامة بارزة على رغبة الرئيس ترامب في توحيد الدول العربية والإسلامية في مواجهة تمدد التنظيمات الإرهابية وضرورة احتواء النفوذ الإيراني في المنطقة وردعه.

وعلى الرغم من عدم وجود استراتيجية أمريكية شاملة لحل الأزمة السورية، إلا أن تركيز واشنطن محليا على محاربة التنظيمات الإرهابية عبر تسليح قوات سوريا الديمقراطية (قسد) وإرسال عدد من الجنود الأمريكيين على الأرض يمنح الإدارة الأمريكية حيزا من المناورة ويكسبها قدرا من النفوذ في سوريا فيما بعد القضاء على تنظيم "داعش"، فمنذ عام 2015 وحتى الآن والولايات المتحدة تعزز من حضورها في الشمال السوري، حيث تتواجد عشرة منشآت عسكرية أمريكية من بينها قاعدتين جويتين إحداهما في محافظة الحسكة والأخرى في محافظة حلب[1].

وتعتمد تحركات الولايات المتحدة على سياسة بناء التحالف السياسية والعسكرية سعيا لكسب قبول المجتمع الدولي لأجندتها وتحقيق درجة من الشرعية على مواقفها وسياستها، وبالتالي فإن امتلاكها لأوراق

[1] برنامج "اسأل أكثر".. لماذا كشفت تركيا قواعد أمريكية في سوريا؟، 20 يوليو 2014، قناة روسيا اليوم.

ضغط مهمة في سوريا يعتمد بدرجة أساسية على توحيد حلفاء الولايات المتحدة من دول الجوار السوري وتحقيق التوافق على ركائز محددة وعلى رأسها القضاء على الإرهاب والحرص على أمن واستقرار تلك الدول، كما أن دعم الولايات المتحدة لبعض مجموعات المعارضة والمجموعات الكردية يأتي تأكيدا على التزام الولايات المتحدة بتلك الركائز، حيث يتحدد حجم الدعم بأولوية محاربة تنظيم "داعش" وجبهة النصرة وبالتمركز في مواقع استراتيجية تتعلق بالمصالح الأمريكية الدائمة في المنطقة ومنها ضمان أمن إسرائيل وإعاقة تقدم الميليشيات الشيعية المدعومة في الشرق السوري وعرقلة أي تواجد إيراني في المناطق الحدودية مع العراق أو الأردن.

4- مواجهة تمدد إيران والجماعات الموالية لها في سوريا وحماية حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة:

بالإضافة إلى ما سبق، يرى الرئيس ترامب أن إيران هي الدولة الإرهابية الأولى في العالم وذلك لإسهامها في تأجيج الصراعات في المنطقة وسعيها لبسط نفوذها في سوريا والعراق، كما أن تراخي إدارة أوباما في التعامل مع خطر التمدد الإيراني وتوقيع الاتفاق النووي ساهم في إطلاق يد إيران في المنطقة وشرعنة دورها ونشاط الجماعات الموالية لها في سوريا، وما ينطوي عليه ذلك من تهديد لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة وتهديد مباشر لأمن حلفائها في الأردن وإسرائيل[1].

كما أن احتواء إيران يمثل هدف استراتيجي محل توافق بين أفراد الإدارة الجديدة وعلى رأسهم نائب الرئيس مايك بنس ومستشار الأمن القومي هربرت ريموند ماكماستر الذي يهتم إيران بالعمل على زعزعة استقرار المنطقة وإضعاف دولها عبر دعم ميليشيات خارجية عن قانون من أجل بسط سيطرتها على هذه الدول[2]، وكذلك وزير الدفاع جيمس ماتيس والذي يرى أن إيران هي المهدد الأول للمصالح الأمريكية في المنطقة.

ويبدو أن الضغوط الأمريكية على إيران والتي تعتمد بشكل كبير على الحرب الدعائية والتهديد بإلغاء الاتفاق النووي وطرح الحل العسكري ضدها على الطاولة إذا لم تلتزم بتعهداتها في الاتفاق تأتي كوسيلة تهديد لإيران بضرورة وقف أعمالها العدائية تجاه دول المنطقة والحفاظ على أمنها واستقرارها ويتطلب ذلك

[1] إيمان زهران، دلالات السياسات الأمريكية الأخيرة تجاه إيران، ***السياسة الدولية***، (يوليو 2017).ص 38.

[2] عمرو دراج، نبيل عودة، ***العسكرة في إدارة ترامب: التوجهات والأولويات***، (تركيا: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،2017) ص 33.

التخلي عن آمالها في التوسع على حساب دول المنطقة والتراجع عن دعم الميليشيات المسلحة وعلى رأسها حزب الله اللبناني.

5- التعاون وتنسيق الجهود العسكرية مع الجانب الروسي:

دخلت روسيا على خط المواجهة في سوريا في سبتمبر عام 2015م بهدف رئيسي هو إنقاذ نظام بشار الأسد والحفاظ على ما تبقى من الجيش السوري، بدعوى محاربة التنظيمات الإرهابية مستغلة بذلك جنوح إدارة أوباما في ذلك الوقت عن التدخل العسكري المباشر على الأرض ورغبة الرئيس بوتين في الحفاظ على موطئ قدم لروسيا في المنطقة وحلم الوصول إلى المياه الدافئة، كما أن احتمال وجود أمريكي دائم في سوريا يساهم في بسط هيمنة الولايات المتحدة على الشرق الأوسط وما ينطوي عليه ذلك من تهديد اقتصادي وسياسي لمكانة روسيا على المستوى الدولي وفي محيطها الإقليمي[1].

وفي ضوء امتلاك روسيا نفوذ قوي في سوريا ساهم التدخل الروسي في قلب الموازين العسكرية على الأرض وتحويل موقف الدول الغربية من النظام السوري من رحيل رأس النظام ودعم المعارضة المسلحة إلى ضرورة الخروج من الأزمة بتسوية سياسية والرغبة في التفاوض مع النظام السوري دون شروط مسبقة برحيل بشار الأسد من السلطة، ومن ثم حرص ترامب على تجنب أي مواجهة مع روسيا وسلم بالنهج الروسي في محاربة الإرهاب ودعم مؤسسات الدولة في سوريا، والتأكيد على أن معركة الولايات المتحدة في سوريا ضد التنظيمات الإرهابية وليست إسقاط النظام السوري، وبالتالي كان ضروريا مع وجود القوات الروسية ومقاتلات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في الأجواء السورية تعزيز الاتصالات العسكرية بين الجانبين لتجنب احتمالات الصدام المباشر والالتزام باتفاقات خفض التصعيد.

وعلى الرغم من العقوبات التي فرضها الكونجرس ضد روسيا واضطرار ترامب على مضض للتوقيع عليها على خلفية اتهام السلطات الروسية بالتدخل في سير الانتخابات الأمريكية وما يدل عليه ذلك من صعوبة تحسن العلاقات بين البلدين، إلا أن خفض التصعيد في سوريا وتنسيق الجهود العسكرية يظل ضروريا للطرفين[2].

[1] حيدر صلال، التنافس الروسي- الأمريكي في سوريا، ***مجلة العلوم السياسية والقانون***، العدد الثالث، (2017)، ص23.

[2] عمرو عبد العاطي، دلالات تمرير الكونجرس الأمريكي عقوبات ضد روسيا، ***السياسة الدولية***، يوليو (2017)، ص25

معوقات حل الأزمة من منظور إدارة ترامب:

تعتري الأزمة السورية وما ستؤول إليه مستقبلا حالة من الغموض مشوبة بسلسلة من التحولات من موازين القوى في الإقليم وما ينطوي عليه ذلك من تحولات في بنية النظام الإقليمي للشرق الأوسط مدفوعة بتباين سياسات القوى الإقليمية والدولية التي تعززها سياسة التحالفات والتكتلات السياسية واستخدام نموذج الحروب بالوكالة، وكانت هذه المواقف التي أبرزها ما يسمى "بالربيع العربي" تتأرجح بين سياسات مؤيدة للأنظمة الحاكمة وسياسات معارضة لها ثم تراجع هذا القسم وتلك الأطروحة تدريجيا لصالح الحرب على الإرهاب وما يقضي إليه هذا المصطلح الفضفاض إلى تباين الرؤى بين دول الإقليم فيما بينها وكذلك بين الدول الكبرى، فكان للأزمة في سوريا بذلك الفضل الأكبر في إعادة رسم السياسات الإقليمية بهدف محاربة الإرهاب حسب رؤية كل دولة للكيانات الإرهابية التي تهدد بجانب تنظيم "داعش" والجماعات المحسوبة على تنظيم القاعدة.

بالإضافة إلى ذلك يشهد الداخل الأمريكي حالة من الفوضى تنعكس في انقسام الإدارة الأمريكية واختلاف الرئيس مع معاونيه في ملفات السياسة الخارجية بالأخص في مسار العلاقات مع روسيا، وكذلك الصراع بين ترامب والكونجرس حول توقيع عقوبات ضد روسيا لاتهامها بالتدخل في الانتخابات الأمريكية وتقليص صلاحيات الرئيس في السياسة الخارجية، فضلا عن العلاقة غير الطيبة بين الرئيس ومجمع الاستخبارات على خلفية تسريب تفاصيل مكالمات بين مسؤولي الإدارة الجديدة ونظرائهم الروس إلى وسائل الإعلام[1].

وفي ضوء ما تقدم يمكن تحديد معوقات حل الأزمة السورية أمام إدارة ترامب كالتالي:

1. الدور الروسي في سوريا وفشل مسار جنيف في تحقيق أهدافه:

حرصت روسيا منذ بداية الأزمة على دعم الحليف السوري والحيلولة دون توقيع إجراءات عقابية أو تحرك عسكري ضده مستغلة بذبك مقعدها الدائم في مجلس الأمن بالتوافق مع الصين مستفيدة بذلك من تجربة التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا، ومحذرة من انتشار الفوضى في المنطقة.

[1] عمرو عبد العاطي، ملامح الفوضى وصدام المؤسسات في إدارة ترامب، ***مجلة السياسة الدولية***، (2017)، ص 39.

وفي خضم الأزمة السورية اجتمعت "مجموعة العمل من أجل سوريا" (التي ضمت روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية وقطر والكويت والعراق) في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في يونيو عام 2012م لبحث الوضع في سوريا والتمهيد لبدأ مفاوضات مباشرة بين الحكومة السورية والمعارضة بهدف الوصول لتسوية سياسية للأزمة ووقف العنف في سوريا، وكان الموقف التفاوضي للنظام السوري سيء في ضوء فقدان الجيش السوري للقدرة على السيطرة الكاملة على التراب السوري وتراجعه لصالح انتصارات محدودة لمجموعة المعارضة المسلحة وغياب قدرة الطرفين على حسم الصراع عسكريا.

وقد مكن ظهور تنظيم داعش واستيلائه على مساحات واسعة في سوريا من تحويل الحرب الأهلية أو المواجهة بين النظام السوري والمعارضة المسلحة إلى ساحة تصارع دولي تتسع لتشمل فواعل خارجية رسمية وأخرى غير رسمية بدعوى محاربة الإرهاب في سوريا، وهو ما ترتب عليه عدد من النتائج كان من أهمها التدخل الروسي الذي ساهم في قلب موازين الصراع في سوريا لترجيح كفة النظام السوري والحفاظ على وجود روسيا في منطقة الشرق الأوسط التفافا على محاولات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين لتقويض الدور الروسي في الساحة الدولية، ففضلا عن أن سوريا هي الموطئ الوحيد لروسيا في المنطقة وما يربطها بها من مصالح استراتيجية، فقد كانت هناك رغبة في تحويل سوريا إلى معبر لخطوط الغاز من قطر إلى أوروبا وهو ما يضعف الاقتصاد الروسي الذي يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط والغاز ويضر بنفوذ روسيا في أوروبا[1].

وبالتالي استغلت روسيا الحرب ضد تنظيم "داعش" في توطيد نفوذها في سوريا ودعم النظام عسكريا حتى يتمكن من استعادة السيطرة على كامل الأراضي السورية، فوفرت روسيا غطاء جويا لعمليات الجيش السوري ضد كلا من تنظيم "داعش" وفصائل المعارضة السورية المسلحة، وقد عزز ذلك من موقف النظام السوري في مفاوضات جنيف وإطالة أمدها مع تبدل الوضع العسكري على الأرض وتركيز الجهود على محاربة الإرهاب، فيما نجحت روسيا على الجانب الآخر في تخفيف الضغوط على الجيش السوري في عدة جبهات بتطبيق اتفاقات لوقف إطلاق النار مع فصائل المعارضة والتي سرعان ما نقضها الجيش والجماعات الموالية له.

[1] أسامة الجريدلي، ***الأبعاد المحيطة بظاهرة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط***، ندوة "سبل مواجهة الإرهاب والقضاء عليه في مصر، جامعة بني سويف، مصر.(2014)

ويعد إطلاق محادثات أستانا برعاية روسيا– تركية– إيرانية تأكيدا على تراجع أهمية مسار جنيف وتهميش لدوره بالأحرى، حيث يبحث ارتدادات وتداعيات الترتيبات الأمنية والعسكرية التي يقررها الأطراف الفاعلة في محادثات الأستانا، كما ساهمت في التوصل لاتفاقات خفض التصعيد في أربع مناطق تغطي معظم الأراضي السورية، والتركيز على محاربة تنظيم "داعش" وفتح الشام (جبهة النصرة سابقا).

2. توتر العلاقات مع تركيا:

تعزز براغماتية ترامب واستراتيجيته في التعامل مع الأزمة السورية من تفاقم الأزمة بين واشنطن وأنقرة، حيث لم تراعي الولايات المتحدة الأمريكية مصالح تركيا في سوريا ومطالبتها بإقامة منطقة عازلة داخل سوريا على طول الحدود بين الجانبين، بينما ركزت جهودها على محاربة تنظيم "داعش" دون النظر لمرحلة ما بعد القضاء عليه وانعكاسات ذلك على المشهدين السوري والإقليمي بشكل عام، وهو ما دعى تركيا إلى تقوية صلتها بالجانب الروسي باعتباره حليفا موثوقا يشاطرها القلق من تنامي نفوذ الميليشيات الكردية التي تعتبرها تركيا مجموعات إرهابية لا تختلف عن تنظيم "داعش".

ساهم الدعم العسكري الأمريكي في ظل إدارة أوباما لقوات سوريا الديمقراطية والتي تمثل "وحدات حماية الشعب" الكردية مكونا رئيسيا في إثارة غضب تركيا وتوجسها من إمكانية إقامة كيان مستقل على حدودها مما يعرض أمنها القومي للخطر ويهدد وحدة أراضيها وقد يدفع الأكراد لديها للمطالبة باستقلال وبناء دولة كردية كبرى، وهو قلق له ما يبرره نظرا لوجود غالبية المكون الكردي في الأراضي التركية بما يزيد عن 20 مليون كردي[1]، فضلا عن الأسلحة النوعية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لهذه القوات والتي وعدت الإدارة الأمريكية باسترجاعها حال إنهاء المواجهات مع تنظيم داعش"[2].

كما أن الموقف الأمريكي من تسليح الأكراد بجانب استمرار المعارك في الشرق السوري لاستعادة محافظة الرقة ومعركة "عاصفة الجزيرة" بمشاركة قوات سوريا الديمقراطية وبعض القبائل العربية وبدعم ومساندة طائرات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لاستعادة أراضي شرق نهر الفرات في محافظة دير الزور الغنية بالنفط من قبضة تنظيم "داعش" يثير حالة من الفوضى حول ما ترمي إليه سياسة الولايات المتحدة

[1] نص برنامج "من واشنطن".. رهان ترامب.. الأتراك أم الأكراد؟، 19 مايو 2017، على قناة الجزيرة.

[2] نص برنامج "اسأل أكثر".. واشنطن.. هل تخذل أكراد سوريا أمام تركيا؟ 28 يونيو 2017 على قناة روسيا اليوم.

في سوريا، فامتداد المجموعات الكردية إلى محافظة دير الزور قد يمنحهم ورقة ضغط هامة في سبيل الاحتفاظ على الأقل بمناطق الحكم الذاتي في الشمال السوري[1].

وتعكس مواقف وتصريحات الجانب الروسي والحرب الكلامية بين النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية حول تعاون الأخيرة مع تنظيم "داعش"، وقصف الطائرات الروسية لها في مواقعها شرق نهر الفرات إلى تحول موقف روسيا تجاه قوات سوريا الديمقراطية[2]، وتبدد حالة التفاهم الضمني بين روسيا والولايات المتحدة حول اعتبار نهر الفرات خط فاصل بين نفوذ البلدين في محافظة دير الزور، وربما يسهم ذلك في تقريب وجهات النظر بين روسيا وتركيا في تأكيد وحدة الدولة السورية وضرورة مواجهة سيطرة الميليشيات الكردية، وقد أشار الرئيس التركي في أكثر من وضع إلى استعداد تركيا لشن عمليات عسكرية ضد الميليشيات الكردية في سوريا لحماية أمنها القومي ومنع إقامة كيان كردي مستقل على حدودها[3].

3- تشتت المعارضة وانتشار التنظيمات الإرهابية:

جسدت الأزمة السورية منذ البداية حالة من الارتباك في العالم العربي نظرا لموجات الغضب الشعبي التي اجتاحت عدد من الدول العربية والتي انتهت أغلبها إما بإسقاط الأنظمة الحاكمة كما حدث في مصر وتونس أو انتشار الفوضى وأعمال العنف كما حدث في ليبيا، وهو ما انعكس في رد فعل النظام السوري، حيث حاولت الحكومة في بداية الأمر الاستجابة للحراك الشعبي، إلا أن تعامل الأجهزة الأمنية حال دون ذلك بعدما اعتقلت السلطات الأمنية في محافظة درعا عدد من الأطفال بتهمة كتابة شعارات لإسقاط النظام على جدران مدرستهم، وتلا ذلك انطلاق المظاهرات للمطالبة بإطلاق سراح الأطفال وهو ما رد عليه النظام السوري بالدفع بتعزيزات عسكرية لمواجهة هذه المظاهرات[4]، في حين لم تنجح المعارضة السورية في التوحد خلف قيادة واحدة وخضوعها لتقسيمات وصراعات القوى الإقليمية التي ساهمت في تزكية تيارات تتلاءم مع توجهاتها الفكرية والأيدولوجية.

ومع انتشار الفصائلية وانقسام المعارضة إلى معارضة سياسية وتتواجد خارج سوريا وفصائل عسكرية عاملة في ساحة سوريا، استغلت الأطراف المؤيدة للنظام السوري انتشار جماعات السلفية الجهادية في

---

[1] Maria abi-habib, raja abdulrahim, as ISIS falters, U.S allies and syrian regim maneuver for advantage, ***wall street journal***, 18 septembre 2017.

[2] البنتاجون: يؤكد قصف روسيا موقعا لـ"قسد" شرق دير الزور، وكالة أنباء سمارت، 16 سبتمبر 2017، http://smartnews-egency.com/ar/wires/240970/.

[3] اية عبد العزيز، ***أكراد سوريا.. بين طموح الفيديرالية والاستغلال الأمريكي***، (القاهرة: مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجي، 2017).

[4] http://www.akhbaralaan.net/news/arab-world/2016/3/18/how-syrian-revolution-started

التدخل لتغيير الأوضاع على الأرض بدعوة محاربة التنظيمات الإرهابية، وساعد تعاون فصائل المعارضة المسلحة مع جبهة النصرة في إلصاق تهمة الإرهاب ببعض تلك الفصائل وجعلها في مرمى نيران الجيش السوري والطيران الروسي.

4- التمدد الإيراني في سوريا:

يمثل النفوذ الإيراني في سوريا والعراق عقبة كبرى أمام الولايات المتحدة الأمريكية وتهديد لوجودها في منطقة الشرق الأوسط، حيث تطمح إيران في الوصول إلى البحر المتوسط ومد نفوذها إلى بيروت من خلال إنشاء محور شيعي من قواتها والميليشيات بدعوى محاربة تنظيم "داعش"، والتمركز على الحدود الشرقية مع العراق الجنوبية الغربية مع إيران ولبنان.

ومع ما نجحت إيران في تحقيقه في العراق مع إعلان قوات الحشد الشعبي المدعومة من إيران تسليحا وتدريبا عن نجاحها في الوصول إلى منطقة الحدود العراقية مع سوريا في مدينة الموصل بمحافظة نينوى المتاخمة للحدود السورية في الثامن والعشرين من مايو الماضي، تسعى إيران تثبيت نفوذها في مواقع استراتيجية تعكس رغبة جدية في تحقيق وجود دائم لها في سوريا وتأمين طرق الوصول إلى البحر المتوسط وهو ما ينذر بقرب وقوع مواجهة بين حلفاء إيران من المليشيات الشيعية وحلفاء الولايات المتحدة من قوات سوريا الديمقراطية، خاصة مع قرب انتهاء معركة الرقة والسعي الحثيث لقوات سوريا الديمقراطية للسيطرة على أجزاء من محافظة دير الزور شرقي نهر الفرات[1].

ويعزز من فرص الصدام انطلاق أول انتخابات لأكراد سوريا في نظامهم الفيدرالي في الثاني والعشرين من سبتمبر 2017 والتي تنقسم إلى ثلاث مراحل تبدأ بانتخاب اللجان المحلية وتنتهي بانتخاب مجلسها التشريعي في يناير 2018، بالتزامن مع استفتاء كردستان العراق بالانفصال وما قد يثير هذا الاستفتاء من تداعيات إقليمية[2].

كما ساهمت الجمهورية الإسلامية بالتعاون مع روسيا في توجيه معارك الجيش السوري باتجاه الشرق في إطار حملته لاستعادة البادية السورية، وذلك لإفشال محاولات مجموعات من المعارضة المسلحة المدعومة أمريكيا لإقامة منطقة عازلة بالقرب من الحدود الأردنية- العراقية، وهو ما يهدد وجود "جيش

[1] صافيناز محمد محمود، ***إيران والولايات المتحدة .. من سيحسم معركة الحدود العراقية- السورية؟***،(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016) ص 29.

[2] الإدارة الذاتية تتحضر لانتخاب الكومينات... خطرة نحو الفدرالية، صحيفة ميكرو سيريا، 2017/09/21. http://sadaalshaam.net.

مغاوير الثورة" الحليف لواشنطن خاصة مع انسحاب قوات التحالف من قاعدة "الزكف" وفق اتفاق أمريكي روسي يقضي بمنع تواجد أي قوات من الطرفين في البادية السورية[1].

تكمن الأزمة في وجود التحالف الروسي– الإيراني ووجود أرضية مشتركة بين الجانبين تسمح بتقريب وجهات النظر حول سبل حل الصراع في سوريا والهدف المشترك هو دعم النظام السوري والقضاء على التنظيمات الإرهابية، وبالتالي مثل هذا التحالف عائق أمام الإدارة الأمريكية لمواجهة نفوذ إيران المتنامي في سوريا، فالولايات المتحدة لا ترغب في إشعال الصراع مع روسيا وتفضل أن تراها جزء من الحل بينما يصعب عليها التصدي للمليشيات الشيعية العاملة في سوريا تحت غطاء جوي روسي، حيث أن الهجوم على تلك القوات قد يهدد بإلغاء اتفاقات التنسيق العسكري بين روسيا والولايات المتحدة من الأجواء السورية والخول في مواجهات مباشرة بين الجانبين.

في نهاية هذا المبحث يمكن القول أن إدارة ترامب تواجه خيارات محدودة في الأزمة السورية قد تجعل الولايات المتحدة الأمريكية طرفا في الصراع أكثر منها طرفا في الحل إذا ما فضلت الانخراط في حالة تنافس مع روسيا وتعزيز وجودها عسكريا على الأرض، فضلا عن اعتبار الملف السوري يمثل أول اختبار لسياسة ترامب الخارجية ولمفهوم أمريكا القوية في خطاباته وتأكيده على ريادة الولايات والمتحدة دوليا وعدها نموذجا يحتذى به الأخرون دون الحاجة إلى فرض القيم الأمريكية بالقوة، وبالتالي فهو لا يهتم عقائديا بوجود نظام ديمقراطي في سوريا إلا إذا كان ذلك يصب في مصلحة الولايات المتحدة أولا ويعزز أمن حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين في المنطقة وهنا تنعكس شخصية ترامب على سياسته الخارجية بتركيزه على المكاسب الاقتصادية والترويج لأفعاله على أنها إنجازات تأكيدا لما قاله في أحد كتابه "إن الانطباع أهم بكثير من الحقيقة"، وتصريحاته قبل توليه الرئاسة عن حلف شمال الأطلسي بأنه قد عفا عليه الزمن[2].

والحاصل أن الولايات المتحدة الأمريكية في عهد ترامب وكما كان الحال في مرحلة الرئيس أوباما لا تملك رؤية واضحة لحل الأزمة السورية، بما أنها فشلت حتى الآن في بناء علاقات جيدة مع أهم أطراف

[1] التحالف ينسحب من قاعدة "الزكف" بالبادية السورية، ميكرو سيريا، سبتمبر 2017. http://microsyria.com.

[2] عمرو دراج، نبيل عودة، ***ترامب بعد مائة يوم.. المسارات والسيناريوهات***، (تركيا: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017) ص33.

الصراع، وهما الجانب الروسي: مع إجراءات الكونجرس العقابية ضد روسيا، وكذلك الجانب التركي: وعدم استيعابها للمخاوف التركية فيما يتعلق بالملف الكردي.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وجهت ضربة عسكرية على قاعدة جوية سورية وعلى مخازن للسلاح الكيماوي السوري (بحسب الرواية الأمريكية والغربية)، على إثر الهجمات الكيماوية التي استهدفت المدنيين في خان شيخون بمحافظة إدلب وعلى الدوما، وهو الفعل الذي طرح جدلا واسعا حول الأسباب التي دفعت الرئيس ترامب إلى تبني هذا الموقف تجاه النظام السوري الذي اختلف عن السياسة التي اتبعتها إدارة الرئيس أوباما في التعامل مع الأزمة السورية.

المبحث الثالث: حدود الإستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران من خلال إدارة الرئيسين أوباما وترامب:

تشغل إيران مكانة بارزة في المعادلة الإقليمية والدولية نظرا لأهمية موقعها الاستراتيجي بوصفها نقطة صراع بين القوى العظمى وقد شغلت حيزا كبيرا في الأفكار والنظريات الجيوبوليتيكية الاستراتيجية الدولية، إذ تقع إيران في منطقة الهلال الخارجي في نظرية قلب الأرض التي وضعها هالفورد ماكندر، أما سبايكمان صاحب نظرية الأطراف فقد أعطى أهمية لمنطقة الساحل التي تتماشى مع الهلال الخارجي الذي حدده ماكندر، وقال إن من يسيطر على مناطق الساحل يسيطر على مناطق الظهير وبالتالي السيطرة على قلب العالم[1].

وهذا يبين أهمية سواحل الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب وبالتالي أهمية منطقة الظهير الإيرانية مما جعلها منطقة صراع بين الدول العظمى عبر التاريخ مما انعكس على السياسة الخارجية لها اتجاه الدول المجاورة.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة أوباما:

شهدت العلاقات الأمريكية الإيرانية مدا وجزرا منذ عشرات السنين، في زمن الشاه إلى الثورة الخمينية، وقيام الجمهورية الإسلامية مع الحكومات المتتالية في تولي الحكم، وسياسة محمود أحمدي نجاد التصعيدية، حتى تولي الرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني رئاسة الجمهورية، وظهور بوادر دبلوماسية

[1] وليد حمدي الأعظمي، ***النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية (1764- 1971)***، ط1 (بغداد: دار الحكمة، 1993)، ص5.

سياسية منفتحة على الغرب والعالم، ثم في تحول مفاجئ لمسار العلاقات، التي قد أخذت وتيرة تصعيدية من الجانبين وخاصة عند وصول ترامب للحكم[1].

أخذت وتيرة التقارب بين واشنطن وطهران تتطور بسرعة أكبر في ظل إدارة باراك أوباما وذلك نتيجة لتبني الحزب الديمقراطي استراتيجية جديدة اتجاه إيران، حيث صرح **روبرت غيتس** وزير الدفاع الأمريكي السابق في شهر ماي 2009، بأنه يمكن التفاوض المباشر مع إيران بهدف تحسين الأوضاع الأمنية في المنطقة، ولدى اندلاع الاحتجاجات الشعبية في بعض الدول العربية عام 2011، تكتشفت ملامح التعاون الأمريكي الإيراني في دعم المعارضة الشيعية في الخليج العربي، حيث نظمت مؤسسات دعم الديمقراطية الأمريكية دورات متقدمة للمعارضة الطائفية المرتبطة بإيران في مجال استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، لتأليب الرأي العام ضد أنظمة الحكم الخليجي، كما انخرط زعماء هذه الجماعات الراديكالية في برنامج "**قادة الديمقراطية**" الذي رعته وزارة الخارجية الأمريكية، وشارك فيه معارضون مرتبطون بإيران.

تميزت الإدارة الثانية لأوباما بالانتقال من مرحلة "**الدبلوماسية الهادئة**" إلى مرحلة التعاون المعلن مع نظام إيران، وخاصة فيما يتعلق بالشأنين السوري والعراقي، واستبعاد سياسة التهديد العسكري في مجال معالجة الملف النووي الإيراني، حيث نشرت مؤسسة **راند** تقريرا لحساب سلاح الجو الأمريكي تحت عنوان: " **مستقبل إيران النووي: الاختبارات الحرجة للإدارة الأمريكية**"، ومثلت هذه الدراسة تغيرا في الرؤية الأمريكية إزاء احتواء إيران، حيث تتضمن اعترافا ضمنيا بفشل العقوبات الاقتصادية في إيقاف البرنامج النووي، وضرورة تبني سياسة جديدة اتجاه إيران عبر: "تقديم الحوافز لإقناع إيران بالتخلي عن فكرة إنتاج سلاح نووي، والتخفيف من العقوبات الاقتصادية والتخلي عن مفهوم التهديد العسكري"[2].

تلقت العلاقات الأمريكية الإيرانية دفعة قوية، مع فوز روحاني بالانتخابات الرئاسية الإيرانية، وتبنيه سياسة دبلوماسية منفتحة على الغرب، وتغيير لغة الخطابات الإيرانية مع الغرب، دور في تهيئة الأجواء لطور جديد من العلاقات بين البلدين، فضلا عن تنسيق بعض الأنشطة الإقليمية[3]. كان الحافز الأساسي

---

[2] هاني سليمان، التقارب الأمريكي الإيراني وتأثيره على القضية السورية، المركز العربي للبحوث والدراسات، نقلا عن http://www.acrseg.org/2362 ، يوم 2018/03/10 .

[2] دراسة وأبحاث: "تطور العلاقات الأمريكية– الإيرانية (2002– 2015) وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، ***المرصد الاستراتيجي***، (2015)، ص ص3 –5.

[3] هاني سليمان، ***مرجع سابق***.

لجهود التقارب بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، هو إيمان إدارة أوباما بأن إيران يمكن إقناعها بعدم السعي للحصول على أسلحة نووية من جهة، ورغبة إيران في إنهاء الضغوط الاقتصادية التي تعنيها، بسبب الأثر المركب للعقوبات المتزايدة، والسياسات الاقتصادية الخاطئة التي اتبعها الرئيس السابق أحمدي نجاد[1].

جاء التقارب الأمريكي الإيراني انطلاقا من دوافع معينة لكلا الطرفين، فعلى الصعيد الإيراني، طرح الرئيس روحاني في مقاله بصحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية "مقاربة الانخراط البناء" في علاقات بلاده مع الغرب وتحديدا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يتوافق مع مصطلح " المرونة البطولية" الذي أطلقه المرشد الأعلى للثورة الإسلامية على خامنني، والتي تحقق لإيران المصالح التالية:

- تأمين حق إيران في امتلاك القدرات النووية، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم في مفاعلاتها النووية، باعتبار ذلك أمرا غير قابل للتفاوض.
- تأمين نفوذها في المناطق المتوترة الحيوية بالنسبة لها مثل: العراق وأفغانستان.
- ضمان لعب دور إقليمي لإيران في منطقة الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بالملف السوري نصب هذه الأهداف مجتمعة في المصلحة القومية العليا لإيران، ألا وهي الاعتراف بها كقوة إقليمية في المنطقة، تمتلك نفوذا يوازي النفوذ الأمريكي فيها.

في مقابل ذلك تشير تصريحات كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد من هذا التقارب إيران غير نووية، لا تضر بالمصالح الأمريكية في المنطقة، ولا تسعى لقلب موازين القوى في الخليج والشرق الأوسط، على نحو يخرج عن قدرتها على السيطرة، ومن ثم تقوم استراتيجية أوباما على التعايش مع إيران والاعتراف بها كقوة إقليمية، طالما أزالت الغموض عن برنامجها النووي، ولم تتجاوز الخط الأحمر بحيازة السلاح النووي[2].

بدأ التقارب الأمريكي وانطلاقا من عام 2014، يأخذ أبعادا مختلفة دبلوماسية وعسكرية وأخرى سياسية يمكن تفصيلها على النحو التالي:

---

[1] مارك كاتز، ***مآلات التقارب الأمريكي الإيراني: دروس من الماضي (مؤلف جماعي: التقارب الإيراني الأمريكي: مستقل الدور الإيراني***، مركز الجزيرة للدراسات، (2014)، ص45.

[2] محمد بدري عيد، ***التقارب الأمريكي الإيراني وأمن الخليج: التداعيات المحتملة والخيارات المتاحة***، مركز الجزيرة للدراسات، (2013)، ص3-4.

- **ملامح التعاون الدبلوماسي:**

تعمل إيران على تثبيت دورها الجديد، كقوة تهيمن على العراق وسوريا ولبنان واليمن، وتبدي استعدادها للقيام بدور إقليمي عبر تبني "**الدبلوماسية الإيجابية**" الهادفة إلى إنشاء منظومة أمنية تعاونية بين إيران والغرب، وهو الأمر الذي تشجعه الولايات المتحدة الأمريكية ففي غضون الأشهر الماضية نشطت الدبلوماسية الأمريكية في تعزيز دور إيران الإقليمي، والثناء على دورها في محاربة داعش ونجاحها في إقناع نظام سوريا بالتخلي عن الأسلحة الكيمياوية، وفي الوقت ذاته يبث الإعلام الأمريكي مادة خصبة حول إمكانية استثمار علاقات التعاون مع إيران، لنزع فتيل الأزمات التي تعصف بالمنطقة، والعمل على تحويل إيران من دولة مارقة إلى عامل توازن إقليمي، يمكنها من الاندماج في منظومة أمنية جديدة تقوم هذه الاستراتيجية على الدبلوماسية التصاعدية، التي تستثمر فرص التعاون الإقليمي لبناء العلاقات وتحقيق المزيد من المنجزات.

- **ملامح التعاون العسكري:**

سرب المسؤول السابق عن الملف السوري في وزارة الخارجية الأمريكية **فريديريك هوف** في شهر مارس 2015 تفاصيل سلسلة اجتماعات سرية أمريكية–إيرانية عقدت في الأشهر الماضية لمناقشة الدور الإيراني في مواجهة المخاطر الأمنية المشتركة بين الجانبين، وتحدث هوف عن أهمية الجولة الخامسة التي انتهت في شهر فيفري، واتفق الطرفان فيها على تقييم المخاطر التي يمكن أن تواجهها المنطقة إذا انهار النظام السوري[1].

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة ترامب:

اعتمد "دونالد ترامب" بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية موقفا حاد اتجاه إيران ومن هنا فمن المتوقع أن تعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة الاحتواء فيما يخص مواجهتها مع طهران وربما تستخدم سياسة العقاب من خلال الضغط العسكري والبحث عن فرصة لتغيير النظام، أما فيما يخص موقف ترامب من الملف النووي والذي أعلن عنه قبل الفوز في الانتخابات الرئاسية كما قال حرفيا في إحدى

[1] محمد أبو سعده، سيناريوهات سياسة ترامب اتجاه إيران، ***تقديرات سياسية***، المعهد المصري للدراسات، (2017)، ص1.

المناسبات أن الاتفاق النووي هو أسوأ ما يمكن أن يكون قد تم التفاوض عليه على الإطلاق وقد وعد في فوزه بأن يعل من تفكيك الاتفاق النووي الأولوية رقم1 .[1]

يحدد ترامب 3 نقاط للتعامل مع النفوذ الإيراني في المنطقة، وهي:

- لابد من الوقوف أمام المحاولات الإيرانية لدفع المنطقة لحالة عدم الاستقرار والسيطرة عليها فإيران تمثل خطرا على المنطقة وتهدد استقرار العديد من الدول خاصة دول الخليج وأيضا العراق واليمن.
- يجب إعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران لأنه اتفاق كارثي على حد وصفه، فلابد من إلغاء الاتفاق وإعادة النظر فيه مرة أخرى لتعديله لأنه، لا يمثل مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ويضر بأمن إسرائيل ومصالحها بشكل مباشر.
- تفكيك شبكات إيران الإرهابية العالمية فإذا كانت إيران تملك شبكة قوية فالولايات المتحدة تستطيع بقوتها السيطرة على إيران.

1- العلاقات الإيرانية الأمريكية في عهدة الرئيس دونالد ترامب.

مع إدارة ترامب عادت مسألة العلاقات الإيرانية- الأمريكية لتكون بحثا مفتوحا، لا يغادر إرث الماضي مستعيدا لهجة التصعيد والتهديد، لكنه في الوقت ذاته يبدو عاجزا عن القفز بعيدا عما يفرضه الواقع الجيوسياسي في المنطقة.

ترتبط العلاقات الإيرانية- الأمريكية بمجموعة من القضايا، التي تحدد طبيعة ومسار هذه العلاقة وإلى أين من الممكن أن تتجه. وعند بناء هذه المؤشرات والنظر في ركائزها، يبدو واضحا أن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، لديه توجهات للحد من نفوذ إيران، ومحاولة إعادة النظر في الاتفاق النووي، واستهداف القدرات العسكرية الإيرانية وفي مقدمة ذلك برنامجها الصاروخي، مع ملاحظة أن خصوم ومنافسي إيران في المنطقة سيلعبون على وتر مكافحة الإرهاب، وهو ما ستركز عليه السعودية، وإسرائيل في السعي لوضع اسم إيران ضمن الدول الراعية للإرهاب، ووضعها إلى جانب القاعدة وتنظيم الدولة كمصدر أساسي للعنف في المنطقة والعالم، ولا يغادر ذلك سياق الحديث عن جبهة إسرائيلية عربية ضد إيران، قد

[1] سليمان اليمني، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، ***تقديرات سياسية***، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، (2016)، ص10.

تكون في حقيقتها جبهة سعودية– إسرائيلية ضد إيران قد تضم إلى جانبها أطرافا عربية أخرى تبدو قلقة من النفوذ الإيراني.

لا يخفي ترامب مخالفته الصريحة والحادة للاتفاق النووي مع إيران ووصفه في أكثر من مناسبة بأنه اتفاق "خطير جدا"، وأكد أن "البرنامج النووي الإيراني يجب أن يتوقف بأية وسيلة تلزم لذلك، ومع ذلك فهو لا ينكر "أنه كان بالإمكان من خلال التفاوض الوصول إلى اتفاق أفضل[1].

ورغم موقف ترامب الحاد من الاتفاق إلا أن إلغاء اتفاق جرى بتوافق دولي سيكون له تداعياته على صعيد علاقات الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول المشاركة في إنجاز الاتفاق، ولن يكون متاحا أمام الإدارة الأمريكية أن تحصل على موقف دولي موحد ضد إيران على غرار ما كان الوضع عليه قبل الاتفاق النووي.

2.الضغط بورقة العقوبات:

تدرك إدارة ترامب أنه لا يمكن العودة للعب دور في الشرق الأوسط واستعادة الاستقرار دون وضع حد لنفوذ ودور إيران. وإذا كانت الإدارة الجديدة لم تشرع بعد في إلغاء الاتفاق النووي فإنها لم تعدم وسائل الضغط على إيران، لهذا اعتمدت الإدارة الأمريكية سياسة العقوبات التي جاءت من خلال سلسلة من القوانين والقرارات في شهور فبراير ومايو ويوليو 2017، الصادرة عن مجلس النواب ومجلس الشيوخ ووزارة الخزانة الأمريكية، وذلك بهدف إضعاف قدرات إيران والاحتفاظ بمزيد من أوراق الضغط عليها، لا سيما في ظل غياب ظروف ملائمة لإعادة النظر في الاتفاق النووي[2].

3.الانخراط وإعادة الانتشار العسكري:

منذ قدوم ترامب عادت الولايات المتحدة إلى سياسة الانخراط العسكري بقوة بعدما أعادت تقييم انسحابها من المنطقة خلال فترة أوباما، وخلص التقييم إلى أن سياسات الإدارة السابقة سمحت لإيران بتوسيع نشاطها العسكري المهدد لمصالح الولايات المتحدة سواء في الخليج، وما يمثله ذلك من تأثير على حركة الملاحة البحرية وعلى تدفقات النفط وحركة التجارة، وفيما يتعلق بتوسيع نفوذها الإقليمي بما يؤثر على توازنات القوى لغير صالح الولايات المتحدة ولمواجهة ذلك قامت الولايات المتحدة بما يأتي:

[1] فاطمة الصمدي، ترامب ولجم إيران محددات الواقع الجيو استراتيجية، ***تقرير***، مركز الدراسات الجزيرة للدراسات، فيفري (2017)، ص5.

[2] المرجع نفسه، ص5.

تكثيف النشاط العسكري في الخليج العربي: وحدث ذلك بكثافة بعد قدوم ترامب، سواء بالشراكة في مناورات مع حلفائها الخليجين أو التعاون مع قوى دولية حليفة كفرنسا وبريطانيا، لا سيما أن تحرشات الزوارق الإيرانية بالقطع الحربية الأمريكية المارة في الخليج قد وصلت إلى ذروتها، إذ رصدت 30 عملية تحرش بالسفن المارة في مضيق هرمز من زوارق الصواريخ الإيرانية في عام 2016، واستمرت هذه العمليات في 2017، ولا شك أن الولايات المتحدة تتابع نمو القدرات البحرية الإيرانية بقدر من الحذر. وقد سبق وأصدرت الاستخبارات البحرية الأمريكية تقريرا توقعت فيه أنه مع إلغاء العقوبات العسكرية في عام 2020 سوف تزيد القوات البحرية الإيرانية قوتها بمعدل ملحوظ، بعد السماح لها بشراء قطعة حربية جديدة.

كان اختيار ترامب للمملكة العربية السعودية أول وجهة لزيارته الخارجية تأكيدا لتحول كبير في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران فالمملكة ومعها دول الخليج لم يكونوا راضين عن سياسة الإدارة الأمريكية السابقة التي أتاحت لإيران فرصا كبيرة للعب دور إقليمي خصما من حسابهم، لا سيما بعد توقيع الاتفاق النووي، وهذا التوجه الجديد عبر عنه وزير الخارجية الأمريكي ووزير الخارجية السعودي بحديثهما عن مواجهة مشتركة لإيران وتنسيق فيما يتعلق بالاتفاق النووي[1].

4.مستقبل السياسة الأمريكية اتجاه إيران.

مع التنفيذ الناجح للاتفاق النووي التاريخي بين إيران ومجموعة 5+1، فتح باب جديد بين إيران والمجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة، ومع ذلك، فإن المسار المستقبلي للعلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإيران غير مؤكد، وهناك العديد من التحديات في الوقت الذي تحاول في الدولتان صياغة شروط جديدة للمشاركة. ماذا يجب أن تكون السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد الاتفاق النووي؟ هل يمكن أن يفتح الاتفاق الباب أمام التعاون الفعال في المجالات ذات الاهتمام المشترك، خاصة بالنظر إلى التحديات الأمنية المتزايدة والديناميكيات السريعة التغيير في الشرق الأوسط؟ أم هل ستستمر التنافسات الاستراتيجية بين إيران والولايات المتحدة في تشكيل وعرقلة التعاون[2]؟

[1] محمود حمدي أبو قاسم، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران بعد ترامب ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، نقلا عن: http://arabiangcis.org يوم(2018/03/20)

[2] Studies and research: the future of us– iran relation: rivalry of engagement?, belfer centre for science and international affairs, harvard kennedy school, according to: http://www.belfercentre.org. (2018/03/20) .

يشير الخطاب السياسي للرئيس ترامب وتصريحاته حتى الآن إلى حالة أقرب إلى التشاؤم بخصوص استمرار مسار الانفتاح على إيران والذي أقر وفق الاتفاق النووي، مثل هذا السيناريو سيرسل رسائل سلبية للجمهورية الإسلامية، وهو ما سينعكس في عودة إيران إلى مربع ما قبل الاتفاق من حيث إخفاء أنشطتها من جهة والتعاون مع وكالة الطاقة النووية من جهة أخرى.

من المتوقع أن يتخذ ترامب إجراءات تعزز من نفوذ الولايات المتحدة على إيران، ومن بين هذه الإجراءات:

1- الضغط على الاقتصاد الإيراني، وتحديدا الجهات الاقتصادية التابعة للحرس الثوري الإيراني، وذلك من خلال الحد من رغبة الشركات الأجنبية في الدخول إلى الأسواق الإيرانية.
2- وضع شروط على الشركات الدولية المتعاملة مع الشركات الإيرانية أن يكون إنجاز المعاملات بالدولار الأمريكي فقط.

وعلى الرغم من وجود من يقول: إن الاتفاق النووي اتفاق أممي، وإن العقوبات كانت تحت "الفصل السابع" وأزيلت، وبالتالي من الصعب إعادة العجلة إلى الوراء، ولكن مثل هذا الكلام يمكن أن يكون له تأثير، ولكن لن يعيق الإدارة الجديدة في حالة عدم امتلاكها لخيارات أخرى[1].

وبالفعل بتاريخ 8 ماي 2018 أعلن الرئيس ترامب في خطاب له، انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي مع إيران لاعتقاده أن الاتفاق يسمح لإيران بالإستمرار في تخصيب اليورانيوم وأن الاتفاق لم يحد من نشاطات إيران المزعزعة لزعزعة الاستقرار ودعم الإرهاب في المنطقة، في الوقت الذي عبر فيه الرئيس باراك أوباما الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية بأن الانسحاب من الاتفاق النووي خطأ شنيع.

في خاتمة هذا المبحث يمكن القول أنه ليس من الوارد أن تسمح السياسة الأمريكية حتى عند أقصى درجات انفتاحها وتسامحها بأن تتحول إيران إلى دولة أمة قوية، عظمى ومهيمنة في منطقة الشرق الأوسط، فهي عند أقصى تقدير يمكن السماح لها بأن تكون دولة ضمن القوى الإقليمية الأخرى، وموازنا في المنطقة يخدم الأهداف الأمريكية، كما كانت في مرحلة ما قبل الثورة، فإيران في العقل الاستراتيجي

[1] محمد أبو سعدة، سيناريوهات سياسة ترامب اتجاه إيران، نقلا عن: http://mugtama.com/hot-files/item/49306-2017-02-02-10-55-24.html، يوم (2017/03/26).

الأمريكي حتما يجب أن تعود إلى حدودها كدولة غير ثورية وغير أممية، فقد اختلفت السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الملف والنفوذ الإيراني خلال الفترات الرئاسية من تقارب أمريكي إيراني في عهد باراك أوباما إلى صدام وتشدد في الخطاب اتجاه إيران في عهد ترامب.

المبحث الرابع: حدود الإستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية من خلال إدارة الرئيسين أوباما وترامب:

بعد الحروب العربية– الإسرائيلية، ونتائجها الكارثية التي عمقت إقامة دولة الاحتلال الإسرائيلي و أكدت تراجع الدول العربية، وفي ظل المتغيرات الدولية التي عصفت بالمنطقة العربية وبمنظمة التحرير الفلسطينية اتجهت الدول العربية إلى عقد اتفاقات سلام مع إسرائيل بدء بجمهورية مصر العربية بعد حرب أكتوبر1973م، وعقد اتفاق كامب ديفيد1978م. ومن ثم تلتها منظمة التحرير الفلسطينية التي اتجهت نحو الواقعية السياسية بدلا من الرومانسية السياسية في إنهاء الاحتلال و إقامة الدولة الفلسطينية، فقبلت بقرارات الشرعية الدولية و إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حريزان 1967، وعليه دخلت بمفاوضات مباشرة مع الاحتلال توجت باتفاق أوسلو المرحلي عام 1993م، وعندما بدأت مفاوضات الحل النهائي في حوارات كامب ديفيد الثانية 2000م، وضع الاحتلال الشروط وفرض واقعا جديدا على الأرض. حيث أفرغ الاحتلال الإتفاقات من مضمونها ورفض إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حريزان 1967م. مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية ورؤسائها على مر تاريخ الصراع ومفاوضاته تقدم عدة مبادرات لإتمام عملية السلام بكونها الراعي الرسمي لعملية السلام.

وعلى مدار عقدين ونصف من الزمان من عملية التسوية أدخلت الكثير من المستجدات على عملية السلام المتعثرة، أولها الموافقة العربية لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وهي "المبادرة العربية للسلام 2002م، وقد رفضتها إسرائيل. وكذلك المرونة الفلسطينية في التعاطي مع قضايا الحل النهائي، ومطالبتها الدائمة بتنفيذ اتفاقيات السلام وفق قرارات الشرعية الدولية. في المقابل لم تتعاط إسرائيل مع المبادرة العربية أو مع الحقوق الفلسطينية المقررة، بل رفضتها واستمرت في منظومة السيطرة على الأرض الفلسطينية ومقدرات الشعب الفلسطيني.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة أوباما:

بعد انتخاب باراك أوباما رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية اتخذت الإدارة الأمريكية منحى جديدا في تاريخ السياسات الأمريكية وذلك لتحسين صورة الولايات المتحدة في العالم العربي والإسلامي وذلك بدا واضحا من خطاب الرئيس أوباما الموجه للعالم الإسلامي عام 2009م[1]، في القاهرة والذي دعا من خلاله

[1] نعوم تشومسكي،"أوباما وإسرائيل والفلسطينيين"، الموقع الشخصي للباحث ،تم التصفح يوم: 22 مارس 2018

لإحلال السلام بالشرق الأوسط، ودعا الفلسطينيين للتخلي عن العنف وبناء المؤسسات وأنه يجب الحل على أساس الدولتين أي دولة فلسطينية على أراض 1967، ودولة إسرائيلية مجاورة.

سعى الرئيس أوباما منذ بداية عهدته إلى إعطاء الأولوية لحل الصراع العربي الإسرائيلي حماية للمصالح الأمريكية في المنطقة وتحسبا لصورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي لذلك عمل على تحريك عملية السلام على المسار الفلسطيني بتعيين السيناتور جورج ميتشل مبعوثا خاصا للسلام في الشرق الأوسط، وركزت إدارة باراك أوباما جهودها للتوصل إلى اتفاق نهائي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بناء على تصور" حل للدولتين" بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى جانب إسرائيل وعاصمتها القدس الشرقية مع الحفاظ على أمن إسرائيل الذي يعد التزاما أمريكيا في جميع الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ولم تشذ إدارة أوباما على هذه القاعدة إضافة إلى حفاظها على تصور استدراج الدول العربية إلى التطبيع مع إسرائيل باعترافهم بوجودها بالمنطقة وإقامة علاقات سياسية واقتصادية معها، ونبذ العنف والتصدي له ممثلا في محور المقاومة والممانع[1].

أكد أوباما في حديثه التزامه بالتوصل إلى تسوية سلمية. تاركا كل ما يحيط بها غامضاً باستثناء أمر واحد محدد هو "مبادرة السلام العربية" حيث قال أوباما "، أنها تتضمن عناصر بناءة يمكن أن تساعد في دفع هذه الجهود والآن هو الوقت المناسب للدول العربية للعمل بما أعلنت في المبادرة لدعم الفلسطينيين في ظل حكومة الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض، واتخاذ خطوات نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، والوقوف في وجه التطرف الذي يهددنا جميعا.

وفي هذا الإطار تجسدت المساعي الأمريكية لدفع عملية السلام في مفاوضات التقريب للشروع في مفاوضات مباشرة لبحث قضايا الوضع النهائي. وحدد المرحلة الانتقالية بين المفاوضات المباشرة وغير المباشرة بأربعة أشهر وأعلنت إدارة أوباما الإنطلاق الرسمي للمفاوضات المباشرة في 02 سبتمبر 2010 رغم عدم تحقيق مفاوضات التقريب تقدما ملموسا على مستوى قضايا التهويد والإستيطان[2].

---

[1] نعوم تشومسكي، ***المرجع نفسه***.

[2] يوسف حمودة، ***السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهدة الرئيس أوباما***، مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2017)، ص 51

دعم أوباما عملية السلام القائمة على أساس حل الدولتين، وقد عبر منذ أوائل عام 2006عن انتقاده لنهج إدارة بوش الذي لم يركز بشكل كاف على عملية السلام وانشغل عنها بالحرب على العراق، حيث أكد أوباما في مناسبات عدة تركيزه على عملية السلام، كما يؤاخذ أوباما على بوش أن الأخير طرح "خارطة الطريق" كخطة لعملية السلام في حين لم يركز على دفع عملية السلام ذاتها، حيث ذكر أوباما: "مهمتنا هي أن نفعل شيئا أكثر من طرح خارطة طرق أخرى، وظيفتنا بناء الطريق للسلام الحقيقي والأمن الدائم في المنطقة"[1].

وما لبث أوباما في سبتمبر 2011 أن عكس انخفاضا جديدا في طموح الولايات المتحدة تجاه عملية السلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على الرغم من بيان 17 ماي 2011 الذي حاول التعبير فيه عن موقف أكثر تصميما تجاه صحوة الربيع العربي، في هذا الخطاب أصر أوباما على نقطة رئيسية واحدة هي: أن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بحاجة إلى التوصل إلى اتفاق بينهما وعليهما ألا يتوقعا الكثير من المجتمع الدولي، وأن قرارات الأمم المتحدة لا تساعد إلا قليلا في تسوية المشكلة.

وفي خطاب لأوباما في ماي2011، تحدث عن الرؤية الأميركية لقيام دولتين لشعبين، وأن "إسرائيل" يجب أن تكون دولة يهودية، وأن تكون الأساس الذي تُبنى عليه حدود الدولة الفلسطينية هو حدود 1967، وأن تكون هذه الدولة منزوعة السلاح. غير أن أوباما جعل القضايا الجوهرية كلها قضايا مؤجلة، ودونما سقف زمني لحلها، بما في ذلك مستقبل القدس واللاجئين والمستوطنات... وغيرها[2].

أما بالنسبة لموقف إدارة أوباما من اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بدولة فلسطين فقد اعتبرتها تصرف أحادي مرفوض من السلطة الفلسطينية وأنها تعارض القرار لأن قيام دولة فلسطينية لا يتم إلا عبر المفاوضات بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني ،أما بالنسبة لانضمام دولة فلسطين لمنظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة فقد اعتبرتها واشنطن خطوة مضرة بمسار السلام الفلسطيني الإسرائيلي وقامت بقطع مساعداتها المقدمة لهذه المنظمة البالغة 22 % من موازنتها، اعتبارا من 2011 م، حيث قامت إسرائيل والولايات المتحدة برفض وتنديد اعتراف منظمة اليونسكو بفلسطين دولة كاملة العضوية[3] ،لكن بالنسبة لموقف إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما من قرار مجلس الأمن بإدانة

---

[1] ***المرجع نفسه*** ص 51.

[2] محسن صالح، الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية، في http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions 2018/04/10.

[3] يوسف حمودة ***مرجع سابق***، ص 54.

المستوطنات الإسرائيلية في ديسمبر/ 2016 م، اعتبره محللون أنه شكل مغادرة لسياسة موروثة، شجعت ضمناً على تفاقم الاستيطان في السابق.

لقد عجزت إدارة أوباما عن فرض حلول عملية للقضية الفلسطينية، على حكومة نتنياهو بإعلانها في 2010 م عن إيقاف جهودها لإقناع إسرائيل بالموافقة على تجميد الاستيطان بالضفة الغربية والقدس، استجابة للضغوط المزدوجة من الحكومة الإسرائيلية واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، ليعمق ذلك من امتعاض دولي من الانفراد الأمريكي بالوساطة لحل القضية الفلسطينية، ويعمق من الإجماع بأن واشنطن ليست وسيطا نزيها قادرا على صياغة توافقات متوازنة وفرض أجندة للمفاوضات تفضي الى نتائج[1]. وقد شكلت المعارضة الدولية للانفراد الأمريكي عقبة في وجه مساعي أوباما لتحريك عملية السلام، حيث قامت إدارة اوباما بعملية إدارة الصراع بتماشيها مع الشروط الإسرائيلية بدلا من حل الصراع، والعمل على عدم منح أي دور إقليمي أو دولي للتدخل في حل القضية الفلسطينية، لان مصلحة إسرائيل تقتضي تسوية القضية في مرحلة تكون الدول العربية في أشد ضعفها[1].

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة ترامب:

منذ وصول دونالد ترامب إلى سدة الحكم في مطلع العام 2017م، شاع استخدم مصطلح "صفقة القرن" إعلاميا، إشارة إلى تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي. حيث صرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أنه سوف يعمل على إنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وأعتبر نهاية الصراع بمثابة " صفقة القرن".

ليست هذه العبارة – صفقة القرن" هي أولى العبارات أو المصطلحات الرنانة في علم السياسة التي يستخدمها السياسيين على مر التاريخ، فقد ظهرت العديد من العبارات والمصطلحات الفكرية والسياسة سابقا، ولعل أشهرها في القرن الماضي "العالم الحر، نهاية التاريخ، صدام الحضارات والربيع العربي...الخ".

إن الخطابات واللقاءات السياسية مليئة بالمصطلحات والعبارات. ويبقى السؤال الرئيس: ما هو مضمون وفحوى مصطلح "صفقة القرن"؟ وما هو الجديد؟ وهل هناك فعلا صفقة سياسية قادمة؟

[1] بشارة نصار، ***دور روسي في المفاوضات بين الواقعية والأوهام***،(أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010) ص 44.

أولا: مصطلح "صفقة القرن"

رغم تصريحات دونالد ترامب المتعارضة والفضفاضة تجاه القضية الفلسطينية، إلا أنه صرح في مؤتمر صحفي مع صحفية نيويورك تايمز الأمريكية بأنه يود أن يحقق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد سمي هذا الإنجاز ب صفقة القرن". وخلال زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السياسي للرئيس ترامب في واشنطن أبريل 2017م، تباحثا خلال اللقاء أفكارا لمؤتمر سلام الفلسطيني إسرائيلي محتمل، يعقد في واشنطن. وخلال لقائهما أكد الرئيس السيسي في المؤتمر الصحفي، أن الرئيس ترامب قادرا على التوصل إلى حل الصراع، وقد كرر تصريحات ترامب السابقة بأن إحلال السلام بين إسرائيل والفلسطينيين سيكون "صفقة القرن"[1]. إلا أن الرئيس عبد الفتاح السياسي أكد في مؤتمر الصحفي أنه مع حل الدولتين على حدود الرابع من حريزان1967م.

ثانيا: "صفقة القرن" بين الواقع والمتوقع

تبدو السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية حتى اللحظة في حال استماع، وهذا ما صرحت به الإدارة الأمريكية الجديدة، وهذا طبيعي لأي إدارة أمريكية جديدة فالتكهن بالسياسات الأمريكية وتوقعها هو المسيطر، حتى تنتهي الإدارة الأمريكية الجديدة من إعداد السياسات لكافة القضايا العالمية، وأهمها الصراع العربي– الإسرائيلي. غير أن التصريحات الأمريكية إن كانت من الرئيس دونالد ترامب، أو من المبعوث الأمريكي للسلام جيسون جرينبلات Jason Greenblatt، توضح لنا مدى التناقض والضبابية التي تكتنف الموقف الأمريكي، فهي حتى اللحظة وخلافا للإدارات السابقة لم تقر بموقف الولايات المتحدة الأمريكية الرسمي وهي "حل الدولتين"، ولم تعط تفصيلات حول أي مبادرة أمريكية جديدة لعملية السلام.

ما هو المتوقع؟

يتوقع خبراء فلسطينيون أن "صفقة القرن" عبارة عن مبادرة أمريكية لإنهاء الصراع العربي –الإسرائيلي بشكل كامل، وليس فقط تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. فيما يرى خبراء في السياسة الأمريكية الخارجية، ومخضرمون سابقون في السلك السياسي و الدبلوماسي الأمريكي، أن "الحل التاريخي" المسمى "صفقة القرن" التي يؤمن بها الرئيس دونالد ترامب تخفي وراءها جهلا واضحا بتعقيدات القضية الفلسطينية، وتسطيحا لصراع تاريخي امتد لقرن من الزمان، منذ وعد بلفور المشؤوم عام1917 م وقيام

[1] جاكوب ماغيد، ترامب والسيسي يخططان لمؤتمر سلام خلال لقائهما. جريدة ***the time of israel*** 4 أفريل 2017م

كيان استيطاني إحلالي صهيوني على أرض فلسطين، كما أنه تبسيط إلى حد السذاجة لمكانة وعلاقة القضية الفلسطينية ببعدها الديني و التاريخي, ليس بالنسبة إلى أهلها المرابطين فحسب، وإنما مع العمق العربي و الإسلامي وقلوب مئات الملايين حول العالم[1].

إن المعطيات على أرض الواقع توضح أن دولة الاحتلال لن تقدم التنازلات المطلوبة منها من أجل التسوية السياسية، خاصة فيما يخص الانسحاب الكامل من أراضي الدولة الفلسطينية والقدس. إن طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة وفقا للرؤية الإسرائيلية سوف تكون الرؤية القادمة "دولة فلسطينية دون حسم القضايا النهائية" أي استمرارية الصراع وليس الوصول لصفقة قرن تنهي الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي كما يشاع إعلاميا. وفي هذا يقول خبير الاستيطان جمال البابا، من المتوقع أن تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية لتحريك عملية السلام في عدة قضايا أهمها:

الدولة والحدود. تبادل أراضي مع الاحتلال بالمفاوضة، كما حدث في تفاهمات أولمرت–أبو مازن عام 2007م, بنفس القيمة و المساحة إلا أن الاتفاق لم يطبق.

القدس: إعلان دولة فلسطينية دون عاصمة، وهذا مؤشر بأن الحل المتوقع "مؤقت".

اللاجئين: يتم حل أزمة اللاجئين وفق صيغة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتونBill Clinton التي قدمها في قمة كامب ديفيد الثانية عام 2000م، جزء إلى الدولة الفلسطينية، وجزء آخر يوطن في الدول الموجود فيها، وجزء يتم استيعابه في دول أخرى، وجزء آخر يعود إلى إسرائيل ضمن لم شمل العائلات بموافقة إسرائيلية، و أخيرا, جزء يعود إلى الأراضي التي يتم تبادلها بين الجانبين.

الأمن: يعتمد الملف الأمني على إقامة كونفدرالية مع الأردن، أي بضمانة عربية[2].

من الواضح بأن كافة التفاهمات في المفاوضات السابقة هي الحاضرة في أي صفقة أو تسوية قادمة مع بعض التغييرات لصالح الاحتلال وفقا لوجهة للموقف الأمريكي الداعم لها ولتطلعاتها الأمنية في المنطقة العربية. ولعل هذه الرؤية ليست بعيدة عن متطلبات إسرائيل الحالية. وهذا يعني أن المتغيرات في الوطن العربي وداخل فلسطين تلعب دورا رئيسيا في أي مبادرة لتسوية الصراع.

[1] أسامة يوسف، صفقة القرن: التسريبات والمحاذير ومخاطر التنفيذ، ***جريدة العربي الجديد***، نشرت بتاريخ 23 يوليو 2017م

[2] البابا، جمال، (2017): مقابلة شخصية مع مدير دائرة شؤون المفاوضات في مركز التخطيط الفلسطيني، خبير الاستيطان. بتاريخ 11أكتوبر 2017م

تبقى التصريحات والإعلامية حول "صفقة القرن" وغيرها من مبادرات أو الشروط أو المعايير الأمريكية، ليس جديدا، فالولايات المتحدة الراعي الرسمي لعملية السلام في الشرق الأوسط، تتبنى الموقف الإسرائيلي وتدعم باتجاه تطبيقه في أي مفاوضات سلام، والأهم هو تغيير المواقف السياسية وزيادة الاشتراطات الإسرائيلية وفقا للمتغيرات السياسية في المنطقة العربية، فاليوم تطلب إسرائيل بتطبيع العلاقات مع الدول العربية وتأجيل تسوية القضية الفلسطينية، بهدف تمرير سياسات وإجراءات على الأرض، وتفرضها كأمر واقع.

ثالثا: قرار ترامب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل: الدوافع والمعاني والآفاق:

في قطيعة مع سبعة عقود من السياسة الأميركية نحو القدس، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب في يوم 6 كانون الأول/ ديسمبر الجاري اعتراف إدارته بالقدس عاصمةً لإسرائيل، كما وجه وزارة الخارجية لبدء التحضيرات لنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس". وكان الكونغرس الأميركي قد تبنى بأغلبية كبيرة من الحزبين "قانون سفارة القدس" عام 1995، ونص على ضرورة نقل السفارة الأميركية إلى القدس في سقفٍ زمني لا يتجاوز 31 مايو 1999. إلا أن ذلك القانون تضمن بندًا يسمح للرئيس الأميركي بتوقيع إعفاء مدة ستة أشهر إذا رأى أنه ضروري لحماية المصالح الأمنية القومية الأميركية".[1] ومنذ إدارة الرئيس بيل كلينتون، والإدارات الأميركية المتعاقبة تؤقع الإعفاء تلقائيًا كل ستة أشهر، على الرغم من أنهم كانوا قد وعدوا بوصفهم مرشحين بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس[2].

القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس:

بحسب ترامب، فإن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل هو "الشيء الصحيح الذي ينبغي فعله". ومع ذلك فقد حرص في خطابه على تأكيد أن إعلانه هذا لا ينبغي أن يمس بقضايا الوضع النهائي. وبحسب رسالة بعثتها الخارجية الأميركية إلى سفاراتها في العواصم الأوروبية، فقد طلب من الدبلوماسيين الأميركيين التوضيح للمسؤولين الأوروبيين "أن القدس ما زالت قضية من قضايا الوضع النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين وأنه يجب على الطرفين تقرير أبعاد سيادة إسرائيل في القدس خلال مفاوضاتهم". وهو ما أكده وزير الخارجية ريكس تيلرسون مرةً أخرى بقوله إن الرئيس "كان واضحًا للغاية

[1] المركز العربي للأبحاث والسياسات، قرار ترامب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل: الدوافع والمعاني والآفاق. https://www.arab48.com (2018/04/22)

[2] المرجع نفسه.

أن الوضع النهائي (بالنسبة إلى القدس) بما في ذلك الحدود سيترك للتفاوض واتخاذ القرار بين الطرفين، وذلك في إشارة ضمنية إلى أنه يمكن تقسيم المدينة إلى عاصمتين إذا توافق الطرفان. وكانت إسرائيل قد احتلت القدس الغربية عام 1948، وأعلنتها عاصمة لها عام 1949، في خطوة رفضها المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية، ثم احتلت القدس الشرقية عام 1967. وتنص القرارات الدولية على أن القدس الشرقية التي تقع ضمن حدودها الأماكن المقدسة لليهود والمسيحيين والمسلمين، أرضٌ محتلة، وهي الجزء الذي يريده الفلسطينيون عاصمةً لدولتهم، وترفض إسرائيل ذلك.

وعلى الرغم من محاولة الإدارة الأميركية التقليل من خطورة القرار، فما لم يقله ترامب ولا مسؤولو إدارته هو أن إسرائيل ترفض منذ عام 1967 الاعتراف بحق الفلسطينيين في القدس الشرقية. كما أن ترامب برر قراره إعلان القدس عاصمة لإسرائيل بأنه يطبق القانون الذي أصدره الكونغرس عام 1995. وينص هذا القانون على أن مدينة القدس "يجب أن تبقى موحدة"، و"ينبغي الاعتراف بها عاصمةً لدولة إسرائيل"، ومن هنا، يصبح أي حديث عن أن قرار ترامب لا يتضمن مصادرة لحق الفلسطينيين في مناقشة قضايا الوضع النهائي، ومن ضمنها القدس، في المفاوضات، ذرٌ للرماد في العيون، خصوصًا أن التقارير التي تنشر عن ملامح إطار لحل يعمل عليه فريق صهر الرئيس، جاريد كوشنر، إما أنها تستبعد القدس الشرقية من الحل، وإما أنها تدعو إلى تأجيل بحثها لسنوات قادمة، حتى لو قامت دولة فلسطينية[1].

جاء قرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية للقدس والاعتراف بهذه المدينة المقدسة كعاصمة أبدية لإسرائيل بمنزلة تعبير عن انتصار أنانيته واعتباراته السياسية الداخلية على مقاربة عقلانية وواقعية للسياسة الخارجية. كما أنه يمثل انتصارًا للمعسكر اليميني المتطرف في إدارته الذي تقوم حساباته على أن الفلسطينيين سوف يبتعدون عن طاولة المفاوضات فترةً، ولكنهم لن يلبثوا أن يعودوا إليها ضمن الوقائع الجديدة، كما فعلوا كل مرة وهو ما يعني أن الرهان سيكون عمليًا على إرادة المقاومة لدى الشعب والقيادة الفلسطينيَين، ومدى قدرتهما على الصمود في وجه الضغوطات الأميركية، والعربية أيضًا، والإصرار على موقفهما بأن الولايات المتحدة لم تعد وسيطًا مؤهلًا لرعاية العملية السلمية، والبحث في خيارات أخرى بعد ثبوت فشل خيار المفاوضات.

[1] المرجع نفسه.

خلاصة الفصل الثاني:

بإجراء مقارنة للسياسة الخارجية الأمريكية بين فترة حكم أوباما والفترة الحالية لحكم ترامب ندرك التراجع الكبير والانحسار في الدور الأمريكي اتجاه أبرز قضايا منطقة الشرق الأوسط على غرار الأزمة السورية، الملف الإيراني والقضية الفلسطينية في عهد أوباما بسبب تراجع القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية على مستوى النظام الدولي المتمخض عن نهاية الحرب الباردة.

ولكن بصعود ترامب إلى سدة الرئاسة تجسدت أكثر الوعود الانتخابية لهذا الأخير على الأقل في المدى القصيرة الراغب أساسا في تجاوز فترة الانحسار والتراجع عن طريق استرجاع الهيمنة والقيادة العالمية ولعب دور القوة العظمى في إدارة أهم القضايا الشائكة باستراتيجية عمادها الأساسي التوظيف الفعلي لكل عوامل القوة العظمى الأمريكية المادية والمعنوية.

إلا أن الانتقادات الموجهة لسياسة أوباما والتي يحاول الرئيس الحالي دونالد ترامب إصلاح الكثير منها حفاظا على الهيبة الأمريكية والهيمنة بانتهاج سياسات مختلفة عن سابقه قد تؤثر بشكل كبير على الولايات المتحدة الأمريكية في ظل تعقد وتشابك مسارات الأزمات الشرق أوسطية، وتحالفه المعهود مع إسرائيل في المنطقة.

خاتمة واستنتاجات

من خلال ما تقدم في هذه الدراسة يمكن القول أن السياسة الخارجية الأمريكية تعمل بازدواجية معايير واضحة، فهي حريصة دوما على تحقيق هدفها الأسمى المتعلق بأمنها القومي بالدرجة الأولى، ثم أمن إسرائيل بالدرجة الثانية مهما كانت التحديات الإقليمية والدولية، وهذا هو المبدأ الرئيسي الذي تتبناه أي إدارة أمريكية سواء كانت جمهورية أم ديمقراطية.

كما أن السياسة الخارجية الأمريكية بحاجة دائما إلى عدو خارجي، ما يفسر الحروب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بداعي محاربة الإرهاب وتصنيف الدول إلى دول صديقة وأخرى تنتمي لمحور الشر.

وفي ختام هذه الدراسة يمكن أن نستنتج بوضوح أن السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط وبمقارنة بين فترة أوباما والفترة الحالية للرئيس ترامب نلاحظ أنها تتميز بالثبات والتغير، ويتجلى ذلك من خلال التغير في السياسات والآليات التي يتبناها كل رئيس من منطلق الموقع والمصالح الجيواستراتيجية الأمريكية في المنطقة. أما من ناحية الثبات في السياسة الخارجية فتتمثل في المبادئ والأهداف التي تصنع السياسة الخارجية الأمريكية بما تضمن هيمنتها وحماية مصالحها ومصالح إسرائيل.

فهناك ثوابت في السياسة الخارجية الأمريكية تشكل مستمرة باستمرار الرؤساء، بغض النظر عن طبيعة الإدارة الأمريكية، جمهورية كانت أو ديمقراطية، وأن التغير فقط دائما ما يكون في الوسائل، ما بين اللجوء إلى الآليات الصلبة كالحرب والتدخل العسكري والعقوبات، وهي غالبا مرتبطة بالجمهوريين، وما بين الآليات الناعمة مثل الدبلوماسية والمفاوضات والمساعدات، وهي غالبا مرتبطة بالإدارات الديمقراطية. لكن هناك اتفاقا بين كل الإدارات على مراعاة ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية وأهدافها، التي ترتبط بكيفية تحقيق المصالح الأمريكية.

فبالنسبة للأزمة السورية فإن إدارة ترامب تواجه خيارات معقدة، قد تجعل الولايات المتحدة الأمريكية طرفا في الصراع أكثر منها طرفا في الحل، إذا ما فضلت الانخراط في حالة تنافس مع روسيا وتعزيز وجودها عسكريا على الأرض.

والحاصل أن الولايات المتحدة الأمريكية في عهد ترامب وكما كان الحال في عهد أوباما لا تمتلك رؤية واضحة لحل الأزمة السورية في كليتها، ولن يكون لها دور فاعل وحاسم في ضوء فشلها في بناء علاقات جيدة مع أهم أطراف الصراع وهم الجانب الروسي مع إجراءات الكونغرس العقابية ضد روسيا، وكذلك

الجانب التركي وعدم استيعابها للمخاوف التركية خاصة ما تعلق منها بملف الأكراد في الشمال السوري وانتهاء بالجانب الإيراني وانسحاب إدارة ترامب من الاتفاق النووي الموقع في عهد إدارة أوباما.

إيران أيضا كانت دائما محور حوار للدبلوماسيين والسياسيين الأمريكيين وبالرغم من أن الرئيس أوباما نجح في إبرام أكبر اتفاقية دبلوماسية في عهده مع إيران حول ملفها النووي إلا أن ترامب عاد وأعلن عن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من هذا الاتفاق.

إن جميع المؤشرات تؤكد أيضا أن الدعم الذي ستقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل سيستمر في ظل رئاسة ترامب ما ظهر بوضوح فيما يسمى بصفقة القرن ونقل السفارة الأمريكية للقدس باعتبار هذه المدينة المقدسة العاصمة الأبدية المزعومة لإسرائيل.

وفي ظل ما ورد في هذه الدراسة وبالمقارنة مع أداء الرئيس أوباما خلال فترة حكمه يظهر أن الرئيس ترامب يتسم بالحدة والطبيعة الهجومية في أبرز قضايا الشرق الأوسط على غرار الأزمة السورية والملف الإيراني والقضية الفلسطينية، مع تراجع المكون الدبلوماسي بشكل خطير، وهو ما يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل منها:

- غياب الممارسة السياسية لترامب في تاريخه المهني وعدم ممارسته للدبلوماسية.
- غلبة شخصية رجل الأعمال على توجهاته وتفكيره وحساباته في كل الأمور، فهو يرى كل موقف من منظور المكسب والخسارة ويسعى إلى تعظيم مكاسبه بل يصل أحيانا أن تسيطر عليه النظرة الصفرية للأمور « Zero-sum Game » فيرى أنه لابد من تحقيق المكاسب بشكل أحادي وأن انتفاع أي طرف في أي اتفاق يعني فشل الاتفاق كما وصف في ذلك الاتفاق النووي مع إيران.
- احتمالية تعمد هذا التوجه لأنه وإن كان غير مقبولًا من قبل بعض النخب السياسية الأمريكية إلا أنه بالنسبة للمواطن الأمريكي العادي قد يكون أكثر جاذبية من الخطاب التقليدي. فخطابات ترامب برأي الكثير من المتابعين سياسية شعبوية أكثر من كونها دبلوماسية..
- افتقار ترامب للخبرة السياسية يضعف من موقفه في مقابل أوباما الذي كان يتبنى خطابا أكثر هدوءا واعتدالا.

تشير أيضا تصريحات ومواقف ترامب بشأن أبرز ملفات وأزمات الشرق الأوسط إلى توجهه نحو تغليب الواقعية في إعلاء المصالح الأمريكية والتخلي عن المثالية والترويج للديمقراطية ودعم الحريات وحقوق الإنسان وهو ما ميز ظاهرا سياسة إدارة أوباما.

في الختام لابدّ من التأكيد على أن جميع الرؤساء الأمريكيين بمن فيهم ترامب وأوباما يتحركون وفقاً لما تمليه المصالح الأمريكية حتى وإن كانت على حساب الدول الأخرى أو تتعارض مع الاتفاقيات الدولية، والاختلاف يكمن في طريقة تنفيذ هذه السياسة وما تتطلبه المرحلة من إجراءات تتراوح بين التشدق بالديمقراطية وحقوق الإنسان تارة وبين التهديد العسكري والتنصل عن الالتزام بأي تعهد قانوني تارة أخرى كما يفعل ترامب حيال الاتفاق النووي مع إيران الذي حظي بتأييد مجلس الأمن الدولي بعد أن وقعته خمس دول دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا في إطار المجموعة السداسية الدولية.

قائمة المراجع

1/ المصادر باللغة العربية:

1- خطاب نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن في جامعة تل أبيب، 11مارس 2010.

2- قرار مجلس الأمن (1368) في جلسته 4370 في 2001/09/12، (2001)، S/RES/ 1368

3-معجم مصطلحات الإعلام، ط 2، القاهرة: دار الكتاب المصري، 1994.

2/ المراجع باللغة العربية:

الكتب:

4- إلياس، فراس. ***الترامبية الجديدة والشرق الأوسط الملتهب***، تركيا: مركز أنقرة لدراسة الأزمات والسياسات 2017.

5- بدري عيد، محمد. ***التقارب الأمريكي الإيراني وأمن الخليج: التداعيات المحتملة والخيارات المتاحة***، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

6- بريجينسكي، زيغنيو. ***رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمي***، ترجمة فاضل جكتر، لبنان: دار الكتاب العربي، 2011.

7- بريجينسكي، زبغنيو. ***رقعة الشطرنج الكبرى***، ترجمة: أمل الشرقي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999

8- بريجنسكي، زبيغنيو. ***بين عصر أمريكا والعصر التكنتروني***، ترجمة: محجوب عمر، بيروت: دار الطليعة، 1980.

9- بريهي علي، أحمد. ***اقتصاد النفط والإستثمار النفطي في العراق***، بغداد: بيت الحكمة، 2011.

10-بشارة، نصار. ***دور روسي في المفاوضات بين الواقعية والأوهام***، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010.

11-تشومسكي، نعوم. ***حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية***، ترجمة: عمر الأيوبي بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984.

12-تيري، جانيس. ***السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الإهتمامات الخاصة***، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006.

13-جرجس، فواز. ***السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟***، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

14-حسين، خليل. ***قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديدن*** بيروت: دار المنهل، 2007.

15-حمدي الأعظمي، وليد. ***النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية (1764- 1971)***، ط1 بغداد: دار الحكمة، 1993.

16-حنون خالد، حميد. ***الأنظمة السياسية***، بغداد: مكتبة السنهوري، 2012.

17-دراج، عمرو. عودة، نبيل. ***ترامب بعد مائة يوم.. المسارات والسيناريوهات***، تركيا: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017.

18-روني، أوستن. ***سياسة الحكم***، ترجمة: حسن علي الذنون، بغداد: المكتبة الأهلية، 1964.

19-سيمونز، جيف. ***التنكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة***، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

20-السيد سليم، محمد. ***تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين***، ط2، مصر دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

21-طويل، نسيمة. " السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في المفهوم والتطور والمقاربات النظرية " في ***الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية***، تحرير، هادي الشيب وسميرة ناصري، برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017.

22-عبد الله محمد، لبنى. ***السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية منذ 2011- 2014***، برلين: المركز الديمقراطي العربي،2016.

23-عبد الأمير الأنباري، أحمد. ***السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية وتطوراتها بعد أحداث التغير*** (2010-2014)، عمان: دار الأمجد للنشر والتوزيع، 2018.

24-عبد العزيز، آية. ***أكراد سوريا.. بين طموح الفيديرالية والاستغلال الأمريكي***، القاهرة: مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجي، 2017.

25-عودة، جهاد. ***النظام الدولي نظريات وإشكاليات***، القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2000.

26-عوني، عبد الرحمن. ***التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر***، عمان: دار الفكر، 2010.

27-عيادي، إسلام. "***الإطار النظري للسياسة الخارجية في الشرق الأوسط*** " في الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية، تحرير، هادي الشيب وسميرة ناصري، برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017.

28-فريش، نورتون. ستيفنز، ريتشارد. ***الفكر السياسي الأمريكي***، ترجمة هشام عبد الله، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.

29-فندلي، بول، ***الخداع***، ترجمة محمود يوسف زايد، ط 5، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2005.

30-فيصل خولي، معمر، ***الأمم المتحدة والتدخل الإنساني***، القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2010.

31-كاتز، مارك. مآلات التقارب الأمريكي الإيراني: دروس من الماضي ***(مؤلف جماعي: التقارب الإيراني الأمريكي: مستقل الدور الإيراني***، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

32-كيسنجر، هنري، ***النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ***، ترجمة فاضل حكتر، لبنان: دار الكتاب العربي، 2014.

33-كيسنجر، هنري. ***هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟***، لبنان: دار الكتاب العربي، 2002.

34-كيسنجر، هنري. ***الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا***، ترجمة: مالك فاضل البديرين، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995.

35-محمد عبد الحميد، مروة. ***التغيير والاستمرار في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر***، المركز الوطني الديمقراطي، 2015.

36-محمد محمود، صافيناز. ***إيران والولايات المتحدة: من سيحسم معركة الحدود العراقية-السورية؟***، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.

37-مصطفى، أمين. ***العلاقات الأمريكية الصهيونية بين النشأة ومفاوضات التسوية***، بيروت: دار الوسيلة للنشر والتوزيع، 1993.

38-ناي جوزيف، ***مفارقة القوة الأمريكية***، ترجمة محمد توفيق البيجرمي، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.

39-هاشم، عواد عامر. ***دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

40-هوبنر، إميل. ***النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية***، ترجمة: عدنان عباس علي، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009.

41-يمني، سليمان. ***توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب***، القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016.

42-يوسف حتي، ناصيف. ***القوى الخمس الكبرى والوطن العربي***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

المقالات والمجلات:

43 - إبراهيم، محمود أحمد. الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، ***السياسة الدولية***، القاهرة، ع 147، يناير 2002.

44- أبو سعدة، محمد. سيناريوهات سياسة ترامب اتجاه إيران، ***تقديرات سياسية***، المعهد المصري للدراسات، 2017.

45- البياتي، أحمد باسل. دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية، ***قضايا سياسية***، كلية 46- العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ع1، 2001.

47- حمدان، محمد. الحرب الناعمة: رمزية أوباما الجديدة، ***مجلة حمو رابي للدراسات***، بغداد، ع 4، 2012.

48- دراسة وأبحاث: "تطور العلاقات الأمريكية- الإيرانية (2002- 2015) وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، ***المرصد الاستراتيجي***، 2015.

49- زكي حسن، شذى. النظام الإقليمي العربي بين إشكاليات الواقع والتدخلات الإقليمية والدولية، ***مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، جامعة المستنصرية، بغداد ع 36 ،كانون الأول، 2011.

50- سعدون، عبد الصمد. الإرهاب الدولي: المعنى والمضمون في الاستراتيجية الأمريكية، ***قضايا سياسية***، جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، بغداد، ع 11، 2006.

51- سيد أحمد، أحمد. إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط.. حدود التغيير، ***السياسة الدولية***، يناير 2017.

52- صلال، حيدر. التنافس الروسي- الأمريكي في سوريا، ***مجلة العلوم السياسية والقانون***، ع 3، 2017.

53- الصمدي، فاطمة. ترامب ولجم إيران محددات الواقع الجيواستراتيجية، ***تقرير***، مركز الدراسات الجزيرة للدراسات، فيفري 2017.

54- عباس الربيعي، كوثر. التأسيس لنهضة عربية جديدة: العرب في مواجهة الاستراتيجية الأمريكية، ***دراسات دولية***، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد ع 49، تموز 2011.

55- عبد العاطي، عمرو. دلالات تمرير الكونجرس الأمريكي عقوبات ضد روسيا، ***السياسة الدولية***، يوليو 2017.

56- عبد العاطي، عمرو. ملامح الفوضى وصدام المؤسسات في إدارة ترامب، ***مجلة السياسة الدولية***، 2017.

57- لبابا، جمال. حوار مع مدير دائرة شؤون المفاوضات في مركز التخطيط الفلسطيني، خبير الاستيطان ***جريدة العربي الجديد***، بتاريخ 11أكتوبر 2017م.

58- محمد أبو زيد، أحمد. معضلة الأمن اليمني – الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات، ***المستقبل العربي***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 414، آب 2013.

59- محمد، محمود. الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من سبتمبر، ***السياسة الدولية***، القاهرة، ع 147، يناير 2002.

60- مصطفى كمال، محمد. أحداث سبتمبر والأمن القومي الأمريكي، ***السياسة الدولية***، القاهرة، ع 147، يناير 2002.

61 - ميرشايمر، جون. وستيفن والت. اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، ***دراسات عالمية***، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ع 66، 2008.

62- ماغيد، جاكوب. ترامب والسيسي يخططان لمؤتمر سلام خلال لقائهما. جريدة ***the time of israel*** 4 أفريل 2017م.

63- الميهي، آسيا. الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية، ***السياسة الدولية***، القاهرة، ع 127، 1997.

64- نوري النعيمين، أحمد. البنتاغون الأمريكي وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية، ***مجلة العلوم السياسية***، جامعة بغداد، ع 45، كانون الأول 2012.

65- هدسون، مايكل. صعود آسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط، ***المستقبل العربي***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ع 414، آب 2013.

66- يوسف، أسامة. صفقة القرن: التسريبات والمحاذير ومخاطر التنفيذ، ***جريدة العربي الجديد***، نشرت بتاريخ 23 يوليو 2017م.

67- اليمني، سليمان. توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، ***تقديرات سياسية***، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2016.

مذكرات ورسائل جامعية:

68- حمودة، يوسف. ***السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهدة الرئيس أوباما***، مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2017.

69- حيدر، سامي. "***دور القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية***"، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، معهد العلوم السياسية، 2016.

70- صايج، مصطفى. ***السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية: التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000 - 2008***، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007.

71- عبد الكريم مجيد، إياد. ***السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب إفريقيا بعد الحرب الباردة: نيجيريا أنموذجا***، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2008.

72- العيساوي، ميثاق مناحي. ***البراغماتية في الفكر السياسي الأمريكي***، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، معهد العلوم السياسية، 2011.

73- كاظم التميمي، حسين تميم. ***الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية بعد 11 أيلول 2001***، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية ،2009.

محاضرات، ندوات وبرامج تلفزيونية:

74- برنامج "مسائية دويتشة فيله" .. ترامب يقدم على ما أحجم عنه سلفه أوباما، 7أفريل 2017، قناة دويتشه فيله.

75- برنامج "اسأل أكثر".. لماذا كشفت تركيا قواعد أمريكية في سوريا؟، 20 يوليو 2014، قناة روسيا اليوم.

76- الجريدلي، أسامة. ***الأبعاد المحيطة بظاهرة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط***، ندوة "سبل مواجهة الإرهاب والقضاء عليه في مصر، جامعة بني سويف، مصر، 2014.

77- المصري، خالد. محاضرات في السياسة الخارجية، الأكاديمية السورية الدولية.

مواقع الأنترنت:

78- بدون كاتب، الإدارة الذاتية تتحضر لانتخاب الكومينات... خطوة نحو الفدرالية، ***صحيفة ميكرو سيريا***، في: ***http://sadaalshaam.net***

79- بدون كاتب، التحالف ينسحب من قاعدة "الزكف" بالبادية السورية، ***ميكرو سيريا***، في: ***.http://microsyria.com***

80- بدون كاتب، كيف بدأت الثورة السورية، في:

http://www.akhbaralaan.net/news/arab-world/2016/3/18/how-syrian-revolution-started

81- البان أحمد، "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط"، في: ***www.Islamonline.net***

82- حمدي، أبو قاسم محمود. السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران بعد ترامب ضغوط مكثفة ومواجهة غير مستبعدة، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، في: ***http://arabiangcis.org***

83- خطاب الرئيس ترامب في:

http://share.america.gov/heres-presedent-trumps-full-speech/

84- سليمان، هاني. التقارب الأمريكي الإيراني وتأثيره على القضية السورية، المركز العربي للبحوث والدراسات، في: ***http://www.acrseg.org/2362***

85- شبكة النبأ، "عصر بريجينسكي، الحرب الثالثة في الأفق"، في ***www.annabaa.org/arabic/strategicissue.com***

86- شلبي، محمد. "دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية"، من أوراق المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، المغرب، في : ***www.cmiesi.moiacmeseis***

87- العزاوي، نزار. ***الثقافة والقوة الناعمة"، حروب الأفكار في السياسة الخارجية***، مركز برق للأبحاث والدراسات، في: ***barqrs.com/barq***

88- القاضي، كريم. مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية، ***ملف الأهرام الإستراتيجي***، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، في: ***www.ahram.org.eg***

89- كمال، محمد. ***قراءة في رؤية امريكية لسياسة أوباما الخارجية***، السياسة الدولية، في: ***http// :siyassa.org.eg/News/8695.aspx***

90- نعوم تشومسكي،"أوباما وإسرائيل والفلسطينيين"، في: ***https://chomsky.info***

91- محسن صالح، الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية، في: ***http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions***

3/ المصادر باللغة الإنجليزية:

92- Constitution of the United States, Article II, Section 2.

93- The National Secutity Strategy of the United States of America, The White House, Washington, September 2002

4/ المراجع باللغة الإنجليزية:

كتب:

94- Group of Researchers, Dynamics of Democracy, Third Edition, Atomic Dog Publishing, 2004.

مجلات وجرائد:

95- Jumma Qadir husein, Critical discourse analysis of western newspapers, articles on the alleged arming of syrian rebels and the U.S. president Barak Obama's speech on syria , ***anbar University journal of language & Literature***, no, 16, 2014.

96- Karen, O., Connor and Larry, J., Essentials of American Government and Change, Longman, 2004

97- Mark Beeson, The Rise of « Neocons » and the Evolution of American, ***Foreing Policy***, University of Queensland, 2009.

98- Maria abi-habib, raja abdulrahim, as ISIS falters, U.S allies and syrian regim maneuver for advantage***, wall street journal***, 18 septembre 2017.

99- Nicholas Kitchen***,*** After the Arab Spring : power shift in the Middle East, ***The London School of Economics and Political Science***, no, 11, 2012.

مواقع الأنترنت:

100 - Studies and research: the future of us- iran relation: rivalry of engagement?, belfer centre for science and international affairs, harvard kennedy school, **In**: ***http://www.belfercentre.org***

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

الرقم	التعيين	الصفحة
01	عدد وسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية حتى العام 2007	**30**
02	الإنفاق العسكري الأمريكي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي	**48**

فهرس المحتويات

مقدمة ب

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

تمهيد..... 10

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية الأمريكية..... 11

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية..... 11

المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية..... 11

المطلب الثالث: الخلفية النظرية والفكرية المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية..... 17

المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية..... 22

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية..... 22

المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية..... 25

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية ضمن أطروحات المفكرين الأمريكيين..... 32

المبحث الثالث: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية..... 37

المطلب الأول:الأهداف العامة للسياسة الخارجية الأمريكية..... 37

المطلب الثاني: الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط..... 41

المبحث الرابع: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط..... 45

المطلب الأول: الوسيلة الاقتصادية..... 45

المطلب الثاني:الوسيلة العسكرية..... 47

المطلب الثالث:الوسيلة الدبلوماسية..... 49

المطلب الرابع: الوسيلة الثقافية..... 50

المطلب الخامس:الحرب على الإرهاب..... 51

المطلب السادس: التدخل بدعوى نشر الديمقراطية وحقوق الانسان..... 52

خلاصة الفصل الأول..... 54

الفصل الثاني: الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط من أوباما إلى ترامب

تمهيد..... 56

المبحث الأول: عوامل الثبات والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية بين فترة أوباما وترامب..... 57

المطلب الأول: السمات الرئيسية لسياسة أوباما الخارجية اتجاه الشرق الأوسط..... 57

المطلب الثاني: السمات الرئيسية لسياسة ترامب الخارجية اتجاه الشرق الأوسط..... 58

المبحث الثاني: حدود الاستمرارية و التغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا من خلال إدارة 60

الرئيسين أوباما وترامب.....
المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا في ظل إدارة أوباما..... 60
المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا في ظل إدارة ترامب..... 61
المبحث الثالث: حدود الاستمرارية و التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران من خلال إدارة الرئيسين أوباما وترامب..... 74
المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة أوباما..... 74
المطلب الثاني: لسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة ترامب..... 77
المبحث الرابع: حدود الاستمرارية و التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية من خلال إدارة الرئيسين أوباما وترامب..... 83
المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة أوباما..... 83
المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في ظل إدارة ترامب..... 86
خلاصة الفصل الثاني..... 91
خاتمة واستنتاجات..... 93
قائمة المصادر والمراجع..... 97
فهرس الجداول..... 107
فهرس المحتويات..... 109

ملخص الدراسة

ملخص:

ركزت الدراسة على موضوع الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط، من خلال دراسة السمات الرئيسية لهذه السياسة، وأوجه الاختلاف والتشابه بين فترة الرئيس باراك أوباما والفترة الحالية للرئيس دونالد ترامب. وقد سلطت الدراسة في هذا الخصوص على أهم الملفات المطروحة حاليا في منطقة الشرق الأوسط وهي ملف الأزمة السورية والملف الإيراني وملف القضية الفلسطينية.

وحتى تتحرى الدراسة مدى الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذه القضايا والملفات، تطرقت للمبادئ والخلفيات النظر ية والفكرية المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية وكذا عملية صنع القرار والمؤسسات و العوامل المؤثرة فيها في منطقة الشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الأمريكية، الشرق الأوسط، باراك أوباما، دونالد ترامب، الاستمرارية والتغير.

Abstract:

The studyfocused on the theme of continuity and change in US foreignpolicytowards the Middle East by examining the main features of thispolicy, the differences and similaritiesbetweenPresident Barack Obama'sterm and the currentperiod of President Donald Trump. In this regard, the studyhighlighted the most important issues currentlyunderway in the Middle East, namely the file of the Syriancrisis, the Iranian file and the file of the Palestinian issue.

In order to investigate the extent of continuity and change in American foreignpolicytowardsthese issues and files, the studytouchedupon the theoretical and conceptualprinciples and background of US foreignpolicy as well as the decision-making process, institutions and factorsaffecting the Middle East.

Keywords: US Foreign Policy, Middle East, Barack Obama, Donald Trump, Continuity and Change.